**برنامج الماجستير في الدراسات الدولية**

**دراسة أكاديمية لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية بعنوان:**

# "حل السلطة الوطنية الفلسطينية والسيناريوهات المستقبلية"

# Dissolving the Palestinian national authority and the future scenarios

**إعداد: نصير فالح طه**

**إشراف: الدكتور احمد مجدلاني**

**2008**

# حل السلطة الوطنية الفلسطينية والسيناريوهات المستقبلية

# Dissolving the Palestinian national authority and the future scenarios

**رسالة ماجستير مقدمة من:**

**نصير فالح طه**

**تاريخ المناقشة**

**19/1/2008**

**لجنة المناقشة**

**د.احمد مجدلاني (رئيسا)**

**.....**

**د. سميح شبيب(عضوا)** **د. سمير عوض (عضوا)**

**.....** **.....**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**قدم مشروع هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير من برنامج الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا/ جامعة بيرزيت/ فلسطين.**

# شكر

إلى الله الذي علم بالقلم

إلى كل من تعلمت على أيديهم ونهلت من نبع عطائهم

إلى أسرة معهد أبو لغد للدراسات الدولية

إلى جامعة بيرزيت

نصير فالح

# الإهداء

إلى روح والدي ملهمي وصانع عتبات مستقبلي

إلى والدتي مدرستي الأولى التي أفنت عمرها لراحتي

إلى رفيقة دربي زوجتي وصال

إلى أبنائي من بعيونهم أتحسس غدي وفرحي

إلى أخواتي وإخوتي

إلى فلسطين التي بها أجد قدسية الكون وفيها أحيا وأموت

إلى من هم أكرم منا شهداء وجرحى وأسرى فلسطين

## الفهرس


1- المقدمة

2- أهمية البحث

3- هدف البحث

4- الإطار النظري

**5- مراجعة الأدبيات**

**6- مشكلة البحث**

**7- فرضية البحث**

**8- المنهجية**

**9- أبواب البحث**

**10 – الفصل الأول**

**11- الفصل الثاني**

**12- الفصل الثالث**

**13- الفصل الرابع**

**14- الفصل الخامس**

**15- الملاحق**

**16- الخاتمة**

**17- النتائج**

**18- قائمة المصادر والمراجع**

## Abstract

This study discusses the dismantling of the Palestinian National Authority based on the argument that the existence of this authority represents an obstacle in the ending of the Israeli occupation over the Palestinian land.

After fourteen years of the Oslo agreement Israel is still in control of all aspects of the Palestinians life but claiming that there is an independent entity for Palestinians, thus taking advantage of this claim to indirectly occupy the Palestinian land without having to pay for it.

The study reveals the impact of the existence of this authority on the future of the Palestinian problem. It also proves that it is fairly impossible to establish in independent Palestinian state on the 1967 borders especially with the one sided measures Israel is implementing, such as the building of the Apartheid wall, the amalgamation of Jerusalem and their rejection of the refugees right to return to their homeland Adding to this the American letter of guarantees to Israel denied the commitment to the 1967 borders and supported Israel in the amalgamation of the big settlements in the occupied territories to Israel.

The hypothesis of the study is based on the claim that dismantling the authority forces Israel to take its legal and administrational responsibilities as a country that is occupying another country.

This will force Israel to look for a solution to the Palestinian conflict especially when it realizes the high cost it has to pay for this occupation this study aims at defining the legal obligations that Israel has to take when the PNA disappears the study also aims at exploring the positive and negative effect of the existence of the PNA.

This study consists of the introduction and five more chapters with six appendixes.

The introduction presents the hypothesis; study's question the theoretical background, the study objectives and references.

Chapter one deals with legitimacy of the Israeli occupation.

Chapter two discusses the Israeli occupation and the fourth Geneva Convention.

Chapter three reveals the commitments of occupation forces based on the rules of force occupation.

Chapter four discusses the PNAS commitment.

Chapter five tackles the dismantling pf the PNA and future solution.

The last chapter presents the end and the conclusion.

The study suggests four solutions for the post PNA period: the independent Palestinian state, the multi national state, the Jordanian choice and the one sided Israeli emancipation of the west bank. The study examines each one of these choices carefully in order to find the most feasible.

**Conclusion:**

The study concludes that the PNA is a burden rather than to support to the Palestinian cause. It is also a source of dispute among the different Palestinian fractions which are fighting over an illusion of an authority.

The PNA in realty is only a social welfare institute. It has never developed into a state and it failed to achieve the goal from making peace with Israel which in national liberation. The dismantling of the PNA will definitely shorten the life of occupation and would lead to better solutions.

The study also concludes that the Jordanian choice is the closest to reality since both other solutions (multi national state and independent state) are not very feasible in the current situation.

## ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة مسالة الدعوة لحل السلطة الفلسطينية ، انطلاقا من أن بقاءها يشكل عقبة في وجه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، بعد أربعة عشر عاما على اتفاق اوسلو الذي حدد سقفه بعام 1999 ،خاصة وان إسرائيل أصبحت تتعامل وكان هناك كيانا فلسطينيا قائما ، وتحللت من مسؤولياتها كسلطة احتلال ، وانتقلت من مرحلة الاحتلال المباشر

الذي كان سائدا قبل عام 1994 ، إلى احتلال غير مباشر وغير مكلف لها ، بشكل جعل بقاء السلطة الفلسطينية بمثابة إطالة في عمر الاحتلال.

تبين الدراسة تأثير وجود السلطة الفلسطينية في حل القضية الفلسطينية ، كما تظهر استحالة قيام دولة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 في ظل الخطوات الأحادية التي قام بها الاحتلال خاصة بناء جدار الفصل العنصري وضم القدس ورفض عودة اللاجئين ورسالة الضمانات الاميركية لإسرائيل التي أكدت أن حدود الرابع من حزيران عام 1967 غير مقدسة ، وإعطائها الدعم لإسرائيل لضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية.

وتنطلق فرضية الدراسة من أن حل السلطة الفلسطينية سيضع إسرائيل أمام مسؤولياتها القانونية والإدارية كدولة احتلال، ويخلط أوراقها ويدفعها إلى البحث عن حل للقضية الفلسطينية بعد أن يصبح الاحتلال مكلفا بالنسبة لها، ولم تعد هناك سلطة فلسطينية تتستر إسرائيل وراءها وتتحلل من مسؤولياتها.

وتهدف الدراسة إلى تحديد الأبعاد القانونية التي ستترتب على دولة الاحتلال في حال حل السلطة الفلسطينية ، والخوض في منافع ومساوئ بقاء السلطة أو رحيلها ،ومعرفة مدى انطباق النظرية الواقعية الجديدة على قضية البحث انطلاقا من مفهوم القوة والهيمنة التي تتملك الدول مثل البشر في السيطرة على الآخرين.

وتتكون الدراسة من المقدمة وستة فصول وستة ملاحق ، فالمقدمة تتضمن الفرضية ومشكلة البحث والإطار النظري وهدف الدراسة وأهميتها ومراجعة الأدبيات ،فيما يستعرض الفصل الأول مشروعية الاحتلال العسكري ، بينما يتناول الفصل الثاني الاحتلال الإسرائيلي واتفاقية جنيف الرابعة ،ويظهر الفصل الثالث التزامات سلطة الاحتلال وفقا لأحكام الاحتلال العسكري، في حين يستعرض الفصل الرابع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما يتناول الفصل الخامس مسألة الدعوة لحل السلطة الفلسطينية ، والخيارات المستقبلية ، بينما يتضمن الفصل السادس الخاتمة والنتائج.

وتطرح الدراسة أربعة خيارات لمرحلة ما بعد حل السلطة الفلسطينية، وهي خيار الدولة الفلسطينية المستقلة ، وخيار تنفيذ إسرائيل لخطة فك الارتباط في الضفة الغربية على غرار ما

قامت بعه في قطاع غزة عام 2005 ، وخيار الدولة ثنائية القومية ، والخيار الأردني ،حيث تتفحص الدراسة كل خيار من اجل معرفة أكثر الخيارات إمكانية للتحقيق.

كما تستعرض الدراسة اختصاصات ومسؤوليات سلطة الاحتلال في الإقليم المحتل ، وكذلك اختصاصات السلطة الفلسطينية ،وفحص بطلان اتفاق اوسلو لمخالفته قواعد القانون الدولي .

**نتيجة الدراسة:**

وتخلص الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية وبدلا من أن تكون معينا للشعب الفلسطيني ،فقد أصبحت تشكل عبئا عليه ، ومصدر فتنة بين أبناء الشعب ، أو بالا حرى بين الفصائل التي تقتتل عليها ، وان كان دورها لا يتعدى دور مديرية للشؤون الاجتماعية تلهث كل شهر لتوفير رواتب موظفيها ، وفشلت في تحقيق غاية السلام مع إسرائيل وهي التحرر من الاحتلال، وان رحليها قد يخلق جدلا للبحث عن حلول أخرى وإيجاد البدائل ، في ظل استغلال إسرائيل لوجود السلطة الفلسطينية لإيهام العالم بوجود كيان للفلسطينيين ، والتحرر من الأعباء الملقاة على عاتقها تجاه الإقليم المحتل ، والتحول من احتلال مباشر إلى احتلال نظيف بدون أعباء ، مع عدم إنهاء ذلك الاحتلال والاستمرار في التفاوض العقيم إلى ما لا نهاية ، وتحديد ملامح الحل على المقاس الإسرائيلي.

كما تستنتج الدراسة أن اقرب الحلول للقضية الفلسطينية هو الخيار الأردني ، في ظل عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ، واستبعاد خيار الدولة ثنائية القومية، أو لجوء إسرائيل إلى تنفيذ خطة انفصال أحادية الجانب في الضفة الغربية ، فيما تنحى مدينة القدس جانبا .

## المقدمة

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الخامس من حزيران عام 1967، إلى تغيير الوقائع على الأرض جغرافيا وإداريا وتشريعيا وقضائيا، عبر إصدار الأوامر العسكرية التي وصلت إلى أكثر من مائتي أمر في السنوات الأربع الأولى من احتلالها للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

ورغم انضمام إسرائيل إلى الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة ومصادقتها عليها عام 1951، إلا أنها ظلت تدعي عدم انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية ، متذرعة بأنه لم تكن للفلسطينيين سيادة على الأرض قبل الخامس من حزيران عام 1967، وقد انطلقت إسرائيل بذلك من أرضية مفهوم القوة والهيمنة.

وفي ظل التداعيات التي شهدتها المنطقة في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1990 ، أسس عام 1993 لحقبة جديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل برئاسة اسحق رابين، مما افرز إقامة سلطة فلسطينية على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو ما عرف باتفاق غزة- أريحا أولا، حيث تسلمت بموجبه السلطة الفلسطينية المسؤوليات والاختصاص من الإدارة المدنية الإسرائيلية ، وبذلك تحللت سلطة الاحتلال من التزاماتها القانونية تجاه الأراضي المحتلة ، رغم أن تلك الاتفاقات المرحلية التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية لا تعفيها من الالتزامات المترتبة عليها طبقا للمادة (47) من اتفاقية جنيف الرابعة.

وبعد ثماني سنوات من انقضاء المرحلة الانتقالية عام 1999 وقرابة أربعة عشر عاما مرت على اتفاق إعلان المبادئ، وانسداد الآفاق أمام مفاوضات السلام ، والمماطلة في الشروع في مفاوضات الحل النهائي ، بعد مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 ومفاوضات طابا عام 2001 ، وانقضاض إسرائيل على الاتفاقات المرحلية ، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية،وسعي إسرائيل إلى الالتفاف على قضايا الحل النهائي من خلال الحديث عن دولة فلسطينية في حدود مؤقتة ، والبحث عن أنصاف الحلول طويلة الأمد ، خرجت مسألة الدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية على الملأ ، ودخلت دائرة البحث والنقاش منذ عام ألفين واثنين، على خلفية عملية السور الواقي التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأعادت من خلالها احتلال مناطق(أ) التي كانت تخضع لسيادة كاملة من قبل السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق اوسلو.

وإدراكا في أن السلطة الفلسطينية لم تعد قادرة على فرض سيادتها أو حتى تسيير شؤون شعبها ، وتحلل إسرائيل من اتفاق اوسلو ، إلى جانب انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات بناء على اتفاق إعلان المبادئ ،فان الواقع الجديد - السلطة الفلسطينية- بات أشبه بجسد مشلول يستدعي العودة إلى تقييم جدوى وجوده.

لقد تبددت فرص السلام ، ولم تقف الهجمة الإسرائيلية عند حدود معينة، سواء على السلطة الفلسطينية وتدمير مؤسساتها وحصار رئيسها الراحل ياسر عرفات واغتياله ، أم ببناء جدار الفصل العنصري بطول قرابة 600 كم في عمق الضفة الغربية وعزل مدينة القدس، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ، وصولا إلى اعتقال أكثر من أربعين وزيرا ونائبا بعد وصول حماس إلى سدة الحكم في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من شباط عام 2006 ، على خلفية العملية التي قامت بها حماس وأسرت من خلالها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط ، وفرض حصار جائر على الفلسطينيين مما زاد من تعالي الأصوات المطالبة بالبحث الجدي في جدوى بقاء السلطة الفلسطينية في ظل استفحال الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية والذي تحول إلى احتلال نظيف وغير مكلف لإسرائيل ، ولا تترتب عليه أية التزامات قانونية على الأقل من وجهة النظر الإسرائيلية.

ومازالت الدعوات لحل السلطة الفلسطينية تصطدم بعقبة تكمن في ان تلك السلطة هي انجاز وطني ، وهل يمكن التفريط به ؟ الى جانب ان الخشية تكمن في ان وضع القضية الفلسطينية سيصبح اكثر تعقيدا لو تم الاقدام على تلك الخطوة في ظل الوضع العربي والاقليمي والدولي.

وانطلاقا من ذلك فان البحث سيسلط الضوء على **ملامح وأهداف واستراتيجيات السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ، ومستقبل السلام الشامل والعادل ، وجدوى بقاء السلطة الفلسطينية ، وخيارات ما بعد حلها وهي أربعة** أبرزها : خيار الدولة الفلسطينية المستقلة ، وخيار دولة ثنائية القومية ، وخيار الانفصال الإسرائيلي الأحادي في الضفة الغربية على غرار ما جرى في قطاع غزة عام 2005 ، والخيار الأردني .

وسيركز البحث على الخلفية التاريخية والاستراتيجية للأراضي الفلسطينية منذ احتلالها عام 1967 ، ومشروعية الاحتلال العسكري ، والتزامات سلطة الاحتلال تجاه الأرض المحتلة وسكانها في إدارة الإقليم الخاضع للاحتلال ، وفحص مدى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية ،والتزامات السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الفلسطينيين وصلاحياتها

التشريعية والتنفيذية ، واثر الاتفاقات الانتقالية بين إسرائيل والفلسطينيين على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

وبما أنني حددت المكان وهو الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ليكون حقل بحثي ،فان الزمان سأقصره على فترتين ، الأولى : الفترة الممتدة منذ الخامس من حزيران عام 1967 وحتى توقيع اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 ،لما شهدته تلك الفترة من تهويد وضم للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري وإعلان القدس المحتلة عاصمة موحدة لإسرائيل عام 1980، أما الثانية : فهي الفترة الممتدة منذ اوسلو حتى يومنا هذا عام 2007 ، بعد أربعة عشر عاما على اتفاق السلام الانتقالي بين إسرائيل والفلسطينيين ، وثماني سنوات على انتهاء المرحلة الانتقالية ، وما شهدته تلك الفترة من أحداث فاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية ، لاسيما نسف إسرائيل لاتفاق اوسلو ، وإعادة احتلالها للأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية عام 2002 ، وتنفيذ خطة الانفصال أحادية الجانب في قطاع غزة عام 2005 ، واغتيال الرئيس عرفات عام 2004، وانتخابات عام 2006 في الأراضي الفلسطينية ، وسيطرة حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة عبر الحسم العسكري في حزيران 2007. .

## أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من انه يفتح نقاشا وجدلا حقيقيا حول الدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية ، في ظل قلة الدراسات البحثية التي تناولت هذه المسألة التي بقيت مجرد دعوات غير رسمية اما من مثقفين واكاديميين او من مؤسسات اهلية فلسطينية.

كما أن أهمية البحث تنبع من انه سيتناول القضية من أبعادها القانونية استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة التي لم تسقط مسؤوليات والتزامات الاحتلال رغم وجود السلطة الفلسطينية طبقا

للمادة (47) ، وما يترتب على دولة الاحتلال من التزامات قانونية تجاه الشعب القابع تحت الاحتلال في حال حلت السلطة الفلسطينية، لاسيما وان إسرائيل تتعامل مع السلطة وكأنها كيان ذو سيادة للتغطية على طابع الاحتلال المباشر للأراضي الفلسطينية.

كما أن البحث يستعرض الخيارات المستقبلية لمرحلة ما بعد حل السلطة الفلسطينية ،ومستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية في ظل خطوة كتلك ، وفشل اتفاق اوسلو في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية ، وهو الهدف الذي جاء اوسلو على أساسه.

## هدف البحث

إن هدف البحث هو أكاديمي يرمي إلى تحديد الأبعاد القانونية التي ستترتب على دولة الاحتلال في حال حل السلطة الفلسطينية ، والخوض في منافع ومساوئ بقاء السلطة أو رحيلها ،ومعرفة مدى انطباق النظرية الواقعية الجديدة على قضية البحث انطلاقا من مفهوم القوة والهيمنة التي تتملك الدول مثل البشر في السيطرة على الآخرين ، وفرض الحلول عليهم مثلما هو الوضع في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية ، وهذا سيقود إلى فحص الخيارات المستقبلية في مرحلة ما بعد حل السلطة الفلسطينية.

## الإطـار الـنـظـري

إن الوظيفة الأساسية لنظرية العلاقات الدولية هي " تمكيننا من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره ، إنها تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة ، إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه اولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات ".(دورتي،1985،ص 39)

سأعتمد في دراستي هذه على **النظرية الواقعية الجديدة** في فهم منهج القوة في السياسة الإسرائيلية ،في ظل عجز المؤسسات الدولية في التأثير على السياسات الإسرائيلية ، وانطلاقاً من منطق أن القوي يأخذ ما يريد وان على الضعيف أن يتحمل، وهو ما قاله ثيوسيددس وما فعله الاثينيون مع جزيرة ميلوس ، وهو المبدأ ذاته الذي ظل سائدا منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا.

**والنظرية الواقعية** نشأت بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الاميركية ،ومن ابرز منظريها كينث وولتز وجيلبين ، وهي وان أبقت على المفاهيم الأساسية في الواقعية كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية ، إلا أنها تعتبر تطوراً عن الواقعية القديمة من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى ، واستفادتها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي كحقل مستقل ذاتياً ، كما كان الحال مع كتاب المدرسة الواقعية القديمة.

فقد أضافت تجربة الواقعية الجديدة و طورت نظرية العلاقات الدولية، حيث قدم "كينيث وولتز" في كتابه (نظرية السياسات الدولية ، 1979)، مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام و ليس الأشخاص أو الدول ، والتركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الاستقرار الهيمني، بمعنى الحفاظ على الوضع القائم، حينما تحاول قوة عظمى فرض مفهومها و تصورها على الجميع.

أما بالنسبة لحالة الفوضى حسب هذا الاتجاه، فإنها تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، و تبقى دراسة النسق العام أو النظام المتحكم في التفاعلات الدولية، هو من أولويات هذا المقترب.

ولماذا اخترت النظرية الواقعية الجديدة كعمود فقري لبحثي؟ لأنها الأكثر انطباقا على مفهومي القوة والهيمنة والأمن ، القوة التي تعني :"إجبار الدولة أ الدولة ب على فعل شيء لم تكن الدولة ب لتفعله لولا أ" ، إضافة إلى أن الواقعية ساهمت وساعدت في تحليل الظاهرة ومشكلة البحث قيد الدراسة، وهي الأقرب من بين النظريات المختلفة إلى التحليل ، ولديها موقفها من المؤسسات الدولية التي لا تعتبرها متغيرا مستقلا ،فالمتغير المستقل ووحدة التحليل الرئيسية واللاعب الأساسي هي الدولة ، فمثلا البنك الدولي يقرر ما تقرره أميركا باعتبارها

المساهم الأكبر،كما أن هناك توزيعا غير متساو للموارد بين الدول وهو ما يفند مزاعم أميركا ومن خلفها إسرائيل التي أرادت تسويق مشاريعها في الشرق الأوسط انطلاقا من التعاطف مع شعوب المنطقة لولوج الحرية ونشر الديمقراطية وتحقيق الانفتاح الاقتصادي ، والخلاص من الأنظمة الدكتاتورية.

وعندما يتعامل وولتز مع الخوف وعدم اليقين في العلاقات الدولية، فهو بذلك يضع اليد على أهم الدوافع الإنسانية، ولا يتسنى لأي نظرية في مجال العلاقات الدولية أن تكتمل بدون أن تأخذ في اعتبارها مثل تلك العوامل، ولن يتمكن العديد من النظريين من الاستحواذ على القلوب وعقول الدارسين والممارسين مثل وولتز بتفسيراته لسياسات العالم.

وقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، إذ تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية : عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة لكنها قوية للحروب والتحالفات والإمبريالية وعقبات التعاون.

ويرى الواقعيون "أن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي"، وهذا ما يمكن إسقاطه على السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين.(دورتي،1985،ص 60)

وبالمقابل، فإن النظرية الواقعية الجديدة التي يتزعمها كينث وولتز تركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة لـ وولتز فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها، فهذا النظام فوضوي بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من

الأخرى (anarchic) ، وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء.

وبما أن دراسة الشؤون الدولية انحصرت في التنافس المستديم بين النظريات الواقعية والليبرالية والراديكالية، فان الواقعيين يركزون على الطابع التنازعي للعلاقات بين الدول، في حين أن الليبرالية تحدد طرقا متنوعة للتخفيف من حدة هذه التوجهات التنازعية، بينما يبين لنا الراديكاليون كيفية تحويل نظام العلاقات الدولية برمته، فهم لا يؤمنون بتجميل الواقع عبر تغييرات هنا أو هناك. (وولت،1998)(مارشايمر،1990)

وتذهب الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، إلى أن فهم سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السمة الأساسية للنظام الدولي ، وأن سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي ، والفوضوية هنا تعني: غياب حكومة أو هيئة مركزية عالمية تفرض على الدول ذات السيادة الانصياع للقانون الدولي وتسوية مشكلاتها وفق مبادئ وقواعد هذا القانون.

وهكذا تصور الواقعية الشؤون الدولية على أنها صراع من اجل القوة والنفوذ بين الدول ، التي لا تعنيها سوى مصالحها الوطنية ، في ظل غياب سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض ، حيث ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي من اجل الهيمنة على النظام الدولي ، عبر العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم توجيهها لصالح الدولة المهيمنة للحفاظ على موقعها بشكل يخدم مصالحها الوطنية.

وفي بيئة استراتيجية كهذه، فإن التهديد هو أمر معطى خارجي يرتبط بالبيئة الخارجية ،وبالتالي فإن الخطوة الرئيسية للتعامل مع هذا التهديد هي امتلاك القدرات العسكرية ، ولأنه من الصعب التعرف على نوايا الدول الأخرى ، فإن الأيسر هو معرفة قدراتها العسكرية بدلا من محاولة معرفة نواياها ، وفي كتابه حول السياسات الدولية، يؤكد كينيث وولتز أن الأمن هو الهدف الأسمى والنهائي في ظل الفوضى ، وهذا ما يخدم توجهي البحثي بشان تهرب إسرائيل

من عملية السلام ،وتشبثها بالمعضلة الأمنية كسبب للإبقاء على سيطرتها على المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية.

ووفق الواقعيين، فإن الحل الواقعي هي فكرة الردع ، ويكتسب مفهوم الردع أهمية خاصة في حالة الشرق الأوسط ، فقد تبنت القيادات السياسية الإسرائيلية مفهوم الردع كمبدأ عقائدي ، حيث يرى الواقعيون أن الخطر أو التهديد ينشأ إذا ما استنتجت قوة عدوانية أو دولة تسعى لتغيير الواقع القائم.

وتستند المدرسة الواقعية في أصولها " إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز ، إذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها : أن الإنسان يميل بطبعه دوما إلى الصراع مع أقرانه من البشر ، مدفوعا في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد"(أبو عامر،2002،ص 171).

ويرى " توماس هوبز على غرار ميكافيللي أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني ، فالإنسان يسعى دون هواده نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود والمواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"، وهو ما يدعم هذه الدراسة في الجانب المتعلق بمستقبل السلام الفلسطيني الإسرائيلي ،ومستقبل اتفاق اوسلو. (دورتي،1985،ص 62)

ورغم أن المدارس الأخرى المنافسة للواقعية ، ادعت أن الواقعية انتهت بنهاية الحرب الباردة عام 1990 ، إلا أن مساهماتها النظرية ظلت قائمة خاصة ما يتعلق بالكسب النسبي والكسب المطلق ، وما يحدث الآن في النظام الدولي في ظل أحادية القطبية.

أما **الليبرالية** فتعود بداية ظهورها " إلى المدرسة الطبيعية التي سادت أفكارها في فرنسا في القرن الثامن عشر ، والتي جعلت للإنسان حقوقا طبيعية مقدسة ، ووضعته في مكانة عليا في المجتمع ، ونظرت إلى الفرد على انه المحور الأساسي الذي تدور حوله كل المعطيات السياسية والاقتصادية ، ولم توجد الدولة إلا لإكمال نواقص الجنس البشري"(عبد الرحمن ، 2004،ص 41).

ومن ابرز منظري الليبرالية: ادم سميث وجون ستيوارت مل وريتشارد غوبدان ، الذين اعتبروا التجارة الحرة أنها الضمانة لتحقيق السلام ، فقد تجاوزت الليبرالية الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية والدولية ، التي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير، كما ترى أن الحرب تمثل تهديدا خطيرا للتطور الاقتصادي.

فإن الافتراض الأساسي لدى الليبراليين هو أن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع، وعلى العكس من الواقعيين الذين يقللون من أهمية السلام والمجالات غير العسكرية كمكون رئيسي من مكونات الأمن، فإن الليبراليين يمنحون تلك العناصر أهمية رئيسية.

وقد أسهم مونتسكيو أحد مجموعة المفكرين الفرنسيين، الذين يطلق عليهم لقب الفلاسفة في تطوير قاعدة عريضة لأفكار جون لوك ، حيث تطورت في أعقاب ذلك الأفكار الليبرالية التي عززها جان جاك روسو، وكذلك نظريات المنفعة التي صاغها المفكر الاسكتلندي ديفيد هيوم والإنجليزي جيرمي بينثام ،حيث إن الأهداف التي ترمي إليها السياسة هي تحقيق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس،مثلما أن إيمانويل كانط وجوهان غوتليب فيشته وهيجل، قدموا إسهامات في الأفكار الليبرالية التي تختلف في مضمونها عن الليبرالية الكلاسيكية.

واشتملت أفكار فيشته وهيجل على مبادئ اشتراكية ووطنية، بينما انطوت أفكار كانط على نظرية تسعى إلى تحقيق السِّلم العالمي من خلال تنظيم دولي.

وتستند النظرية الليبرالية – في تحليل العلاقات الدولية – إلى فرضية "وجود انسجام في المصالح بين الأفراد ، الذين يعملون على تحقيقها بشكل يفوق في مداه أية خلافات سياسية بين الدول ، وبما أن شخصية الدول في واقع الأمر هي انعكاس لشخصية مواطنيها ، فانه يتعين عليها أن تتبع الفضيلة التي فطر عليها الإنسان للعيش في سلام "(عبد الرحمن،2004،ص 43).

ولم اعتمد علي الليبرالية في بحثي نتيجة ضعفها في تفسير مفهوم القوة والهيمنة، وكذلك في ظل عجز المؤسسات الدولية في التأثير على السياسات الإسرائيلية، ولأنها ظلت في مركز مناقشات العلاقات الدولية لتمثل حقبة طويلة بالمعايير الأكاديمية، فإذا ما كان هناك دعم للمؤسساتية الليبرالية، فقد كان من الممكن أن يظهر بعض منها على السطح الآن، وسوف يكون الأمر أكثر وضوحاً بعض الشيء عندما نزكي ما أشار إليه مارشايمر من أن المؤسساتية الليبرالية ما هي إلا الواقعية تحت مسمى آخر ،كما أن الليبرالية تركز على الكسب المطلق وتهمل الكسب النسبي وهذا وحده كفيل بإفشال التعاون بين الدول ، لأنها مثل البشر كل ينظر إلى نسبة الربح التي سيحققها ،إلى جانب أن الليبرالية تركز على الجوانب الاقتصادية وتهمل الجانب الأمني وتزعم أن الطبيعة البشرية خيرة على عكس الواقعية (مارشايمر،1990).

كما أن الليبرالية لم تهتم بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بمفاهيم الفرد والرأي العام والإنسانية ، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية ،وللأخلاق أولوية في العلاقات الدولية لأنها صوت العقل الذي يحمي الإنسانية ، كما أنها نظرت إلى الدولة الوطنية من منطلق خرافي ، وبالتالي بدت النظرية مثالية إلى ابعد الحدود خاصة عندما تحدثت عن أن التبادل والديمقراطية هما مفتاح السلام العالمي.

إن التحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين ، لكن هذا لا ينطبق على الواقع نظرا لغياب المساواة بين الدول .

وأما الاتجاه الآخر وهو ما تنتهجه الإدارة الاميركية الآن فهو منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون، والذي يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية، في حين أن الاتجاه الثالث وهو الأحدث، فيرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم،وهنا يمكننا أن نستذكر ايمانويل كانط

صاحب فرضية السلام الدائم الذي يرى أن الديمقراطيات الليبرالية لا تحارب بعضها البعض ، وهذا ما كان سائدا خلال الحرب الباردة عندما كان العدو واحد لهذه الديمقراطيات الليبرالية وهو الاتحاد السوفييتي، ثم انه من غير المعقول ألا تهتم الدولة بمصالحها من خلال التعاون الذي تروج له الليبرالية، فالدول مثل البشر تنظر كل واحدة إلى الأخرى والى حجم كسبها وتعظيم قوتها وهو ما أوضحه مارشايمر في مقاله " الوعد الخاطئ للمؤسسات الدولية ،1990" .

أما **الماركسية** فقد نشأت عام 1818-1883 ، **ووضعت أسسها الفكرية النظرية على يد كارل ماركس** ، ومن ابرز منظريها كارل ماركس وفريدريك انجلز ولينين ، وطورت في ظروف مختلفة انطلاقا من نجاح الثورة في بلد واحد ، حيث اصبحت روسيا اول بلد تنتصر فيه الاشتراكية.

وحتى غاية الثمانينيات كانت الماركسية بمثابة البديل الأساسي للاتجاهين المهيمنين على العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية)، وقد تجاوزت الماركسية نظرة الواقعيين والليبراليين للنظام الدولي كمعطى مسبق، إلى تقديم تفسير مختلف للنزاعات الدولية بل وأكثر من ذلك، فقد زودتنا بمسودة تتضمن تحولا جوهريا في النظام الدولي.

فالنظرية الماركسية ترى أن الرأسمالية هي السبب الأساس للنزاعات الدولية، فالدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من اجل الربح، كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها.

كما طرحت الماركسية الجديدة منهجا أكثر راديكالية لتحقيق الأمن ، فقد تبنت مفهوما كليا متعدد الأبعاد للأمن، يضع الأمن والسلام والحرب في إطار حالة الاستغلال والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المركز والأطراف.

وتركت الماركسية الجديدة آثارا مهمة على دراسات الأمن والسلام، وانطلقت من أن الثورة ضد هذا التفاوت والتخلص من المجتمع الطبقي ، هي الطريق الوحيد لوضع نهاية لحالة الاستغلال والعنف الهيكلي في النظام الدولي وتحقيق السلام ،ويصبح العدل الاجتماعي وإعادة توزيع السلطة والثروة والموارد والتي تشكل الجذور الرئيسية للعنف شرطا ضروريا لتحقيق الأمن والسلام.

وترجع الماركسية النزاعات الدولية إلى العامل الاقتصادي ، إذ يرى لينين أن " الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية ،وان الاقتصاد هو الدافع وراء السلوك الإمبريالي العالمي من اجل بقاء الرأسمالية حية "( عبد الرحمن،2004،ص 53)

ورغم وجود قدر من التشابه بين الواقعية والماركسية الجديدة، إلا أن هناك اختلافا رئيسيا بينهما يتعلق بموضوع الأمن ذاته، فبينما تكون الدولة هي الموضوع الرئيسي للأمن لدى المدرسة الواقعية، يسعى الماركسيون الجدد إلى تحقيق الأمن لجميع ضحايا العلاقات الطبقية غير المتكافئة في مواجهة الرأسمالية الوطنية أو الدولية.

ولن اعتمد على الماركسية في بحثي لأنها ذهبت إلى تفسير النزاع على انه نتاج عوامل اقتصادية وطبقية ،الأمر الذي لا ينطبق على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، بسبب وجود عوامل غير اقتصادية مثل الدين والأمن وغيرهما لاستمرار الهيمنة الإسرائيلية.

وبالتالي سأتتبع مسار السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من منطلق الهيمنة، وتحديد الإطار التحليلي لفهم واقع تلك السياسة، مرورا باتفاق اوسلو الذي لم يفض إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، بل كرس الاحتلال بوجه جديد مقبول دوليا ، وحمل السلطة الوطنية الفلسطينية الأعباء وليس المسؤوليات،بنقل الأعباء من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى تلك السلطة .

أما لماذا لم اختر **النظرية البنائية؟** لان وحدة التحليل لديها هي الفرد وليس الدولة ،فالميدان الرئيسي هو المجتمع إضافة إلى عدم إعارتها أي اهتمام لوجود سلطة أم لا ،فهذه النظرية فيها متغيرات كثيرة لأنها تعتمد على الفرد كلاعب أساسي في العالم ،رغم أنها تبرز الكثير من

النقاط القيمة كما أنها تعمق فهمنا لسياسة العالم، إلا أنه ليس من الحكمة أن نحاول الدخول في معركة وضعية مع الواقعية فالأفضل أن يتمكن البنائيون من تقديم نظريات على غرار تلك التي يتظاهر الواقعيون بتقديمها، والفرصة المتاحة هنا هي أنه سوف يكون بإمكان البنائيين تقديم نظريات اكثر تفوقاً استناداً للواقع القائل بأنهم يتعاملون فعلياً مع تصورات أكثر صعوبة،أما الأسوأ فهو أن لا يتمكن البنائيون أبداً من تقديم نظريات امبريقية مقحمين أنفسهم في مجادلات ما بعد النظرية.

كما أن عدم وجود احتمال للدولة ثنائية القومية يضعف البنائية في تفسير خيارات الحل الأخرى، حيث أن البنائية تعتمد على مفهوم الهوية والمصالح التي تتشكل اجتماعيا وهو أمر لم ينطبق على الحلول المقترحة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

والنظريات البنائية متعددة، وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة على المستوى التصوري الصرف، إذ يرى ألكسندر ووندت أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية، فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى؟ وبحسب ووندت، فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليست معطى مسبق.

## مراجعة الأدبيات

ومن خلال مراجعتي للأدبيات السابقة لم أجد من الباحثين من خاض في غمار الدعوة لحل السلطة الفلسطينية ، وإعادة المسؤوليات للاحتلال الإسرائيلي باستثناء بعض الدعوات من أكاديميين ومثقفين ومؤسسات اهلية فلسطينية ، دون أن تضع الحلول المستقبلية لمرحلة ما بعد حل السلطة الفلسطينية .

وحين يتم الحديث عن حل السلطة الفلسطينية ، فان المسالة تتعدى ذلك لتسليط الضوء على سياسة الهيمنة الاميركية في الشرق الأوسط ،التي تتقاطع مع الموقف الإسرائيلي بشك استراتيجي بشان مستقبل الحل للقضية الفلسطينية في إطار أوسع هو مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وسأرصد ما ذهب إليه شمعون بيريز في كتابه" الشرق الأوسط الجديد" ، في حين أن البعض الآخر من المهتمين بالمسألة افرد مقالة لذلك مثل (النابلسي،2004) (تود،2003) (عاروري، 2002) وغيرهم ، حيث جرى تجاهل سياسة الهيمنة الاميركية في المنطقة التي بدت جلية في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى ، بعد المأزق الاميركي في العراق والإسرائيلي في لبنان ووصول حماس إلى سدة الحكم في فلسطين.

لقد ظلت المنطقة أسيرة قضية فلسطين ، والصراع الذي أثارته بين العرب وإسرائيل ، لأكثر من نصف قرن، وفي المقابل نجحت إسرائيل في استثمار الصراع على فلسطين وفى مواجهة العرب ،لبناء كيان قادر على التطور والإنجاز والاندماج في العالم والارتباط بمنجزات ثورته المعرفية والاتصالية.

ففي الوقت الذي يرتبط فيه مستقبل المنطقة بقضية فلسطين ، تبدو القضية نفسها محيرة في تصور مسارها المستقبلي في السنوات القادمة ، والسيناريوهات المحتملة لتطورها ، ويساعد على ذلك ضعف الاهتمام بالدراسات المستقبلية في العالم العربي ، وخصوصا من الناحية المنهجية.

فالحديث عن حلول للقضية الفلسطينية استنادا إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، يبدو حديثا ورديا ، فالضفة الغربية لا يقبل أي من الأحزاب والقوى الرئيسة في إسرائيل الانسحاب منها كاملة ، ففي كامب ديفيد عام 2000 رفض باراك انسحابا كاملا من الضفة الغربية ،عندما أعلن " انه لن يكون هناك اتفاق إذا طلب عرفات 95% من الضفة الغربية". (سويشر،2006)

وهكذا يبدو طريق الحل النهائي مسدودا في الأمد القصير على الأقل ، وربما في المدى المتوسط أيضا في ظل غياب أي استعداد إسرائيلي للاعتراف بالحقوق الفلسطينية غير المنقوصة كالقدس واللاجئين والحدود والمياه.

وأمام شح المصادر المتعلقة بصلب بحثي وجدت المتناولين للموضوع قد اعتمدوا منهجي الملاحظة والوصف ، ففي منهج الملاحظة : الذي يقوم على أساس الوقائع المرتبطة بالظاهرة ،سعى الرئيس الإسرائيلي الحالي شمعون بيريز إلى ترتيب الظروف ترتيبا مقصودا، عندما صور مشهد المنطقة في كتابه( الشرق الأوسط الجديد،1996) بصورة مخملية بما يخدم الأهداف الإسرائيلية ،وجعل الديمقراطية والتجارة الحرة وفتح الحدود والتنمية وحقوق المرأة والاقتصاد هدفا في حد ذاته، متجاهلا المعضلة الأكبر وهي عودة الحقوق إلى أصحابها وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالصورة التي تتماشى مع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ، وليس .تلك التي تريدها إسرائيل،فيما المنهج ألوصفي: يعبر عن العلاقات القائمة بين الظواهر المختلفة وطرحت مسألة حل السلطة الفلسطينية، كسبيل للخروج من المأزق الذي وضع الفلسطينيون أنفسهم فيه عبر اتفاق اوسلو، عبر إعادة المسؤوليات إلى الاحتلال الإسرائيلي، دونما أن تكون السلطة والقيادة الفلسطينية مسؤولة بشكل كامل عن الأوضاع السياسية.

وفي المقابل فإن وجهة النظر المعارضة لحل السلطة الفلسطينية، تؤكد بمجملها على أهمية السلطة كوحدة وككيان، باعتبارها إنجازاً وطنياً ، إلى جانب أنها الحجر الأساس في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، فهو نتيجة ومحصلة صراع وكفاح وطني طويل، لكنها تغفل بالمقابل خطورة استمرار السلطة الفلسطينية بوضعها الراهن إلى ما لا نهاية بشكل تصبح فيه عائقا في وجه الدولة الفلسطينية بشكل غير مباشر وبدون قصد .

كما أن مؤيدي وجهة النظر هذه، ينطلقون من النتائج والتداعيات والتبعات المحتملة لحلّ السلطة الفلسطينية، إذ سيكون لأمر كهذا تأثيرات على أكثر من صعيد تتوزع بين الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والقانوني، وجميعها تعود بشكل سلبي على وضع الفلسطينيين المقيمين في أراضي السلطة الفلسطينية.

إن خيار التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى ما لا نهاية ، ودون تحديد سقف زمني اثبت عقمه في الوصول إلى لحظة التحرر من الاحتلال ،مثلما ان حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية التي قادت الى جعل الوطن الواحد إمارتين بلا سيادة، واحدة في قطاع غزة تحكمها حركة حماس، والأخرى في الضفة الغربية تحكمها حركة فتح ، مما كرس الفصل بين رئتي الوطن بشكل يستحيل أمامه إقامة دولة فلسطينية .

وبما أن صلاحيات السلطة قد نُقلت إلى الفلسطينيين - حسب الاتفاقيات الموقعة- من الإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن حلّ السلطة يعني إعادة هذه المسؤوليات إلى الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية، بحيث تعود الأمور إلى سابق عهدها بين طرفٍ محتل وآخر واقع تحت الاحتلال.

غير أن هذا الأمر لا يجب أن يعد من المسلمات، إذ أن الجانب الإسرائيلي لن يقبل بالعودة كسلطة احتلال تتحمل أعباء ومسؤوليات الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية ، ولن يسلم بالأمر الواقع المستجد ، بحيث يكون أحد السيناريوهات المحتملة أمامه، فيما لو تم الإعلان عن حل السلطة، هو تنفيذ فوري لخطة الانفصال الأحادي في الضفة الغربية والمجمدة منذ عام 2006 ، بعد أن تنتزع إسرائيل ما تريد من مناطق استراتيجية وحيوية بالنسبة لها كضم الكتل الاستيطانية الكبرى وغور الأردن إلى جانب القدس، وتُعلن أنها غير مسؤولة عن المناطق التي قام الجيش الإسرائيلي بالانسحاب منها.

وقد أصبح الشعب الفلسطيني يدفع تكاليف احتلاله، ويتحمل نيابة عن إسرائيل نفقات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ومتطلبات التنمية والأعمار وكافة الجوانب الحياتية.

ومن هنا فان السلطة الفلسطينية أصبحت أشبه بمستجدية للمال في سبيل دفع الرواتب وتوفير الخدمات لشعبها، حيث إن وجود السلطة جعل إسرائيل تتمتع باحتلال من الدرجة الفاخرة " ديلوكس "، فهي تسيطر على الأرض والشعب والسماء والبحر والحدود من دون أن تسدد أي ثمن .

لكن إسرائيل التي لا تريد "إنهاء احتلالها تدعيماً لكينونتها ووجودها ، سعت إلى توسيع رقعتها الجغرافية، والتخلّص من نتائجه ، وهو العامل الديمغرافي الفلسطيني الذي سيُنهي مع

الوقت وجودها كدولة يهودية، لجأت إلى تحويل هذا الاحتلال المُباشر إلى احتلال غير مباشر يسمح لها بالسيطرة الدائمة على أكبر مساحة من الأرض والتخلّص من التبعيّة القانونية عن أكبر عدد من الفلسطينيين".(الجرباوي، 2006،لا آفاق حقيقية للتسوية)

إلا أن الجرباوي وهو من أوائل من دعوا إلى حل السلطة الفلسطينية ، لم يضع الحلول لمرحلة ما بعد غياب السلطة الفلسطينية ، سوى الحديث عن إعادة المسؤوليات لسلطة الاحتلال ، وفي مثل تلك الحالة ، ماذا سيكون عليه الحال لو قابلت إسرائيل خطوة حل السلطة الفلسطينية ، بخطة انفصال أحادية ؟ ، وهذا ما سأتناوله في بحثي عبر وضع السيناريوهات المحتملة بعد اتخاذ تلك الخطوة.

ومن غير المرجح أن إسرائيل ترغب بحل السلطة الفلسطينية ، ولن تقبل بالعودة إلى تحملّ مسؤولياتها كدولة محتلة في حال غياب السلطة الفلسطينية ، لان ذلك يتناقض مع برنامجها للفصل أُحادي الجانب الذي يتطلب وجود سلطة فلسطينية، تقبل بتحمّل المسؤولية عن الأجزاء التي تريد إسرائيل تركها خلف جدار الفصل العنصري تحقيقاً لمصالحها.

إن المدافعين عن بقاء السلطة الفلسطينية ، لم يدركوا أن "إغلاقنا الباب بأنفسنا أمام خيار حلّ السلطة كخيار فلسطيني وطني نضالي أمام استمرار إسرائيل بفرض رؤيتها للتسوية لن يقود سوى للقبول الفلسطيني المستتر، أو الملتبس، بالأمر الواقع الذي تفرضه علينا من خلال برنامجها للفصل أُحادي الجانب"(الجرباوي ،2006، لكي لا تذهب ريحنا).

ومما يؤكد هنا ما ذهب إليه الجرباوي ، هو أن إسرائيل مازالت ترفض الخوض في قضايا الحل الدائم مع الفلسطينيين، وتركز الاهتمام على المسائل المعيشية والاقتصادية ، وهي الأرضية التي انطلق منها بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" ،وقد استند لتحقيق تلك الرؤية إلى إقامة نظام اقتصادي إقليمي عبر سوق شرق أوسطية مشتركة ،إلا انه وضع سيناريو ظاهره ذو بريق خداع وباطنه مليء بالمخاطر يجمع مابين الاقتصاد والسياسة بقوله:"يحتاج الشرق الأوسط إلى الديمقراطية حاجة الكائن البشري إلى الأوكسجين"(بيريز،1996،ص 82).

لكن الاقتصاد والرفاه الذي تحدث عنه بيريز في مشروع الشرق الأوسط الجديد ليس حمائميا، إذ جعل من الشرق الأوسط الخالي من الأنظمة الدكتاتورية - حسب قوله - مسرحا هادئا أمام إسرائيل، كي تبسط هيمنتها في المنطقة ، هذه المرة ليس بقوة السلاح بل باقتصاد السلام بعيدا عن دفع أية استحقاقات سياسية .

لقد أصبح النظام الوستفالي - الذي وضعت لبناته في وستفاليا في ألمانيا عام 1648، ونص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - يعاني اليوم من أزمة منهجية وتخضع مبادئه للتحدي ،فقد جرى التخلي عن سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لصالح مفهوم التدخل الإنساني العالمي أو الولاية القضائية العالمية ، "فقد انتشرت القوات الاميركية حول العالم من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجهة في شرق آسيا باسم حفظ السلام ،وتعتبر أميركا نفسها مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لها،مما جعلها تنصب نفسها حكما في الساحة الدولية(كيسنجر ،2002،ص 11).

اما مفهوم حل السلطة الفلسطينية فهو: " نزع صفة الولاية عنها وعن مؤسساتها، بما يشمل الولاية الإقليمية والوظيفية والشخصية المحددة لها بموجب اتفاق اوسلو، وهذا يفضي إلى أمرين اثنين : الأول: إلغاء إلزامية اتفاق اوسلو وما تمخض عنه من اتفاقات لاحقة، والتحلل من أية التزامات سياسية ارتبطت بها السلطة الفلسطينية، والثاني : وهو نتيجة لاحقة للأمر الأول، إلغاء وحل كافة المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية والمنبثقة عنها بما فيها مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء والمجلس التشريعي .( عبد الرازق،عماد.قراءة واقعية لمسالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية.2006)

إن من هو مخول بحل السلطة الفلسطينية هو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لانه هو من انشأها وهو منيتمتع بصلاحية حلها.

وحل السلطة الفلسطينية يعني إحياء واجبات دولة الاحتلال تجاه الإقليم الخاضع للاحتلال، لتجد إسرائيل نفسها ثانية أمام مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين، وهذه المسؤوليات تقع عليها حتى في ظل وجود السلطة الفلسطينية طبقاً للمادة (47) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على" انه

لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة " ، لكن إسرائيل في واقع الأمر مازالت تتنكر لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية ، وتتصرف كدولة فوق القانون ، لما تتمتع به من غطاء اميركي في مجلس الأمن الدولي.

وبمجرد حل السلطة الفلسطينية، فان هذا سيعفي تلك السلطة من أية سلطة سياسية أو مدنية أو إنسانية تتحمل بموجبها أعباء المواطنين الفلسطينيين، لا سيما وان صلاحيات السلطة في الأراضي الفلسطينية نقلت من الاحتلال وإدارته المدنية إلى الفلسطينيين بموجب اتفاق اوسلو، فان حل السلطة يعني إعادة تلك المسؤوليات إلى الاحتلال ليعود المشهد إلى سابق عهده ، ما لم تقدم اسرائيل على خطوة احتجاجية بتنفيذ انفصال احادي الجانب في الضفة الغربية على غرار ما فعلته في قطاع غزة .

وبما أن حل السلطة سيقود إلى غياب سلطة مركزية في الأراضي الفلسطينية ، فانه سيلقي بظلاله على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية سيكون حل السلطة أشبه بمغامرة ما لم يلاق غطاء إقليميا ودولياً-وهذا مستبعد- لأن الشعب الفلسطيني سيخسر تمثيله لنفسه وتعود قضيته إلى أيدي غيره فيخسر استقلالية قراره، وهو إنجاز كان قد حققه بعد معاناة طويلة من التبعية للأنظمة العربية، أو أن يتم تجاهل ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي كرد فعل على حل السلطة الفلسطينية أو بصورة عقابية ، خاصة وان إسرائيل نجحت في حدود معينة في الترويج لفكرة عدم وجود شريك فلسطيني في السلام، وبالتالي ستتوج تلك الفكرة بإقدام الفلسطينيين على حل السلطة.

أما من الناحية الاجتماعية، فان غياب السلطة يعني العودة إلى الحكم العشائري وأسلوب القوة في استرداد الحقوق داخل المجتمع الفلسطيني، وعودة أعوان الاحتلال وروابط القرى.

ومن الناحية الاقتصادية فان البنية الاقتصادية التي تشكلت على مدى عمر السلطة الفلسطينية وان كانت متواضعة، إلا أنها ستشهد انهياراً بمجرد حل السلطة، وسيزداد الفلسطينيون فقرا بعد أن جرف الفقر 70% منهم إلى تحت خطه ، وسترتفع معدلات البطالة عندما يجد مئة وستون ألف موظف حكومي أنفسهم بلا مصدر رزق، خاصة مع إغلاق إسرائيل سوق العمالة فيها في وجه الفلسطينيين ببناء جدار الفصل العنصري.

وقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلبا بارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي على مدى ثلاثين عاما من الاحتلال ،"فهذا الاقتصاد يعتمد على الواردات الإسرائيلية في تلبية نحو 90% من إجمالي حاجاته الاستهلاكية ، كما يصدر إلى إسرائيل أكثر من 70% من المنتجات السلعية ، وحوالي 50% من قواه العاملة ،ورغم تلك العلاقة إلا أن إسرائيل اعتمدت سياسة الإغلاق للأراضي الفلسطينية، فقد أغلقت منذ توقيع اتفاق اوسلو عام 1994 وحتى عام 1997 الضفة الغربية أكثر من 313 يوما ، وأغلقت قطاع غزة في الفترة نفسها أكثر من عام كامل ، وهذه السياسة كلفت الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ثلاثة مليارات دولار ، وهو ضعف المبلغ الذي قدمته الدول المانحة للسلطة".(قريع .2005.ص 107)

ورغم حديث قريع عن مسلسل الخروقات الإسرائيلية للاتفاقات ، إلا انه لم يتطرق من بعيد أو قريب إلى طرح البدائل والحلول ، التي يجب الإقدام عليها في ظل استمرار المرحلة الانتقالية التي انتهت عمليا عام 1999 ، وهذا ما سيتناوله بحثي انطلاقا من إغفال من تحدثوا عن أفاق حل القضية الفلسطينية.

وبما أن الحديث الذي تسوقه إسرائيل الآن، هو دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، وبما أن الحلول الانتقالية أثبتت عقمها، وبما أن إسرائيل تعاملت مع السلطة الفلسطينية كدولة أو كيان مستقل، ووضعت الجدار العنصري فاصلاً بينها وبينه مع إبقاء الاحتلال قائماً خلف الجدار إلى جانب الاستيطان الذي ينهش جسد تلك الأرض، فان مبرر تلك الخطوات الإسرائيلية هو وجود سلطة للفلسطينيين، أو امبرطورية كانتونات.

وكان لابد للسلطة الفلسطينية من الإقدام على إعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار 1999 ، لإن هذا الحل " يحول ما تبقى من المسألة الفلسطينية، القدس، اللاجئين، الأرض المتبقية تحت السلطة الإسرائيلية والمستوطنات، إلى صراع دائم أو خلاف بين دولتين احداهما

كاملة السيادة والثانية تدعي السيادة ولا تملكها، سرعان ما سيتحول إلى صراع من اجل الاعتراف وصراع على الحدود".( شفيق. 1999 . ص 44 ).

لكن شفيق الذي دافع عن أهمية إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد ، مجرد انتهاء الفترة الانتقالية عام 1999 ، لم يتطرق إلى التداعيات التي ستنتج عن خطوة كتلك ، وهل ستسلم إسرائيل بالأمر الواقع ، مثلما أن تلك الدولة قد لا تلاقي اعترافا دوليا ، على عكس الاعتراف الدولي الذي جرى عام 1988 ، إلى جانب أن الدولة التي تحدث عنها ، لا تعدو أكثر من حبر على ورق ، وتفتقر إلى أدنى المقومات.

إن من مقومات قيام أية دولة هو أن تتمتع بثلاثة عناصر ، وهي الشعب والأرض والسلطة ،ومن بين العناصر الثلاثة لا يتمتع الفلسطينيون إلا بعنصر واحد وهو الشعب ، حيث لا توجد ارض متواصلة جغرافيا بفعل الاستيطان وجدار الفصل العنصري،مثلما انه لاتوجد سلطة فلسطينية تتمتع بالسيادة ولو على جزء من الارض ، حيث يعاني الفلسطينيون من ظلم الجغرافيا ، فلم يتبق من الأرض ما يحتضن الدولة الفلسطينية بسبب أن أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 متناثرة في ثلاث جزر هي القدس وقطاع غزة والضفة الغربية المجزأة هي الأخرى إلى معازل وكانتونات ، ولم يتبق منها سوى 42% من مساحتها الإجمالية ، مما جعل التواصل الجغرافي أمرا معدوما بشكل يفقد الدولة المنشودة أهم عناصرها، وهي الوحدة الجغرافية عبر استعادة كامل الارضي المحتلة منذ الخامس من حزيران 1967.

ومن الخيارات المترتبة على حل السلطة الفلسطينية ، إما إعلان دولة فلسطينية ، أو دولة ثنائية القومية ، أو تنفيذ إسرائيل لخطة الانطواء المجمدة ، أو العودة إلى الخيار الأردني ، وهذا ما سيكون في صلب بحثي.

وبالنسبة لخيار الدولة المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 ،فان الرؤية الاميركية لمبدأ الدولتين قد تم التأكيد عليها في خارطة الطريق ، وهي خطة أعدتها وتبنتها اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي أعلن عنها في 30/4/2003 ، رغم أن الرئيس الاميركي جورج بوش كان "أوضح في خطابه في

2/10/2001 ، أن قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من الرؤية الاميركية ما دام حق إسرائيل محترما في الوجود".( عبد المجيد، وحيد .2001. مستقبل القضية الفلسطينية)

لكن عبد المجيد استبق الأحداث ولم يمهله الرئيس الاميركي طويلا ، حين تقدم برسالة الضمانات لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارئيل شارون عام 2004 ، وأكد فيها أن حدود الرابع من حزيران غير مقدسة ،وحسم قضيتي القدس واللاجئين لصالح إسرائيل ، وأعطى إسرائيل الضوء الأخضر لضم الكتل الاستيطانية الكبرى لها.

إن الأساس القانوني للدولة الفلسطينية مستمد من الحق الأصيل والثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره انطلاقا من قرارات الشرعية الدولية ، لاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 والقرار رقم 194 وهما القراران اللذان كانا شرطا لقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة مقابل اعترافها بهما ، إضافة إلى إعلان الاستقلال عام 1988 الذي لاقى اعترافا من أكثر من مئة دولة في العالم ، مثلما أن البيئة الإقليمية والدولية أصبحت مهيأة لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما أكده الرئيس الاميركي جورج بوش الابن في أكثر من مناسبة ، وما بات يعرف برؤيته لمبدأ الدولتين ،ليطرح التساؤل عن أية ارض يتم الحديث لإقامة الدولة الفلسطينية ؟ فالأرض غير محددة ، وحدود الرابع من حزيران غير مقدسة وهو ما تم التفاهم عليه بين بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارئيل شارون ، والضفة الغربية لن يبقى للفلسطينيين منها سوى 42% ، فيما القدس مقتطعة ومضمومة لإسرائيل .

والتقت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية بما فيها كاديما والعمل والليكود في برامجها الانتخابية على معظم القضايا الحساسة المتعلقة بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين ، مثل "رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة سنة 1948 "إسرائيل ، وبقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لـ"إسرائيل ، ورفض الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967 ، وإبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وإتمام بناء الجدار الفاصل".(صالح. 2007..ص 4)

ومن هنا فان ما ذهب إليه الكاتب صالح ، يدعم بحثي في صعوبة تحقيق السلام العادل ، مثلما انه في الوقت الذي يشهد فيه الكون حمى العولمة التي أنهت الحدود وأزالت العقبات والقيود ،وانهيار سور برلين ، عاد المشهد بصورة أسوا بوضع إسرائيل الفلسطينيين في سجون عبر الجدار الذي بدأت حكومة "أرئيل شارون" بتاريخ 23/6/2002، ببنائه على امتداد طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، بدعوى منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل.

وقد سجل رئيس الوزراء السابق ارئيل شارون سابقة بتنفيذ خطة الانفصال أحادية الجانب من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة عام 2005 ، في محاولة لقطع الطريق على عملية سلام جادة تقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

وقد ارتأى رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بعد انتخابات عام 2006 ان إسرائيل على عجلة من أمرها للانفصال عن الفلسطينيين، وإنها لا تملك الانتظار عشرين سنة لكي تنضج حماس وإنه في حالة عدم وجود شريك فلسطيني فسنتخذ مبادرات جانبية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأوروبيين .

وسرعان ما تراجع اولمرت عن تنفيذ خطة الانفصال في الضفة الغربية في النصف الثاني من عام 2006 بعد إخفاقه في انتزاع دعم الرئيس الاميركي جورج بوش لتلك الخطة والاعتراف بحدود إسرائيل المقترحة ، إلى جانب فوز حركة حماس وتشكيل حكومتها والفشل في إسقاطها ، واستمرار استهداف التجمعات السكانية الإسرائيلية المتاخمة لقطاع غزة بالصواريخ محلية الصنع ، مما يجعل المشهد يتكرر وبصورة اكبر في الضفة الغربية لو تم الانسحاب الأحادي منها.

كما أن فشل الهجوم الإسرائيلي على حزب الله ولبنان في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة مما زاد مخاوف تكرار مثل هذا السيناريو في الضفة الغربية أيضا.

ومما زاد من العراقيل أمام تنفيذ اولمرت لخطة الانطواء هو " ظهور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض ، وهذا ما أشارت إليه لجنة التجميع التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها منتصف أغسطس/آب 2006، كما أشارت اللجنة إلى مخاطر إطلاق الصواريخ من الضفة ، وإلى أن إسرائيل لن تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بإنهاء الاحتلال لأنها تنوي الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية ".( عزام ، ماجد. 2007.حرب لبنان تطلق رصاصة الرحمة على خطة الانطواء)

لكن عزام بدا جازما بان خطة الانفصال انتهت ولم تعد قائمة ، ومن هنا فان حل السلطة سيحيي الخطة من جديد ، ولن تكون الضفة الغربية بعيدة عن جيش الاحتلال ونيران المدافع والطائرات الإسرائيلية ، مثلما جرى في قطاع غزة بعد تنفيذ خطة الانفصال .

أما الخيار الآخر فهو خيار الدولة ثنائية القومية، كبديل لتعذر الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 من جهة وكبديل آخر للابارتهايد الذي تكرسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

فشعار الدولة الديمقراطية أو الثنائية القومية ينادي به بعض المثقفين الإسرائيليين اليهود المعادين للصهيونية، مثل البروفسور ايلان بابيه، الذي قال :"إن الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو إيجاد دولة واحدة، يشارك فيها اليهود والعرب وآخرون ، وان دولتين مستقلتين في ارض فلسطين لا يمكن أن تتعايشا". (بابيه.نيسان، 2007.مقابلة مع قناة الجزيرة بالإنكليزية) (سعيد.1999 .خيار الدولة ثنائية القومية).

إن طرح فكرة دولة ثنائية القومية من قبل بابيه وغيره ، لم يجد له حضور في الفكر السياسي الصهيوني منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، خاصة لدى الحركتين السياسيتين الرئيسيتين حزب العمل وحزب الليكود، حيث لن يجد الطالع في أفكار وبرامج الحزبين أي توجه أو رغبة لإقامة دولة ثنائية القومية، فحزب الليكود المعروف بعنصريته، لا يرفض فقط فكرة الدولة ثنائية القومية بل يذهب إلى ما هو ابعد من ذلك عبر أفكاره العنصرية التي تعتبر كل ارض فلسطين يهودية، وضرورة استخدام الترانسفير بحق الشعب الفلسطيني.

ولذلك فان ابسط مقومات ومتطلبات إقامة دولة ثنائية القومية، هو الاحترام المتبادل بين أفراد الجانبين وتحقيق المساواة، وهو ما لا تتوفر حدوده الدنيا، ولنا أن نستذكر تجربة أكثر من مليون فلسطيني يعيشون داخل حدود دولة الاحتلال ويحملون جنسيتها ولا يتمتعون بحقوقهم أسوة بالإسرائيليين، بل يعانون من التمييز والاضطهاد.

ومن وجهة النظر القانونية فان قيام دولة ثنائية القومية فيه مخالفة للأعراف والقوانين الدولية، من زاوية أن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967 فيه مخالفة لقاعدة آمرة، مثلما هو الحال بالنسبة لضم القدس أيضا، ومثلما هو الحال بالنسبةً لقرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب ملف اللاجئين الذي سيوضع خلف الظهور أمام سيناريو الدولة الثنائية القومية ، وهو ما لم يجد له دعاة الدولة ثنائية القومية حلولا مثل (مروان بشاره في كتابه فلسطين/إسرائيل سلام أم فصل عنصري)، كما أن خيار الدولة ثنائية القومية هو مصالحة مع الاحتلال دون رحيله عن الأرض المحتلة.

ويرى احمد مجدلاني في حديث رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق احمد قريع وتلويحه بحل الدولة ثنائية القومية، أنه تعبير عن حالة من الضيق من الموقف الإسرائيلي، فإنه - أي هذا التهديد- وان كانت الأوساط السياسية الرسمية الإسرائيلية تدرك أبعاده المباشرة، فإنها ذهبت لاستغلاله والتحريض على السلطة الوطنية الفلسطينية واتهام القيادة الفلسطينية بأنها تريد تدمير دولة إسرائيل ولا تريد صنع السلام معها. (مجدلاني.2004.الدولة ثنائية القومية تهديدا حرك المياه الراكدة).

أما الخيار الأخير ، فهو الخيار الأردني من خلال إعطاء الأولى دورا في الضفة الغربية، وهو ما ترى فيه إسرائيل الخيار الأنسب لها ،غير أن المشكلة لا تكمن فيمن تتفاوض معه إسرائيل ، الطرف الفلسطيني أم الطرف الأردني ، بل إن المشكلة في إسرائيل ذاتها غير المستعدة للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 .

إن مسالة العلاقة بين الأردن والأراضي الفلسطينية جرى حسمها عام 1974، عندما اتفق العرب في قمتي الجزائر والرباط على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،إلا أن ذلك لم يقنع ولم يوقف حديث إسرائيل عن حل القضية الفلسطينية موجود في الشرق أي الأردن.

وقد طرح الملك حسين عام 1972 مشروع الاتحاد الذي يتضمن "خطة الحكم الذاتي الأردنية التي تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل والاستبدال المرحلي للقوات الإسرائيلية بالقوات الأردنية وتنادي بتغيير اسم الأردن إلى اسم المملكة العربية المتحدة مكونة من إقليمين : الضفة الغربية وأي جزء محرر مما كان فلسطينيا ( المفروض أن يكون قطاع غزة) ".(بلاسكوف. (د.ت.ن).ص 49 )

غير أن ما ذهب إليه بلاسكوف يعاني من قصور حين تجاهل إعلان فك الارتباط عام 1988 ، وانه بطرح مثل ذلك الخيار إنما يعيد القضية الفلسطينية إلى سبعة وخمسين عاما للوراء وتحديدا إلى عام 1950 عندما تم توحيد الضفتين .

كما أن الخيار الأردني لا يمكن أن يكون معقولا بدون تهيئة المناخات الملائمة له، واهم هذه المقدمات الفوضى والانفلات الأمني وعدم وجود شريك فلسطيني بحسب الادعاء الإسرائيلي.

وقد ظل الأردن يرفض على الدوام الإتفاق مع القيادة الفلسطينية على إعلان الكونفدرالية، حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، حتى لا يكون هذا الخيار مجرد مدخل لتحقيق مشروع الوطن البديل على حساب وجود الكيان الأردني .

غير أن هناك خللا في الخيار الأردني يكمن في التوازن الديمغرافي الجديد الذي ستتسبب به عودة الضفة الغربية إلى السيطرة الأردنية ، وفي الوقت الذي لم يزل فيه الأردن متخوفا من وجود نحو نصف سكانه من الفلسطينيين اللاجئين أو النازحين ، إلى جانب أن من طرحوا هذا الخيار لم يتطرقوا إلى الموقف الفلسطيني وهو من له كلمة الفصل في ذلك.

## مشكلة البحث

أما إشكالية البحث فتكمن في انه على الرغم من رسائل الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقية اوسلو ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل منذ العام 1993، إلا أن إسرائيل ما زالت تمارس انتهاكاتها لهذه الاتفاقات وممارستها لسياسة الأمر الواقع، من حيث بناء الجدار وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين والانسحاب إلى حدود العام 1967، وهو الأمر الذي يثير فينا التساؤل الرئيس حول الجدوى من بقاء السلطة الفلسطينية؟

ومن هذا المنطلق ستجيب الدراسة على سؤال البحث الرئيس: لماذا لا تحل السلطة الفلسطينية وتوضع إسرائيل أمام مسؤولياتها القانونية والإدارية ؟ فيما ستكون أسئلة البحث الفرعية: لماذا تعفى إسرائيل من مسؤولياتها كدولة احتلال تجاه شعب محتل طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة؟ لماذا لا توضع إسرائيل في مأزق أمام خيارين أحلاهما مر إما دولة ثنائية القومية ، أو إعطاء الفلسطينيين دولة على حدود الرابع من حزيران؟هل خيار الدولة الفلسطينية المستقلة وكذلك الدولة ثنائية القومية هما مجرد أضغاث أحلام بعيدة المنال؟ أليس وجود السلطة الفلسطينية يعني إطالة عمر الاحتلال طالما انه يتنكر لحقوق الفلسطينيين ويواصل فرض سياسة الأمر الواقع من جانب واحد؟ هل الخيار الأردني هو الخيار الأقرب والأكثر عقلانية من بين الخيارات الأخرى؟ الا يخشى من تنفيذ اسرائيل خطة انفصال احادي الجانب في الضفة الغربية في حال الاقدام على حل السلطة الفلسطينية خاصة بعد استكمال بناء جدار الفصل العنصري؟.

## فرضية البحث

وانطلاقا مما سلف ستكون فرضية البحث : **أن حل السلطة الفلسطينية سيضع إسرائيل أمام مسؤولياتها القانونية والإدارية كدولة احتلال** ، ويخلط أوراقها ويدفعها إلى البحث عن حل

للقضية الفلسطينية بعد أن يصبح الاحتلال مكلفا بالنسبة لها ، ولم تعد هناك سلطة فلسطينية تتستر إسرائيل وراءها وتتحلل من مسؤولياتها ، وتواصل فرض وتحديد ملامح الحل النهائي من جانب واحد ، بالنسبة للقدس أو الأرض أو المياه أو الحدود أو المستوطنات والتنكر لحقوق اللاجئين .

كما ان دراسة نموذج الانفصال الاحادي في قطاع غزة عام 2005 ، شكل سابقة في تاريخ الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، مما قد يقود اسرائيل الى تطبيقه في الضفة الغربية، ومن هنا ستبدو الامور اكثر تعقيدا بالنسبة للفلسطينيين ، في حال حلت السلطة الفلسطينية وردت اسرائيل عليها بخطة انفصال في الضفة الغربية ،رغم ان العديد من الاسرائيليين باتوا يندبون حظهم على تنفيذ خطة الانفصال في غزة بسبب تواصل سقوط صواريخ المقاومة الفلسطينية على التجمعات الاستيطانية الاسرائيلية المتاخمة للقطاع.

## المنهجية

أما المنهجية التي سأعتمدها في البحث فهي المنهج التحليلي(analysis) ، والمنهج التحليلي هو: "عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل ، أي موضوع البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة ،وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها ومعرفة ما قد يكون هناك من اتجاهات متعارضة"(ربيع،1987،ص 246)،وهو ما يخدم هذا البحث في تحليل السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من جهة وتحليل جدوى بقاء السلطة الفلسطينية من جهة ثانية ، وتتبع مراحل الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته في الأراضي الفلسطينية ، وقد أكمل عامه الأربعين كأطول احتلال في التاريخ الحديث .

## خطة البحث

سيتكون البحث من المقدمة وستة فصول وستة ملاحق مقسمة على النحو الآتي:

**1- المقدمة**

**2- الفصل الاول : مشروعية الاحتلال العسكري.**

**3- الفصل الثاني: الاحتلال الإسرائيلي واتفاقية جنيف الرابعة.**

**4- الفصل الثالث : التزامات سلطة الاحتلال وفقا لأحكام الاحتلال العسكري.**

الباب الأول: إدارة الإقليم المحتل.

الباب الثاني: الاختصاص التشريعي في الإقليم المحتل.

الباب الثالث: الاختصاص القضائي في الإقليم المحتل.

**5 – الفصل الرابع: التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية.**

الباب الأول: صلاحيات السلطة الفلسطينية.

الباب الثاني :الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات مع الفلسطينيين.

الباب الثالث : مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية

**6- الفصل الخامس: الدعوة لحل السلطة الفلسطينية.**

الباب الأول : سيناريوهات ما بعد حل السلطة الفلسطينية.

الباب الثاني : خيار الدولة المستقلة.

الباب الثالث : خيار الانفصال الأحادي.

الباب الرابع : خيار الدولة ثنائية القومية.

الباب الخامس : الخيار الأردني.

**7- الملاحق.**

**8- الفصل السادس : الخاتمة والنتائج.**

# الفصل الأول

# الاحتلال العسكري

يعد الاحتلال الحربي مرحلة ثانية من استخدام الدول القوة المسلحة، وينتج عن ذلك خضوع إقليم أو جزء من إقليم دولة ، تحت سلطة دولة غازية وفقاً للمادة (42 ) من لائحة لاهاي لعام 1907 ،التي نصت على أن الإقليم يعتبر محتلاً عندما يوضع في صفة واقعية تحت سلطة جيش الأعداء .

وسيشمل المبحث الأول ثلاثة مطالب: يخصص المطلب الأول: للتعريف بالاحتلال العسكري فيما يخصص المبحث الثاني: لمشروعية الاحتلال، بينما يتناول المطلب الثالث: مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

و يبدأ الاحتلال بشكل فعلي بسيطرة الدولة الغازية وفرض جيشها سلطته الفعلية على الأرض، بحيث يصبح الاحتلال مرحلة أخرى من مراحل الحرب تتميز عن مرحلة الغزو، عبر إقامة السلطة المحتلة إدارة لإدارة الإقليم المحتل وتسيير شؤونه وحفظ النظام وإدارة المرافق العامة وحياة سكان الإقليم الخاضع للاحتلال .

وغالباً ما ينتهي الاحتلال بانسحاب قواته من الإقليم المحتل عبر اتفاق ، أو أن يتقهقر أمام ضربات المقاومة أو عدم جدوى بقاء احتلاله عندما يصبح الاحتلال مكلفاً، فيعمد إلى الانسحاب من طرف واحد مثلما جرى بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإجلاء المستوطنين عن قطاع غزة عام 2005، أو بضم الإقليم المحتل سواء عبر معاهدة أو بالتنازل ، وهذا ما يقود إلى المطلب الثاني بشأن مشروعية الاحتلال العسكري .

ولم يجز القانون الدولي استخدام القوة المسلحة إلا في حالتين، الأولى : في حالة الدفاع عن النفس طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، غير أن هذا الحق ليس مطلقاً بل مقيد بشروط أبرزها مراعاة التناسب، بحيث يكون رد العدوان مساوياً لحجم العدوان وليس ملاحقة القوة المعتدية واحتلال أراضيها بهدف فرض وضع جديد، بل مواجهة الخطر وعدم إزالة مصدره ،وأن يكون العدوان حالا، والثانية: في حال تم استخدام القوة المسلحة من قبل المنظمة الدولية ضد إقليم دولة تشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين .

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى على أن مقاصد المنظمة الدولية هي "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها ، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

ويعتبر " الاحتلال إجراء غير مشروع في ظل الميثاق والقانون الدولي المعاصر إلا إذا تم بواسطة قوات الأمم المتحدة، وقد أكدت الأمم المتحدة ذلك في قرارها رقم 2734 الصادر بتاريخ

16/12/1970 في الدورة الخامسة والعشرين هذا المبدأ بأغلبية 140 صوتاً وامتناع دولة واحدة عن التصويت". [1]

وقد سبق وأن أكدت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على الامتناع عن استخدام القوة حيث نصت على انه " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" .

ومنذ الخامس من حزيران عام 1967، سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، إلى جانب الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية، ومنذ ذلك الحين وإسرائيل لا تعترف بالمركز القانوني للأراضي الفلسطينية .

إن استخدام إسرائيل القوة المسلحة في احتلالها للأراضي الفلسطينية، يعد انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام ، رغم ان إسرائيل تعتبر احتلالها عملاً مشروعاً متذرعة بان مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لم يوافقا على الاتهامات التي وجهها الاتحاد السوفييتي والدول العربية آنذاك لإسرائيل بأن ما قامت به هو عدوان .

وقد أقامت إسرائيل بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 حكماً عسكرياً، واسند إلى الحاكم العسكري مسؤولية سلطات الحكومة والهيئة التشريعية، والتوظيف والتعيين والإدارة، وفرض السيطرة العسكرية والإدارية والقانونية على الأراضي المحتلة.

واتخذت سلطة الاحتلال من مستوطنة بيت أيل قرب رام الله مقراً لقيادة الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، وعمدت إلى تقسيم الضفة الغربية إلى سبع مناطق عسكرية على رأس كل منطقة حاكم عسكري .

---

[1] النابلسي، تيسير. **الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام** .بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.1975 .ص 80 .

وقد" احتفظت الأوامر العسكرية اللاحقة بالقوانين الأردنية والمصرية التي سبقت الاحتلال في مناطقها، لكنها نصت على أن أي تشريع امني له الأفضلية على أي قانون محلي، حتى إذا لم يبطله صراحةً ".[2]

وأصدرت سلطات الاحتلال " 1300 أمر عسكري غيرت من خلالها الوضع القانون للأراضي المحتلة، لتكمل مخططها بإنشاء الإدارة المدنية في تشرين ثاني 1981، وتولت بذلك الإدارة المدنية الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية" [3]، في حين أن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية أسندت إلى قادة عسكريين، وأبقت سلطات الاحتلال على الموظفين الفلسطينيين في دوائر الاتصالات والبريد والزراعة والتعليم والصحة والأشغال العامة والشؤون الاجتماعية والضرائب والمحاكم المدنية ودائرة الأحوال المدنية، والشرطة مع احتفاظ القادة العسكريين بحق الفصل والتعيين للموظفين الفلسطينيين في تلك الأجهزة، فيما يرأس كل جهاز ضابط إسرائيلي .

وبلغ عدد الموظفين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في الأجهزة المدنية في الضفة الغربية عام 1978 "احد عشر ألفاً ومائة وخمسة وستين موظفاً"[4]، خاصةً في أجهزة أملاك الدولة والمواصلات والأحوال المدنية والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والزراعة والتجارة وغيرها من الأجهزة الأخرى، حيث يخضع كل موظف قبل توظيفه لما يسمى بالفحص الأمني، أي ألا يكون قد اعتقل لأسباب أمنية أو ينتمي إلى حزب سياسي.

وفي عام 1981 أصدرت سلطة الاحتلال" امرأ عسكرياً حمل رقم (947) تضمن إنشاء إدارة مدنية في الضفة الغربية، في حين صدر أمر مماثل حمل الرقم (725) والذي قضى بإنشاء إدارة مدنية في قطاع غزة"[5]، وقد أنيطت بضابط الإدارة المدنية صلاحيات التشريع وإدارة الشؤون اليومية للفلسطينيين من مسؤوليات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والبريد وغيرها .

---

[2] ليش، آن موسلي. **الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني**. ترجمة نهلة الخطيب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1993. ص 22 .

[3] المرجع نفسه،ص 22.

[4] شحادة، رجا. الإدارة **المدنية في الضفة الغربية المحتلة- دراسة تحليلية للأمر العسكري رقم 947** . رام الله: مؤسسة الحق. 1983 .ص 8 .

[5] شعبان، إبراهيم . **وماذا عن المسؤولية الدولية لإسرائيل عن أفعالها في الأراضي المحتلة**.( د.ت).

استرجعت بتاريخ 20/3/2007 .http://www.alquds.com/inside.php?opt

وقد عملت سلطات الاحتلال على اقتطاع الضرائب من رواتب الموظفين والعمال الفلسطينيين طوال فترة احتلالها، ولم يأت اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 29/4/1994 في باريس على ذكر تلك المبالغ الطائلة ، وأهمل إعادة المبالغ المقتطعة من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة الممتدة من 1967- 1993، وفي هذا تجاوز واضح لحقوق العمال، رغم أن المبلغ يقدر بنحو "323 مليون دولار"[6] وفق إحصائيات وزارة العمل الفلسطينية.

وعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى نهب خيرات الأراضي الفلسطينية وادخلها إلى ميزانيته، وسرق الأراضي والمياه، وفرض الضرائب والجمارك الباهظة على الفلسطينيين، وصادر الممتلكات العامة والخاصة تحت ذرائع أمنية واهية، وبالتالي فان "الدولة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي والمدنيين الإسرائيليين مسؤولون جزائياً ومدنياً عما ارتكبوه من أفعال جرمية أو مدنية ضارة أمام الشعب الفلسطيني" .[7]

ورغم أن إسرائيل وقعت إلى جانب مئة وتسع وثمانين دولة على اتفاقيات جنيف في الثامن من كانون أول 1949 وصادقت عليها في السادس من تموز 1951 ، إلا أنها تقوم بانتهاكات جسيمة في الأراضي الفلسطينية عبر القتل العمد والنفي وتدمير الممتلكات في مخالفة للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أنها تعطل الحياة اليومية للفلسطينيين، إذ يتوجب على سلطة الاحتلال تمكينهم من تسيير وإدارة شؤونهم بأنفسهم، وتأمين سير الحياة في المناطق المحتلة بشكل طبيعي والمحافظة على الأمن فيها .

واتخذت المنظمة الدولية " في كانون الأول العام 1974 القرار رقم (3214) حول تعريف العدوان، وأجاز التعريف حق الشعوب في النضال بجميع الأشكال بما فيها الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ميّزت بين المقاومة الإرهاب، وأجازت مقاومة الشعوب للاحتلال ، واستطاعت اللجنة الخاصة بموضوع الإرهاب الدولي التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1972

---

[6] _____. **واقع ومستقبل العمالة والعمل في فلسطين**. وزارة العمل الفلسطينية.رام الله:وزارة العمل.1995.ص 33.

[7] التكروري، عثمان وعمر ياسين. **الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي**. القدس: مركز الدراسات- نقابة المحامين فرع القدس. 1986. ص 11.

أن تنجح في تشخيص الأسباب الرئيسية لظاهرة الإرهاب في العام 1989، وأوردت الأسباب السياسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب".[8]

وجاء في الأسباب السياسية للإرهاب ما يلي:

- الاستعمار والتشبث بالسيطرة الاستعمارية.
- إنكار حق الشعوب في تقرير المصير.
- العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري.
- حروب الإبادة الجماعية والحروب العدوانية.
- استخدام القوة وانتهاك السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية للدول.
- احتلال أراضي الغير والهيمنة على الشعوب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- استخدام الإرهاب للسيطرة على الشعوب وإجبار السكان على النزوح.
- الفاشية وسياسة التوسع والمنازعات بين الدول.
- الاضطهاد الديني وإشعال الفتن الطائفية والحروب الأهلية.
- الاستبداد والظلم والقهر وكبت الحريات وانتهاك الحقوق.

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكثر من مناسبة على عدم شرعية الاحتلال والاستعمار، ففي القرار رقم (24/180) المؤرخ بتاريخ 18/12/1979 والذي اعتبر نافذا في 3/9/1981 دعت الجمعية إلى " انه لابد من استئصال شأفة الفصل العنصري والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول".[9]

وكانت الأمم المتحدة قد وافقت في التاسع من كانون الأول عام 1981 على الإعلان الخاص بعدم جواز غزو أراضي الغير والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ يؤكد الإعلان على التزام الدول بالامتناع عن ممارسة الإرهاب كسياسة للدولة ضد الدول الأخرى، أو ضد شعوب ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو تحت نير أنظمة عنصرية.

---

[8] مقاومة الاحتلال ليست إرهاباً في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.(د.ت.ن).استرجعت بتاريخ 14/7/2007

www.qudsway.com/Links/Felisteenyiat/9/Html_Felisteenyiat9/treoris+estshhad/shohda&07.htm - 42k

[9] **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**.1979.استرجعت بتاريخ 14/7/2007.

- www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/UnDocs/AUNDocs52_3-1.htm_cvt.htm - 59k

وتمارس إسرائيل استعمارا وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول الذي يعتبر ما تقوم به ضد الفلسطينيين وأرضهم جريمة حرب ، كما هو الحال أيضاً مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقامت بكل ذلك رغم أن مجلس الآمن قد أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في ستة وعشرين قراراً له والتي طلبت التزام قوة الاحتلال بأحكامها كما طلب بعضها تحديداً وقف النشاطات الاستيطانية واعتبر ضم القدس الشرقية لاغياً وباطلاً.

إن ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية تدمغ جميع الأعمال العدوانية كالغزو والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والاستعمار الاستيطاني بالإرهاب، وتؤيد حق الشعوب والأمم في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني، وتدين الإمبريالية والعنصرية والصهيونية كشكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وتؤكد على عدم شرعية احتلال أراضي الغير بالقوة وترحيل سكانها.

ويعود إخفاق الأمم المتحدة في إجبار إسرائيل على احترام وتنفيذ مبادئ وأهداف وقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي المعاصر إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وسيطرتها المطلقة على الأمم المتحدة.

إن الواجبات الأساسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول دائمة العضوية فيه معاقبة "إسرائيل" على حروبها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وعلى ممارستها للإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية كسياسة رسمية، وإجبارها على الانسحاب الفوري والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ودفع التعويضات عن الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي ألحقتها بالمواطنين الفلسطينيين والعرب.

ويعود إخفاق الأمم المتحدة في حمل "إسرائيل" على تطبيق قرارات ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية إلى ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين لدى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

إلا أن مخالفة إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ،وعدم مشروعية احتلالها للأراضي الفلسطينية ، جعلتها تتهرب من حقيقة انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

## الاحتلال الإسرائيلي واتفاقية جنيف الرابعة

لم تعترف إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية ، رغم أنها من الدول الموقعة على الاتفاقية، وقد ذهبت إلى سرد الذرائع والمبررات للتهرب من التزاماتها التي تلزمها بها الاتفاقية بصفتها سلطة احتلال.

وبعد أن أكملت قوات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في أعقاب عدوان الخامس من حزيران 1967، أصدر قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية آنذاك حاييم هرتسوغ ، امرأ عسكرياً خاصاً بتعليمات الأمن (المنشور رقم 3)، حيث جاء في مضمون المادة 35 منه" يترتب على المحكمة العسكرية ومديريتها تطبيق أحكام معاهدة جنيف المؤرخة في 12 آب 1949، بخصوص حماية المدنيين أثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة، فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة ".[10]

[10] الريس، ناصر . **المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني**. رام الله: مؤسسة الحق.1999 . ص 29 .

وسرعان ما أوقفت سلطات الاحتلال سريان ذلك الأمر العسكري معللة قرارها بالقول : "إن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي وتعليمات القيادة العسكرية، وان ما تضمنته المادة 35 من المنشور رقم (3) من إشارة لاتفاقية جنيف الرابعة جاء بطريق الخطأ، لذا تم إلغاؤها ".[11]

وقد بررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي رفضها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية بقول مدعي عامها آنذاك غابريل باروخ: " إن ضم الأردن للضفة الغربية عام 1950، لم تعترف به سوى بريطانيا والباكستان، وأن مسألة السيادة على هذه المناطق لم تحسم ، ولذلك فان إسرائيل تعتبر نفسها السلطة القائمة في هذه المناطق والمنوط بها إدارتها، إلى حين تقرير وضعها عن طريق المفاوضات، ونتيجة لذلك ترى إسرائيل بأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة باحتلال أراض معادية لا تنطبق على الضفة الغربية، وان الدور الذي تقوم به دولة إسرائيل هو دور المدير لهذه المناطق لا المحتل لها "[12] ، غير أن إسرائيل تنكرت للاتفاقية وهذا هو موضوع المطلب الثاني.

ورغم أن المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على " أن الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان حال قيام نزاع مسلح أو احتلال تحت سلطة طرف ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها " ، بما يؤكد أن الإقليم الفلسطيني هو إقليم محتل، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تعترف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الإقليم الفلسطيني المحتل ، متذرعة بأن مصر والأردن لم يكونا أصحاب سيادة قانونية على الأراضي الفلسطينية، ومن هنا فانه يترتب على انعدام المشروعية القانونية لوجودهما على الأراضي الفلسطينية، اكتساب التواجد الإسرائيلي اللاحق مشروعية يخرج من دائرة الاحتلال إلى مركز التواجد الإداري.

غير أن إسرائيل أسقطت من حساباتها ما حملته المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت أن الاتفاقية " تنطبق في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم احد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الإقليم مقاومة عسكرية، وإذا لم تكن إحدى

---

[11] الريس، ناصر. مرجع سابق.ص 29 .

[12] شحادة، رجا وجوناثان كتاب . **الضفة الغربية وحكم القانون .** ترجمة وديع خوري. بيروت: دار الكلمة للنشر. ط 2 . 1983 . ص 10 .

دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فان دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة، كما أنها تلتزم في الاتفاقية إزاء الدول المذكورة، إذا ما قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها".

إن الادعاء الإسرائيلي بوجود فراغ السيادة في الأراضي الفلسطينية، لا يستند إلى أي أساس، إذ "كانت هذه السيادة متوفرة طوال هذا التاريخ المنظور للشعب العربي الفلسطيني، فالشعب العربي الفلسطيني أصبح يمارس السيادة على فلسطين بوصفه صاحب السيادة على الإقليم الفلسطيني بالتوارث عن تركيا، وتستند حقوق السيادة العربية للشعب الفلسطيني على فلسطين بصفة أساسية إلى حق تقرير المصير ".[13]

وقد تم الاعتراف بتلك السيادة من قبل الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بأن تكون فلسطين ضمن دولة عربية واحدة بعد تحريرها من الحكم التركي، وهذا ما حملته مراسلات حسين- مكماهون، مما ينفي مزاعم إسرائيل إلى جانب أن قرار تقسيم فلسطين رقم (181) نص على إقامة دولة عربية دون أن ينزع السيادة من الشعب الفلسطيني الذي له أن يرفض أو أن يقبل قرار التقسيم ، كما أن سيطرة الجيش الأردني على الضفة الغربية والقدس جاء بقرار من الجامعة العربية في ابريل عام 1948 .

وأمام إصرار إسرائيل على تجاهل اتفاقية جنيف الرابعة، وفيض القرارات التي صدرت عن هيئات دولية تدعوها في أكثر من مناسبة إلى التقيد بتلك الاتفاقية، فان القول بأن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعتبر وجوداً احتلالياً، وبالتالي لا تعتبر تلك الأراضي محتلة لا يجد له أي سند قانوني ، فقد اعتبرت المادة (42) من الأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاي 1907 بان الإقليم يعتبر محتلاً إذا وقع بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي، كما أن المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة أكدت على ذلك، ومن هنا فان عدم اعتراف إسرائيل بانطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية يأتي انطلاقاً من أن أفعالها وإجراءاتها تتنافى تماماً مع مواد اتفاقية جنيف الرابعة .

[13] أبو النصر، عبد الرحمن. **اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة** . غزة : مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي . 2000. ص 277.

ورغم هذا الصلف الإسرائيلي، إلا أن مفاوضات كامب دافيد عام 2000 التي جرت بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك آنذاك تحت رعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون، وان لم تفض إلى اتفاق رسمي إلا أنها حملت اعترافاً بان الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة ، عندما جرى الحديث عن انسحاب إسرائيلي من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، في إطار عرض إسرائيلي رفضه الرئيس عرفات لأنه انسحاب مجزوء وليس كاملاً من الأراضي المحتلة عام 1967، وسيتم بموجبه ضم الكتل الاستيطانية الكبرى ومساحات شاسعة من القدس والأغوار لدولة الاحتلال .

كما أن موقف الأمم المتحدة بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي كان واضحاً باعتبار إسرائيل دولة محتلة، إذ دعا القرار(242) بشكل صريح إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وقد تم التأكيد على هذا القرار من خلال القرار (338) لعام 1973 الداعي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن (242) بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة .

وقد أكدت قرارات مجلس الأمن دعوتها إسرائيل إلى تطبيق اتفاقيات جنيف دون قيد أو شرط أو استثناء، حيث تعتبر تلك الاتفاقيات واجبة التطبيق أثناء الاحتلال أو المنازعات المسلحة، مثلما أن الأطراف السامية المتعاقدة مطالبة بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تلقي بتبعات قانونية على الدول الأطراف لضمان احترام الاتفاقية في جميع الأحوال .

ورغم وجود سلطة فلسطينية بموجب اتفاق إعلان المبادئ ، إلا أن ذلك لا يعفي سلطة الاحتلال من مسؤولياتها القانونية " فالاحتلال الحربي لا ينتهي إلا بعد أن تتوقف سلطة الاحتلال عن ممارسة أو السيطرة على وظائف الحكم في الأراضي المحتلة، كما لا تؤثر اتفاقيات الوضع النهائي على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ".[14]

وشكل قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي سريان القانون الإسرائيلي على الشطر الشرقي من القدس في الخامس والعشرين من حزيران عام 1967، وضم المدينة فيما بعد إلى إسرائيل تحدياً إسرائيليا لاتفاقية جنيف الرابعة .

[14] _____.**اتفاقية جنيف الرابعة والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية النظرية والممارسة.** غزة : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. 1998. ص 28.

وقد اتخذت إسرائيل أشكالا متعددة لتهويد مدينة القدس عبر حل مجلسها البلدي، وإلغاء المحاكم فيها ونقل محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، وإلغاء النظام المالي الأردني وفرض نظام مالي إسرائيلي، وإغلاق البنوك العربية العاملة ليس فقط في القدس بل في الضفة الغربية وغزة لتحل محلها فيما بعد بنوك إسرائيلية مثل بنك "ديسكونت" و "هبوعليم" و " ليئومي" .

وقد سعت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها القدس إلى تغيير معالمها واستبدال أسماء شوارعها بأسماء يهودية، ووضع اليد على العقارات والأراضي وتوسيع المخطط الهيكلي للمدينة بحيث شمل ضاحية سميرا ميس شمال القدس حتى مشارف بيت لحم جنوباً وأطراف أريحا شرقاً وقرى شمال غرب القدس واللطرون في الغرب ، ومنحت سكان تلك المناطق بطاقات هوية إسرائيلية، واعتمدت فيما بعد سياسة سحب بطاقات الهوية من كل مقدسي يقطن خارج حدود المدينة بهدف تهجير سكانها وتفريغها من الفلسطينيين .

وفي الثلاثين من تموز عام 1980 أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً أساسيا اعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، بهدف قطع الطريق على أية مفاوضات بشأن مستقبل المدينة .

وبشأن الاستيطان تزاحمت المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية على الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة منذ اللحظة الأولى للاحتلال الإسرائيلي الذي"أصدر في 13 تموز 1967 الأمر العسكري رقم (59) الذي أجازت نصوصه للمسؤول العسكري الإسرائيلي مد نطاق مسؤولياته على جميع الأراضي والأملاك الحكومية في الإقليم الفلسطيني المحتل"[15]، كما أصدرت قيادة قوات الاحتلال أمرا عسكرياً حمل رقم (58) والذي أجاز لما يسمى بحارس أموال الغائبين إجراء الصفقات العقارية وبيع وتسجيل الأراضي، مما مكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على مساحات من الأراضي الفلسطينية .

كما فتح قرار سلطات الاحتلال السماح للإسرائيليين بشراء وتملك الأراضي والعقارات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الباب على مصراعيه لنهب المزيد من الأموال غير المنقولة من الفلسطينيين .

[15] الريس، ناصر. **المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني**. رام الله: مؤسسة الحق. 1999. ص 9

وقد الحق الاستيطان الإسرائيلي أضراراً مدمرة في كافة مناحي حياة الشعب الفلسطيني، حيث دمر القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الفلسطينيون كمصدر رزق أساسي لا سيما وأن 70% من سكان الضفة الغربية يسكنون الريف وغالبيتهم يعملون في الزراعة، وفي وقت تخضع فيه ثلاثة أرباع أراضي الضفة الغربية ونصف أراضي قطاع غزة قبل إعادة الانتشار فيه عام 2005 لسيطرة قوات الاحتلال، إلى جانب مئة وإحدى وثمانين مستوطنة تنتشر كالسرطان في جسد الأراضي الفلسطينية موزعة على الضفة الغربية والقدس ، كما هو مشار إليه في الملحق رقم (1) .

وبالنظر إلى الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية فقد ازدادت وتيرته بشكل متسارع بعد توقيع اتفاق اوسلو، الذي كان من المفترض أن تلتزم إسرائيل من خلاله بتجميد الاستيطان توطئة لبحث مستقبل المستوطنات في مفاوضات الحل النهائي .

وقد أشار تقرير صادر عن حركة السلام الآن الإسرائيلية في مطلع تموز 2007 إلى "أن مستوطنة "متسبيه شاليم" التي يسكنها 180 مستوطنا منطقة نفوذ تساوي مساحة مدينة بيتح تكفا البالغة 35408 دونم ، فيما تحتل مستوطنة كاليا قرب البحر الميت وعدد سكانها 271 مستوطنا منطقة نفوذ تبلغ 25304 دونم".[16]

ويتبين من التقرير أن مساحة منطقة نفوذ مستوطنة "معاليه أدوميم" تبلغ 48 ألف دونم ، أي أقل من منطقة نفوذ تل أبيب بقليل والتي تبلغ 51.449 دونم ، كما أن " 9% من مناطق نفوذ المستوطنات مستخدمة للبناء، وتستخدم 12% لأغراض أخرى، ومع ذلك تواصل الحركات الاستيطانية بناء البؤر الاستيطانية ووضع اليد على مزيد من الأراضي الفلسطينية".

ويشير التقرير إلى أن 90% من المستوطنات ورغم المساحات الشاسعة التي تقع تحت منطقة نفوذها توسعت وسيطرت على مناطق أخرى خارج منطقة نفوذها ، إن كان عن طريق بناء الجدران حول المستوطنات أو عن طريق إقامة بؤر استيطانية ، وأن ثلث المساحات التي تسيطر عليها المستوطنات تقع خارج منطقة النفوذ الممنوحة لها من سلطات الاحتلال.

[16] حركة السلام الآن الإسرائيلية.2007. استرجعت بتاريخ 6/7/2007
http://www.arabs48.com/display.x?cid=%206&sid=7&id=46805

ويوضح التقرير أن من بين 164 مستوطنة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية تم توسيع مناطق نفوذ 92 مستوطنة بعد اتفاقات أوسلو عام 1993 ، ورافقت ذلك زيادة عمليات البناء والتطوير في المستوطنات ، وأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية تضاعف في السنوات العشر التي أعقبت التوقيع على الاتفاق.

ويشير التقرير إلى أن هناك مستوطنات تضع يدها على مناطق شاسعة ولم تحدد لها منطقة نفوذ كمستوطنتي "عوفرا" و"بيسغوت" في منطقة رام الله.

أما مستوطنة معاليه أدوميم وهي إحدى الكتل الاستيطانية الكبيرة المتاخمة لمدينة القدس من جهة الشرق ، فإنها تعتبر منطقة فاصلة بين شمال الضفة وجنوبها، حيث أنها لا تستخدم إلا 24% من منطقة نفوذها ورغم ذلك فان عمليات البناء فيها مستمرة في المنطقة الواقعة بين القدس وبينها ،ليمتد البناء إلى الجانب الغربي من طريق القدس أريحا بهدف خلق تواصل جغرافي احتلالي في المنطقة وبناء مرافق سياحية وتجارية في تلك المنطقة.

ومن بين الأمثلة الأخرى التي تؤكد أن هدف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية هو السيطرة على اكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية لمنع إقامة دولة فلسطينية حقيقية ، مناطق نفوذ مستوطنات عدد سكانها قليل جدا، مثل مستوطنة "ريحان في منطقة جنين التي تبلغ مساحتها 13442 دونم في حين لا يستوطنها سوى 150 مستوطنا ،بينما تحتل مستوطنة أسبر شرق بيت لحم مساحة 12094 دونم ويقطنها 258 مستوطنا".[17]

وتبرز ظاهرة مناطق النفوذ الشاسعة في مستوطنات غور الأردن، فتحتل مستوطنة"متسبيه شاليم" التي يسكنها 180 مستوطنا منطقة نفوذ شبيه لمنطقة نفوذ مدينة بيتح تكفا 35408 دونم، ومستوطنة "كاليا" قرب البحر الميت وعدد سكانها 271 مستوطنا يحتلون منطقة نفوذ تبلغ 25304 دونم.

لقد دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على غض الطرف عن إقامة بؤر استيطانية ، والعمل على بناء جدران حول المستوطنات تلتهم أراض إضافية إلى جانب إقامة بؤر استيطانية في مناطق خارج منطقة نفوذها لوضع اليد عليها.

[17] المرجع نفسه.

ويشير تقرير حركة السلام ألان الإسرائيلية إلى أنه ورغم المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها المستوطنات، فإن 148 من 164 مستوطنة تتجاوز منطقة نفوذها الممنوحة لها، من ضمنها 21 مستوطنة وبؤرة استيطانية لم يحدد لها منطقة نفوذ ويمنع الفلسطينيون بطبيعة الحال من البناء في المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ للمستوطنات ويمنع أصحاب الأراضي أيضا من فلاحة أرضهم.

وتستخدم سلطات الاحتلال سياسة توسيع "مناطق النفوذ" للمستوطنات للسماح لها بالتطور بشكل غير محدود، ولمنع أي بناء فلسطيني في المنطقة التي تقع ضمن مناطق النفوذ، إذ أن صلاحية

تحديد منطقة نفوذ المستوطنات هي بيد قادة الجيش في المنطقة بالتنسيق مع قيادة الحركة الاستيطانية ،وتهدف إلى خلق التواصل بين المستوطنات ومنع التواصل الجغرافي الفلسطيني لتحقيق الهدف ذاته وهو إبقاء الأراضي الفلسطينية جزرا متناثرة للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية.

ورغم محاولات إسرائيل التهرب من الالتزامات المترتبة عليها كسلطة احتلال تجاه الإقليم المحتل وسكانه ، إلا أن اتفاقيتي لاهاي وجنيف الرابعة تلزمانها بذلك وهو ما سيكون مدار بحث في الفصل التالي.

## الفصل الثالث

## التزامات سلطة الاحتلال وفقا لأحكام الاحتلال العسكري

تلتزم سلطة الاحتلال منذ لحظة احتلالها لأراضي العدو بإدارة الإقليم المحتل بما يضمن عدم إحداث أي تغيير في الوضع القائم، ومن خلال هذا الفصل المكون من ثلاثة أبواب سيتم استعراض تلك الالتزامات، ففي الباب الأول: سيتم البحث في مسألة إدارة الإقليم المحتل، في حين سيستعرض الباب الثاني: الاختصاص التشريعي في الإقليم المحتل، بينما يبحث الباب الثالث: الاختصاص القضائي في الإقليم المحتل.

### الباب الأول

### إدارة الإقليم المحتل

بمجرد انهيار سلطة الدولة صاحبة السيادة على الإقليم جراء استخدام القوة المسلحة ضدها من قبل دولة أو دول أخرى ، ينشأ فراغ يستدعي ملئه من قبل حكومة بديلة تتولى إدارة الإقليم وتسير شؤون سكانه، وتتابع استمرار المؤسسات العامة في تقديم خدماتها للمواطنين، لان البديل لذلك هو انتشار الفوضى وغياب القانون وانهيار المؤسسات العامة.

وانطلاقا من ذلك فان قانون الاحتلال العسكري اهتم بإيجاد سلسلة بديلة لحفظ النظام والأمن بعد انهيار السلطة الأصلية في الإقليم المحتل، غير أن صلاحيات السلطة العسكرية

حددتها المادتان( 54 و 64) من اتفاقية جنيف الرابعة، والمواد( 43-56) من اتفاقية لاهاي 1907.

ولذلك فان حدود السلطات التي تملكها سلطة الاحتلال في إجراء تغييرات في الأراضي المحتلة تتضمن تجنب إحداث تغييرات في المؤسسات الأساسية، وعدم ممارسة أية حقوق على الإقليم المحتل لا تمنحها لها إلا معاهدة سلام، كما أن حقوق السلطة المحتلة بالنسبة للإقليم المحتل لا تتجاوز حقوق الإدارة، فهي لا تمتلك حق الضم أو تقسيم الإقليم المحتل، كما أن حق الإدارة هذا حق استثنائي، إذ لا يجوز لسلطة الاحتلال إجراء أي تغيير إداري في الإقليم المحتل لتجعله يتناسب مع النظام الإداري المتبع في بلادها من اجل التمهيد لضم الإقليم أو جزء منه، أو لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية.

وبما أن السلطة المحتلة لا تملك حق السيادة على الإقليم المحتل، ولذلك لا تملك إجراء أي تغيير إلا في حدود الضرورات التي يفرضها حفظ النظام والأمن العام ، وهي ملزمة بإدارة الإقليم وفق القوانين والقواعد الإدارية القائمة، فان على سلطة الاحتلال "إدارة الإقليم المحتل بواسطة حكومة عسكرية، وتعرف الحكومة العسكرية: بأنها ذلك الشكل من الحكومة التي يؤسسها ويقيمها احد الأطراف المتحاربة بقوة السلاح على الإقليم المعادي الذي جرى احتلاله لحكم سكان الإقليم "[18].

ويختلف هذا الحكم عن الحكم العسكري العرفي الذي يفرض على المدنيين نتيجة ظروف سياسية محلية خطيرة طارئة.

وقد تلجأ السلطة المحتلة إلى تشكيل إدارة مدنية لحكم الإقليم بدلا من الحكم العسكري، وهذا ينم عن تطلع السلطة المحتلة إلى استمرار وجودها في الإقليم لأمد بعيد وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية عبر سيطرتها المباشرة على إدارة الإقليم المحتل، وإعطاء صفة المشروعية لإجراءاتها من خلال إظهار الانطباع بان تلك الإجراءات صادرة عن سلطة مدنية محلية لا يحكمها قانون الاحتلال الحربي.

[18] النابلسي، تيسير. **مرجع سابق**. ص 9.

أما نفقات إدارة الإقليم المحتل، فقد أجازت المادة(49) من اتفاقية لاهاي 1907 للسلطة المحتلة جباية الأموال اللازمة لتغطية نفقات إدارة الإقليم المحتل وجيش الاحتلال.

## الباب الثاني

## الاختصاص التشريعي في الإقليم المحتل

لقد نظمت قواعد قانون الاحتلال الحربي حقوق وصلاحيات المحتل في مجال التشريع في الأراضي المحتلة، وتضمنت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وقبلها لائحة لاهاي لعام 1907 حقوق دولة الاحتلال في الجانب التشريعي.

وحسب المادة (64) من اتفاقية جنيف الرابعة " تبقى التشريعات الجزائية الخاصة بالأراضي المحتلة نافذة ما لم تلغها دولة الاحتلال أو تعطلها إذا كان فيها ما يهدد أمنها أو يمثل عقبة في تطبيق هذه الاتفاقية ، ومع مراعاة الاعتبار الأخير ولضرورة ضمان تطبيق العدالة على نحو فعال، تواصل محاكم الأراضي المحتلة عملها فيما يتعلق بجميع المخالفات المنصوص عليها في هذه التشريعات، على انه يجوز لدولة الاحتلال إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية، وتأمين الإدارة المنتظمة للإقليم وضمان امن دولة الاحتلال وامن أفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال ، وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها".

وأما المادة "43 من لائحة لاهاي فقد نصت على انه : إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال يتعين على الأخيرة قدر الامكان تحقيق الأمن والنظام العام

وضمانه مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالة الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك "[19].

---

وبالتالي فان صلاحيات ومهام سلطة الاحتلال مقيدة في تأمين الإدارة المنظمة للأراضي المحتلة وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وضمان أمن قوات الاحتلال وممتلكاته ومنشآته وخطوط مواصلاته، وضرورة احترام المحتل للتشريعات السارية، حيث تعد ممارسة سلطة الاحتلال لمهام التشريع عملا استثنائياً وليس اختصاصياً أصيلا، بهدف مساعدة دولة الاحتلال على تنفيذ التزاماتها الناشئة عن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

كما انه يجوز لسلطة الاحتلال إلغاء قوانين وتشريعات نافذة في الأراضي المحتلة إذا وجد فيها تناقض مع مبادىء وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، مثل قوانين التمييز العنصري، مع الأخذ بعين الاعتبار انه يتوجب على سلطة الاحتلال إصدار أية تشريعات جديدة بخصوص الإقليم المحتل أن تصدر بلغة سكان ذلك الإقليم وإشعارهم بتلك التشريعات من خلال نشرها.

ومن هذا المنطلق فان الأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتناقض مع الضوابط والقيود التي سبق وفرضتها اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال حال ممارستها لمهام التشريع على صعيد الأراضي المحتلة ، حيث أقرت قوانين الطوارىء وغيرها من الأوامر العسكرية لسلطات الاحتلال بحق ومشروعية ابعاد ونفي أي مواطن فلسطيني لخارج حدود الأراضي الفلسطينية ، وهذا ما جرى حتى في أراضي السلطة الفلسطينية المصنفة (أ)، بإبعاد فلسطينيين من كنيسة المهد على انه يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة، إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة أيا كانت دواعيه.

وقد ألحقت تشريعات الاحتلال أضرارا بالغة بالسكان الفلسطينيين، سواء على صعيد حرمانهم من حقهم في التنقل في الأراضي المحتلة، أو الانتفاع من أراضيهم ومياههم التي سلبها الاحتلال، أو حقوق المعتقلين أو غيرها من الحقوق الأخرى.

---

[19] الريس، ناصر.**القضاء في فلسطين ومعوقات تطوره**.رام الله: مؤسسة الحق. ط 2 . 2003. ص 115.

وبعد أن تقلد جيش الاحتلال الإسرائيلي إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران عام 1967،" أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلي في كافة المناطق المحتلة المنشور رقم (1) بشأن تقلد السلطة وأوردت المادة الأولى منه:(لقد دخل جيش الدفاع الإسرائيلي هذا اليوم إلى المنطقة وتقلد زمام الحكم والأمن والنظام العام في المنطقة"، وفي المنشور رقم (2) ورد في المادة الثالثة الفقرة الأولى:"أن كل صلاحية من صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة بما يتعلق بالمنطقة أو بسكانها تخول منذ الآن إلي (أي قائد المنطقة) فقط وتمارس من قبلي أو من قبل من أعينه لذلك أو من يعمل نيابة عني"[20].

ونصبت سلطات الاحتلال نفسها مشرعاً في الأراضي المحتلة ، حيث أكدت في الأمر رقم 121 أن المادة رقم (2) تنص على انه لا يجوز أن تقدم دعوى إلى محكمة محلية ولا يجوز لمحكمة محلية أن تنظر في أية دعوى ولا أن تصدر أمرا أو قراراً أو أية تعليمات أخرى تقضي بالسماح أو التمكن من تقديم دعوى ضد دولة إسرائيل وسلطاتها ومستخدميها أو ضد جيش الدفاع الإسرائيلي وجنوده أو ضد السلطات المعينة من قبل قائد عسكري أو ضد الأشخاص الذين يعملون في السلطات المذكورة أو ضد من يعمل في خدمة الجيش الإسرائيلي أو يعمل مبعوثا عنه.

وقد ألغت السلطات المحتلة عددا كبيرا من التشريعات والقوانين القائمة في الأراضي المحتلة وأصدرت قوانين بديلة أو معدلة لها ، ومن بين القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال، قانون التنظيمات القانونية الإدارية عام 1968، وقانون الطوارىء، فيما عدلت قانون الاستملاك وقانون العقوبات، وألغت قوانين أخرى مثل إلغاء الأمر بالعمل من جديد بجميع قانون العقوبات والقوانين الجزائية.

[20] شحادة، رجا. **إعلان المبادىء والنظام القانوني في الضفة الغربية**.القدس:الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية(باسيا).1994.ص 31.

## الباب الثالث

## الاختصاص القضائي في الإقليم المحتل

انقسم الفقهاء بشأن قانونية إصدار السلطة المحتلة للتشريعات والقوانين في الأراضي المحتلة، فمنهم من رأى أن ما يصدر عن السلطة المحتلة ليس إلا أوامر عسكرية، لان إصدار القوانين هو من اختصاص العمل السيادي، في حين أن البعض الآخر مثل شوارزنبرجر الذي يرى أن للسلطة المحتلة الحق في التشريع ولكنها تقيد بقيدين أساسيين هما:أن تمتنع عن إصدار تشريعات دون مستوى التمدين، وان تمتنع عن إصدار تشريعات بضم الإقليم المحتل.

ووفقا لاتفاقية جنيف الرابعة فيما يخص التشريع في مجال قانون العقوبات، فان المادة ( 64) من الاتفاقية تنص على أن " تبقى التشريعات الجزائية الخاصة بالأراضي المحتلة نافذة، ما لم تلغها دولة الاحتلال أو تعطلها إذا كان فيها ما يهدد أمنها أو يمثل عقبة في تطبيق هذه الاتفاقية، ومع مراعاة الاعتبار الأخير، ولضرورة ضمان تطبيق العدالة على نحو فعال، تواصل محاكم الأراضي المحتلة عملها فيما يتعلق بجميع المخالفات المنصوص عليها في هذه التشريعات".

غير أن الفقرة الثانية من هذه المادة التي أعطت السلطة المحتلة حق إصدار تشريعات جزائية لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة ولتنظيم الحكومة في الأراضي المحتلة لأموالها وقوانينها والعاملين بها، لا تجيز لسلطة الاحتلال استخدام هذا الحق وسيلة لقهر السكان، حيث إن المادتين 66 و 67 من اتفاقية جنيف الرابعة نصتا على وجوب تقديم المخالفين للمحاكمة في محاكم تقام في الأراضي المحتلة، وان تتناسب العقوبة مع الجرم، وان تأخذ المحكمة في عين الاعتبار أن من يمثل أمامها هو مواطن يدافع عن وطنه.

وفي الحالة الفلسطينية فقد برر الاحتلال الإسرائيلي إلغاء القوانين التي كانت قائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بان الأردن لم يكن له حق السيادة في الضفة وكذلك الحال بالنسبة لمصر في القطاع.

وقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إحداث تغييرات في النظام القضائي المدني والشرعي في الأراضي الفلسطينية، رغم أن ذلك يخالف المادة 54 من اتفاقية جنيف الرابعة التي

تنص على انه " يحظر على دولة الاحتلال أن تغير وضع الموظفين أو القضاة في الأراضي المحتلة ".

ففي مدينة القدس "قررت المحكمة العليا الإسرائيلية عام 1971 أن القانون الإسرائيلي يسري مفعوله على سكان مدينة القدس، بسبب عدم توافر الأسباب التي تدعو إلى إقامة جهاز قضائي يقابل الجهاز القضائي الأردني بعد توحيد المدينة، كما أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي أمرا بتشكيل محكمة عسكرية في القدس وأخرى في الخليل ومثلها في جنين ونابلس ورام الله ومنطقة شرق نابلس".[21]

وشكلت المحكمة العسكرية من رئيس وقاضيين من ضباط جيش الاحتلال، وخولت المحكمة صلاحية محاكمة المتهمين بموجب تشريعات الأمن على أن يصادق على قراراتها قائد المنطقة العسكري.

أما فيما يتعلق بالقضاء المدني والشرعي فان سلطات الاحتلال أغلقت المحاكم المدنية وأحالت صلاحياتها إلى المحاكم الإسرائيلية، في حين نقلت محكمة الاستئناف إلى رام الله، وأعطت سلطات الاحتلال المحكمة الشرعية في يافا صلاحية الفصل في القضايا التي تختص بالنظر فيها المحكمة الشرعية الابتدائية في القدس، كما شلت سلطة الاحتلال عمل المحاكم الشرعية في الضفة الغربية عبر عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عنها بناءً على قرار من المسؤول الإسرائيلي عن المحاكم في الأراضي المحتلة.

ولذلك فان سلطة الاحتلال تدخلت في صلاحيات القضاء وتشكيل المحاكم القائمة في الأراضي المحتلة، وبما أن الاحتلال هو حيازة فعلية مؤقتة للإقليم المحتل فلا يمكنه نسف السلطة القضائية للمحاكم، بل يجب الإبقاء على اختصاصاتها.

وتحكم الاحتلال الحربي قاعدتان أدارت لهما إسرائيل ظهرها هما: عدم جواز ضم إقليم العدو خلال الحرب، وعدم جواز تغيير القوانين السائدة في الإقليم المحتل أو الاعتداء على حقوق سكانه ، وبالتالي "فان المادة 43 من لائحة لاهاي توجب على المحتل أن يعمل على إدارة

[21] شحادة، رجا. **إعلان المبادىء والنظام القانوني في الضفة الغربية**.القدس:الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية(باسيا).1994.ص 60.

الإقليم الخاضع له إدارة فعلية مؤقتة، من خلال المحافظة على النظام العام والحياة العامة في ذلك الإقليم"[22].

لقد عملت سلطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية على شل عمل القضاء سواء عبر استبدال المجلس القضائي بلجنة يعينها قائد المنطقة، والحد من عمليات التفتيش على المحاكم، أو إلغاء محكمة التمييز، حيث دل إلغاء هذه المحكمة على أن تغييراً هيكلياً أساسيا طرأ على نظام تطبيق العدالة في الضفة الغربية، لان هناك أربعة مستويات من الاستئناف هي محكمة الصلح إلى محكمة البداية، إلى محكمة الاستئناف إلى محكمة التمييز، وبإلغاء الأخيرة تم إلغاء المستوى الأعلى إلغاء كاملاً.

وقد شملت الأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطة الاحتلال كافة مناحي الحياة الفلسطينية، ومنح الحكم العسكري السيطرة الكاملة على معاملات الأراضي، ووضعت سلطات الاحتلال يدها على ما سمته بأملاك الغائبين أو الأموال المتروكة، حيث" إن الأمر العسكري رقم 58 لسنة 1967، بشان الأملاك المتروكة-الممتلكات الخصوصية، أول الأساليب التي استخدمتها سلطات الاحتلال للاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية"[23]، إلى جانب السيطرة على أملاك الحكومة ، في حين أن الحكم العسكري أصدر أوامر تتيح الاستيلاء على الأراضي العربية بصورة غير مباشرة تمهيدا لبناء مستعمرات عليها، عبر إعلانها مناطق مغلقة، أو مناطق عسكرية تستخدم لأغراض الأمن وإقامة المعسكرات مثلما حصل في منطقة الأغوار التي أعلنت مساحات شاسعة منها مناطق مغلقة منذ اليوم الأول لاحتلال الضفة الغربية عام 1967.

**الفصل الرابع**

[22] الدويك، موسى.المستوطنات **الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر**.الإسكندرية:منشأة المعارف جلال حزى وشركاه.2004.ص 192.

[23] عايد، خالد.**الاستعمار الصهيوني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984**.نيقوسيا:مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1986.ص 6 .

## التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية

شكلت اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في العشرين من أغسطس عام 1993، مفصلاً بالنسبة للفلسطينيين من حيث التحول من خنادق الثورة إلى مقاعد الحكم، ونقطة ارتكاز لحل القضية الفلسطينية، وهي اتفاقية دولية بين شخصين من أشخاص القانون الدولي ترتب آثاراً قانونية تخضع لقواعد القانون الدولي ، حيث "أتاحت للشعب الفلسطيني أول فرصة في تاريخه الحديث لإقامة سلطته الوطنية على جزء من أرضه، وكان على إسرائيل مع انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار 1999 الانسحاب على مراحل من 90% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقبل انتهاء الفترة الانتقالية المذكورة كان يجب التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي المتمثلة باللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه والعلاقات".[24]

وقد منحت اتفاقية أوسلو السلطة الفلسطينية صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية ضمن نطاق مكاني محدود، وحددت الاتفاقية أن هدف المفاوضات هو" تأسيس سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية، المجلس المنتخب، المجلس للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة " ، حيث حددت الاتفاقيات بعض المناطق الخاضعة للولاية الفلسطينية الكاملة والتي صنفت بالمناطق (أ) ، في حين صنفت مناطق أخرى تحت اسم مناطق (ب) تكون فيها الولاية الإدارية فلسطينية والسيطرة الأمنية إسرائيلية، بينما تخضع المناطق (ج) لسيطرة إسرائيلية كاملة وهي المساحة الأكبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تضم المستوطنات والمعسكرات والمناطق الحدودية والقدس والتجمعات السكانية الفلسطينية القريبة من المستوطنات والخط الأخضر.

وبناءً على ما تقدم سيتناول الفصل الرابع صلاحيات السلطة الفلسطينية تجاه الفلسطينيين من خلال ثلاثة أبواب:

[24] قريع،احمد.2005.في الطريق إلى الدولة، قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ص 101.

الباب الأول: صلاحيات السلطة الفلسطينية.
الباب الثاني :الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات مع الفلسطينيين.
الباب الثالث : مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

## الباب الأول
## صلاحيات السلطة الفلسطينية

لقد تحدثت اتفاقية إعلان المبادئ عن الصلاحيات التشريعية تحت عنوان القوانين والأوامر العسكرية، حيث ان الصلاحيات التشريعية للسلطة الفلسطينية كاملة في نطاق الصلاحيات التي تسلمتها تلك السلطة ولا تخضع لرقابة أو لأي قيد إسرائيلي، وهذا يتعلق بالتشريعات المستقبلية التي قد تصدر في مجال اختصاص وصلاحيات السلطة الفلسطينية.

غير أن التشريعات الخاصة بالمجالات التي لم تتسلمها السلطة الفلسطينية، "فإن السلطة التشريعية في هذا النطاق مقيدة، بالإضافة إلى أن مراجعة التشريعات القائمة بالإلغاء أو التعديل يخضع لقيد المراجعة المشتركة"[25]، بمعنى أن أية تشريعات فلسطينية لا يمكنها إلغاء أوامر عسكرية إسرائيلية، ولا تعتبر نافذة إلا بعد مراجعتها عبر لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة تعطي الموافقة على التشريع الجديد.

ومن بين الصلاحيات التشريعية المخولة بإصدارها السلطة الفلسطينية، هي القوانين الأساسية ذات الطبيعة الدستورية التي تنظم عمل السلطات وكذلك القوانين العادية واللوائح الإدارية .

إلا أن التشريع الفلسطيني بقي مقيداً بشروط حملتها اتفاقية القاهرة عام 1994، وأبرزها:" أن تتم صلاحيات التشريعي داخل نطاق ولاية السلطة المحددة ووفقاً لأحكام الاتفاقية، وتقديم

[25] **اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.**1993.

التشريعات المقترحة من السلطة قبل سريانها بثلاثين يوماً للجنة التشريعية الفرعية المشتركة التي لها أن تقرر بصورة أولية مدى تنفيذه من عدمه، وإذا لم تستطع اللجنة المشتركة اتخاذ قرار بشأن التشريع يحول إلى لجنة قضائية من قاض من كل جانب، ويمكنها البت في هذا التشريع إذا قررت أنه لا يمس بمصالح إسرائيل، ولا يتعلق بقضية أمنية تدخل ضمن مسؤولية إسرائيل"[26]، وفي حال عدم وصول اللجنة إلى قرار يتم تحويل الأمر إلى لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة.

ولدى ابرام اتفاقية واشنطن في أيلول 1995، تم تحديد مسؤولية ممارسة السلطة التشريعية، حيث نصت على "أن المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية الذين سيتم انتخابهم من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية وتمارس السلطة جميع الصلاحيات التشريعية، وكذلك التنفيذية والمسؤوليات المنقولة إليها بموجب الاتفاقية " ، وبذلك أصبحت اتفاقية واشنطن أكثر انسجاماً مع اتفاق إعلان المبادئ بشأن الصلاحيات التشريعية المخول بها رئيس السلطة التنفيذية والمجلس ، كالتشريعات الأساسية والقوانين والأنظمة واللوائح .

إلا أن الاتفاقية السابقة نصت في مادتها الثامنة عشرة على أن تلك التشريعات يجب أن تكون ضمن نطاق ولاية المجلس، واعتبرت أنها" لن تكون سارية المفعول، وستكون باطلة إذا لم يتم إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية بها ".

وقد تم تحديد الولاية القضائية للسلطة الفلسطينية بولاية مدنية وولاية قضائية جنائية، إلا أن إسرائيل أفرغت هذه الولاية من مضمونها عبر الاستثناءات والقيود التي وضعتها، حيث أن الجرائم التي يرتكبها إسرائيليون في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، لا يجوز للأخيرة اتخاذ أي إجراء ضدهم أو تقديمهم للعدالة ليبقى دورها محصوراً في احتجازهم وتبليغ الجانب الإسرائيلي بارتكابهم جرماً وتسليمهم له، وبالتالي يكون الإسرائيلي محل حماية من كافة الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد أي شخص مشتبه فيه من قبيل التحري والقبض والتحقيق بالإضافة إلى المحاكمة، وليس للمحاكم والسلطات القضائية الفلسطينية أي ولاية في الدعاوى المدنية التي يكون أحد الإسرائيليين طرفاً فيها .

[26] أبو النصر، عبد الرحمن . **مرجع سابق**.ص 33 .

ولم يقتصر الأمر على الإسرائيليين، بل امتد أيضاً إلى الفلسطينيين من سكان القدس، وكذلك عملاء الاحتلال، والفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية إذ ليس للسلطة الفلسطينية أي ولاية عليهم في حال ارتكبوا جرماً في أرضها، إلى جانب أن الاحتلال يعيق تنفيذ أوامر المحاكم الفلسطينية بحق فلسطينيين يقطنون المناطق المصنفة (ج) ، إضافة إلى أن الأمن الفلسطيني بحاجة إلى موافقة إسرائيلية من أجل السماح له بدخول المناطق المصنفة (ب) والقبض على المجرمين أو الفارين من وجه العدالة، الأمر الذي دفع بالخارجين على القانون إلى الفرار إلى المناطق (ج) حيث ليس بمقدور السلطة الفلسطينية ملاحقتهم هناك، مما يؤكد أن الأراضي الفلسطينية خاضعة لنظام قانوني مزدوج واحد فلسطيني والآخر إسرائيلي .

لقد نصت اتفاقية إعلان المبادئ على نقل السلطات من الإدارة المدنية في سلطة الاحتلال، إلى الجانب الفلسطيني في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية والسياحة والضرائب المباشرة، وحفظ الأمن والنظام الداخلي، في حين تبقى إسرائيل هي المسؤولة عن التصدي للتهديدات الخارجية وحفظ أمن المستوطنين في الأراضي الفلسطينية.

وحظرت اتفاقية واشنطن في الفقرة الخامسة من المادة التاسعة على السلطة الفلسطينية " فتح سفارات أو قنصليات أو ممثليات لها في الخارج، أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية وغزة أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية"، إلا أنها سمحت للسلطة الفلسطينية بتأسيس مكاتب تمثيلية للدول الأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من أجل تنفيذ اتفاقيات اقتصادية، إلا أن تلك القيود لا تمس بالمركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية التي قامت بدور فتح السفارات في الخارج.

وبذلك يلاحظ أن إسرائيل سعت إلى استنفاذ السلطات السيادية للسلطة الفلسطينية، بإبقاء الحفاظ على الأمن الخارجي بيدها، وكذلك سيطرتها على المعابر والحدود، واستبعاد مدينة القدس من أية سلطات فلسطينية.

## الباب الثاني

## الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات مع الفلسطينيين

لم تتوقف إسرائيل لحظة واحدة عن انتهاك الاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين، وقد تجلت صور تلك الانتهاكات في إعادة احتلال المناطق المصنفة (أ) والتي كانت تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، وذلك بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000.

وأخذت خروقات إسرائيل لتلك الاتفاقيات أشكالاً متعددة، سواء بتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية منها أو الأمنية، خاصة مقر الرئاسة في رام الله ومحاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات، بهدف تقويض رأس السلطة ورمز سيادتها، و بتعطيل تشغيل الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، و منع تنقل الفلسطينيين إلا بتصاريح خاصة بين مدن الضفة الغربية أو بين الضفة وقطاع غزة والقدس، إضافة إلى تدمير مطار غزة ومنع بناء الميناء.

واستمرت إسرائيل في نقض وتجاوز الاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير من خلال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني منذ آذار عام 2006، والاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وعزل القدس ومنطقة الأغوار، إلى أن وصل الأمر برئيس وزرائها السابق أرئيل شارون إلى نعت الرئيس الراحل ياسر عرفات بأنه عدو وليس شريكاً في السلام، من اجل التحلل من أية التزامات سياسية أو الشروع في مفاوضات الحل الدائم.

وقد استغلت إسرائيل الاتفاقيات المرحلية مع الفلسطينيين كغطاء لسياساتها الرامية إلى فرض الوقائع على الأرض، فمن جهة كانت تخوض مفاوضات عقيمة، ومن جهة ثانية لم تتوقف عن مشاريعها الاستيطانية وتهويد القدس لإضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني، رغم أن اتفاق إعلان المبادئ وكذلك الاتفاقية المرحلية "لم تشتمل على نص حفظ الوضع الدائم بما يخص موضوعات المرحلة النهائية، إلا أن إسرائيل تعتبر ملزمة وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقانون المعاهدات بتنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقية بحسن نية، باعتبار أن الاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير وإسرائيل هي اتفاقيات دولية"[27].

[27] حلبي، أسامة. **اتفاقية إعلان المبادئ ازدواجية السلطات والانتخابات لمجلس سلطة الحكم الذاتي**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية( مواطن ). 1994 .ص 39 .

وينجر الحال أيضا على قضية اللاجئين التي من المفترض أن تكون موضع تفاوض في مفاوضات الحل الدائم، إلا أن إسرائيل لم تترك فرصة إلا وتعلن فيها رفضها لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي 194 .

وانطلاقاً من أن إعلان المبادئ تحدث عن سلطة عسكرية إسرائيلية، ولم يرتب أوضاعاً نهائية، أو سلاماً شاملاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتطرق إلى إعادة انتشار قوات الاحتلال في المناطق الفلسطينية ولم يأت على ذكر الانسحاب، فان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية حتى في ظل وجود سلطة فلسطينية على الأرض.

وقد تطرقت اتفاقية جنيف الرابعة إلى مسألة الاتفاقيات المؤقتة بين سلطة الاحتلال والإقليم الرازح تحت الاحتلال، إذ لا تحظر إبرام اتفاقيات مع سلطات الاحتلال، خاصة المادة السابعة التي نصت على أنه " يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعقد اتفاقيات خاصة أخرى بشأن أية مسائل ترى من المناسب تسويتها بكيفية خاصة، ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيراً ضاراً على وضع الأشخاص المحميين كما نظمته هذه الاتفاقية، أو يقيد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها "، كما أن المادة (47) من الاتفاقية تنص على: أنه " لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال".

ومن هذا المنطلق فان اتفاقية أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات مرحلية كاتفاق القاهرة أو واشنطن لا تعفي سلطة الاحتلال من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، وقد ارتبط تنفيذ الاتفاقات " بسلوك إسرائيل المتمرد على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، والذي وصل إلى حدود التمرد على تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين ، وجمدتها تحت حجج واهية ، هذه الحقيقة استندت ولقيت الدعم من الشراكة التي نجمت عن تواطؤ القوى العظمى الفاعلة مع الحركة الصهيونية واللوبي اليهودي ومن ثم مع إسرائيل".[28]

[28] قريع،احمد.مرجع سابق.ص 98.

وقد فتحت تلك الاتفاقيات الباب حول الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة ومدى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة عليها، حيث لا زالت إسرائيل دولة احتلال ملزمة بالوفاء بالتزاماتها دونما اعتبار لأي اتفاق تم إبرامه مع منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أن الاتفاقيات تلك لم تحدد المركز القانوني الذي توجد فيه القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما " أنها لم تصف الوجود الإسرائيلي بالاحتلال"[29]، مثلما أنها لم تضف شرعية قانونية على ذلك الوجود ، بل ألزمت إسرائيل بحل الإدارة المدنية التي نقلت المسؤوليات منها إلى الجانب الفلسطيني.

## الباب الثالث

## مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية

منذ توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من ايلول عام 1993 وجدت إسرائيل ضالتها في ذلك الاتفاق لتتحلل من التزاماتها القانونية تجاه الأراضي الفلسطينية، رغم أن توقيع الاتفاق لا

[29] أبو النصر، عبد الرحمن.**مرجع سابق**. ص 353.

يعفيها من تلك الالتزامات طبقاً للمادة (47) من اتفاقية جنيف الرابعة ، والبروتوكول الإضافي الأول الذي شمل حركات التحرر.

وقد شكلت أحداث الحادي عشر من شهر 2001 محطة هامة ، أسهمت في التأثير على مسار العديد من القضايا الدولية بشتى أنواعها وتجلياتها، ولا شك في أن القضية الفلسطينية ضمن قضايا عربية عديدة أخرى، كان لها نصيبها من التأثر بهذه الأحداث المهولة، فهذه الأخيرة جاءت في وقت شهدت فيه الانتفاضة الفلسطينية نجاحا كبيرا، وحققت إشعاعا دوليا مهما، وأضحى فيها قيام الدولة الفلسطينية مطلبا عربيا وإسلاميا ودوليا .

وأمام جسامة هذه الأحداث وتأثيرها القوي في مسار هذه القضية المحورية في الصراع العربي- الإسرائيلي، طرحت العديد من التحديات الكبرى أمام هذه القضية ، وأصبح بذلك استثمار الفرص والإمكانيات الفلسطينية والعربية والإسلامية المتاحة ضرورة حيوية ملحة.

وفي الوقت الذي ضعفت فيه المكانة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1990 ودخول روسيا في علاقات جيدة مع واشنطن ، وتأكد الأخيرة من أن إسرائيل أصبحت تشكل عبئا على السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية ووجود دول عربية حليفة لها في المنطقة كالسعودية ومصر ، جاءت أحداث 11 سبتمبرلتقوي من جديد العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية على حساب العلاقات الأمريكية- العربية تبعا للموقف الإسرائيلي الواضح والنهائي من الإرهاب الذي وضع إسرائيل في خندق واحد مع الولايات المتحدة لمكافحة ما سمي بالإرهاب.

وفي أعقاب الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، حققت إسرائيل مبتغاها بالخلط بين الإرهاب والنضال ضد المحتل ، والتركيز على الإرهاب الفردي دون إرهاب الدولة الأكثر خطورة، وهو ما سمح لها كما للولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على تمييع نشاط حركات المقاومة وخاصة الفلسطينية منها وذلك باعتبار ما تقوم به الأخيرة من عمليات في مواجهة المعتدي والمحتل الإسرائيلي الذي اعتبر نفسه ضحية للإرهاب ، عملا "إرهابيا".

خطورة هذه التحديات ازدادت بشكل كبير، بعد أن جاء رد حكومة شارون على مبادرة السلام السعودية التي تم تبنيها عربيا في قمة بيروت عام 2002 ، والقاضية بإقامة علاقات عربية مع

إسرائيل مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 ، وتمثل ذلك الرد في غزو المدن الفلسطينية ومحاصرة الرئيس عرفات في رام الله ، وتدمير مؤسسات سلطته وكل معالم الحياة بفلسطين ، في تنكر جلي للاتفاقيات المبرمة ولقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويكبر حجم هذه التحديات في ظل سلام تفاوضي منتظر غير متكافئ، طرفه الأول إسرائيل معززة بتواطؤ أمريكي وإمكانيات اقتصادية وعسكرية هامة، وسلطة فلسطينية وحيدة- في ظل خذلان عربي وإسلامي رسميين- ما فتئت إسرائيل تقوضها وتضعفها.

إن التطابق والتوافق الاميركي مع إسرائيل وصل إلى حد تواطؤ الطاقم الاميركي مع الطاقم الإسرائيلي المفاوض في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 ، حيث لم يكن الاميركيون وسيطا نزيها ، فقد " سرب دينس روس الذي كان يشغل منصب المبعوث الاميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط ملخصا للمسودة الاميركية لأعضاء من الوفد التفاوضي الإسرائيلي بمن فيهم بن عامي وروبنشتاين وشير وشاحاك وجيدي وغرينشتاين"[30]

وقد حملت المسودة الاميركية - وهي أفكار لحل قضايا الوضع النهائي – " رموزا مثل الرمز (i) نسبة للإسرائيليين والرمز (p) نسبة للفلسطينيين ، هدفها التأكيد على أنها غير ملزمة للطرفين ، وعلى سبيل المثال فان المادة الثالثة من المسودة والتي تعنى بالحدود والمستوطنات وترتيبات الأراضي قدمت أفكارا بشان الانسحابات الإسرائيلية من كامل قطاع غزة حتى حدود 1967 ، وان الحدود الغربية للدولة الفلسطينية سوف ترسم آخذة بعين الاعتبار حدود 1967 ،والحقائق على الأرض والحاجات الاستراتيجية لإسرائيل ، وستتضمن الضفة الغربية مناطق محدودة تحت السيطرة الإسرائيلية وذلك لغايات أمنية ، ولمدة زمنية يتم الاتفاق عليها ويتم تقسيمها بين الدولتين وفق نسب متوافق عليها ، مثل 1:7 أو 1:8 للدولة الفلسطينية".[31]

وأكدت مفاوضات كامب ديفيد أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل ليس بالأمر المتاح ، إذ أن الخارطة الوحيدة التي قدمها الإسرائيليون في كامب ديفيد ، أبقت على 10% من أراضي

---

[30] سويشر ، كلايتون.2006.حقيقة كامب ديفيد ، الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.ترجمة رضوان زيادة وآخرون. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون.ص 271.

[31] المرجع نفسه .ص 272.

الضفة الغربية تحت الاحتلال الدائم والمستمر ، وضمت 14% إلى إسرائيل تاركة 76% من الأراضي للدولة الفلسطينية المقترحة ، وهو ما أثار حفيظة الوفد الفلسطيني لاسيما وان نسبة ال 10% التي ستبقيها إسرائيل تحت الاحتلال هي المنطقة الممتدة على طول نهر الأردن ، بمعنى أن الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية المنشودة مع الأردن ستخضع لسيطرة إسرائيلية بشكل ينتقص من السيادة الفلسطينية .

وتجلى الانحياز الاميركي عندما تحدث صائب عريقات مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية خلال جولات المفاوضات في كامب ديفيد قائلا :" لا يمكننا أن نسلم بان لا تكون القدس الشرقية تحت سيادتنا ، وعلى الأقل المناطق العربية ، مما فسر على انه تنازل فلسطيني ، وان بامكان إسرائيل ضم مستوطنة معاليه ادوميم إلى السيادة الإسرائيلية ، حيث تبنى الرئيس كلنتون موقف إسرائيل بقوله : "اعلم أن باراك لا يستطيع التخلي عن القدس ، في محاولة للضغط على الفلسطينيين للقبول بأبوديس عاصمة لهم ".[32]

ورغم أن كل ما عرضه باراك على عرفات كان ينتقص من الحقوق الشرعية للفلسطينيين ، إلا انه صور وكأنه كرم إسرائيلي ، وفق الرئيس الإسرائيلي الحالي شمعون بيريس الذي قال : " إن باراك تنازل عن أشياء قد لا يوافق عليها الكنيست : المشاركة في السيادة على القدس ، إعادة الأراضي المحتلة بكاملها ، وحتى كلنتون دهش من كل هذا الكرم".[33]

إلا أن الكرم المزعوم كان رد عليه الرئيس عرفات أثناء مفاوضات كامب ديفيد مخاطبا الرئيس كلنتون الذي كان يجلس على مائدة التفاوض :" انتم تقولون إن الإسرائيليين تحركوا إلى الأمام ولكنهم المحتلون ، وبذلك فهم ليسوا كرماء لأنهم لا يعطوننا من جيوبهم ، بل من أرضنا ، أنا أطالب بتنفيذ القرار 242 فقط ، وأتكلم عن 22% فقط من ارض فلسطين يا سيدي الرئيس"، وقد حاول كلنتون ممارسة الترهيب ضد الرئيس عرفات وتحميله مسؤولية الفشل عبر قوله :" إذا كان الإسرائيليون قادرين على تقديم تنازلات بينما لا تستطيع أنت ذلك ، فعلي أن أعود إلى المنزل ، أنت هنا منذ أربعة عشر يوما وقلت : لا لكل شيء ، لهذه الأمور عواقب ، فالفشل سيعني نهاية عملية السلام ، لتندلع جهنم لتتحمل أنت العواقب ،مما دفع عرفات إلى الرد : هل

[32] المرجع نفسه .ص 279.

[33] غالي،بطرس وشمعون بيريس.2007.ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ.القاهرة:دار الشروق.ص 389.

تريد أن تأتي إلى جنازتي " ، في إشارة إلى رفضه العرض الاميركي بشان القدس وإعطاء الفلسطينيين سيادة كاملة على الأحياء الداخلية للقدس الشرقية مع حكم ذاتي فعال على الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة ومقرا رئاسيا لعرفات في الحي الإسلامي إلى جانب مبنى الحرم القدسي الشريف الذي سيخضع لوصاية سيادية بينما تحافظ إسرائيل على ما تحت الحرم .[34]

وفي ضوء استحالة تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، ومحاولة الأولى تحويل الحلول الانتقالية إلى دائمة وإطالة أمد اوسلو ، فان بقاء السلطة الفلسطينية على قيد الحياة ، يعني إطالة عمر الاحتلال ، وإعفاءه من مسؤولياته تجاه الشعب الرازح تحت نيره، ومن هنا سيتكون هذا الباب من

إن مسألة حل السلطة الفلسطينية باتت احد البدائل المطروحة لإخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمته التي يعاني منها، لا سيما بعد أن أصبح تحقيق السلام الذي يعيد الحقوق الفلسطينية أمرا متعذراً في أعقاب ثلاثة عشر عاماً من المفاوضات المفتوحة، بل وانقضاض إسرائيل على أسس اتفاق أوسلو ونسفه بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية السيادية وتدمير مؤسسات السلطة وقتل رموزها وتعذر بسط السلطة الفلسطينية لسيادتها الفعلية على الأرض، وعدم امتلاكها أي سلطة حقيقية لإدارة أمورها والسيطرة على الأوضاع الداخلية أو حتى توفير الرواتب لموظفيها على مدى عام انقضى منذ آذار 2006 .

وبمجرد عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تطوير المشروع الوطني والتحول من نواة للدولة المنشودة إلى دولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، والازدواجية بين المقاومة و العمل السياسي وقيود الاتفاقيات مع إسرائيل بشكل أصبحت فيه السلطة الفلسطينية عاجزة عن المواءمة بين العملين أمام مسؤولياتها على مستوى العلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي، لتجد نفسها في مواجهة عبئ فرضته الممارسات التعسفية الإسرائيلية .

إن مصطلح احتلال " ديلوكس " خرج من الإسرائيليين، وتحديداً من الكاتب الإسرائيلي ميرون بينيفستي في شباط 2003، أي بعد قرابة العام من عملية السور الواقي وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات في مقره برام الله، إذ يرى الكاتب أنه "ليس صدفة وبشكل مفاجئ أن

[34] سويشر ،كلايتون. مرجع سابق. ص 326.

تعاملت محافل إسرائيلية مع السلطة وكأنها دولة ذات سيادة للتغطية على طابع الاحتلال العسكري المباشر الذي اتخذته إسرائيل في أعقاب السور الواقي ".[35]

لقد تحللت إسرائيل من مسؤوليات السكان الفلسطينيين، بل وتسلحت بكل الوسائل العقابية ضد الشعب الفلسطيني في ظل وجود السلطة الفلسطينية في مشهد يضع أمام المتتبع صيغة الاحتلال القديمة كسلطة احتلال ، وصيغة الاحتلال الجديدة المتحلل من التزاماته كمسؤول عن الشعب المحتل ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية من شبكات ماء وكهرباء وطرق، بمعنى زوال الحكم العسكري وبقاء الاحتلال العسكري الذي لم يغادر الأراضي الفلسطينية ولم يفارق عيون الفلسطينيين .

ومن الواضح أن وجود السلطة الفلسطينية نزع صفة الشرعية عن الكفاح ضد الاحتلال، من وجهة النظر الإسرائيلية والأطراف الدولية التي أصبحت تنعته بالإرهاب رغم أن القانون الدولي ضمن حق مقاومة الاحتلال، في حين أنه مع حل السلطة الفلسطينية يصبح النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ليس قضية خلاف بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل .

إن إقدام السلطة على حل نفسها ليس بالأمر السهل، لكن بإمكانها "التلويح به ورقة رادعة لأن قلب الطاولة على الجميع وإعادة حقيقة الصراع إلى أصلها دون تضليل أو تزييف، قد يجبر واشنطن وحليفتها أن تصليا استجداء لعودة السلطة لأن اختفاءها ألقسري والمفاجئ سيفتح أبواب الجحيم على الجميع."[36]

وليس صدفة أن يتحدث شلومو غازيت مدير الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي سابقاً بمصطلح "احتلال ديلوكس"، فإسرائيل هي التي مولت وزاراتها المختلفة بالأموال اللازمة مكاتب الإدارة المدنية التي كانت تعنى بأوضاع السكان المحليين واحتياجاتهم، وقد كانت هذه المعطيات تؤخذ في الاعتبار عند كل قرار عسكري يتخذ، أما الصيغة الجديدة للاحتلال فهي مختلفة تماماً ، وهذا ما سيقود إلى القول بأن اتفاق أوسلو باطل قانونياً .

---

[35] الزعاترة، ياسر . **خيار حل السلطة الفلسطينية إذ يزداد رواجا**. 2006. استرجعت بتاريخ 3/3/2007 .
. http://www.aljazeera.net

[36] كريشان، محمد. **حل السلطة الفلسطينية**. 2004. استرجعت بتاريخ 27/03/2007
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/09-01-2004/a20.htm

ورغم أن اتفاق اوسلو نص صراحة في البند الأول منه على أن "هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية ، المجلس المنتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338" إلا أن الاتفاق حمل الكثير من المغالطات وأبقى مجالا واسعا لإسرائيل لتتلاعب في نصوصه.

لم يكن فشل التسوية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي سوى حصيلة واقعية لاتفاقية أوسلو التي تحقق لإسرائيل ما أرادت ، وهو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وبالمقابل تحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية ما أرادت وهو اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الاعتراف الإسرائيلي كان مشروطاً بإلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية والاكتفاء بالإعلان عن دولة على الورق، وقد تأكد هذا الاعتراف المتبادل عبر رسالتين متبادلتين بين عرفات ورابين في التاسع من أيلول عام 1993 ، كما هو في الملحقين رقم (5) و (6).

إن نقطة البداية للحل السلمي مع إسرائيل ، كانت عندما وافقت الدول العربية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242الذي صدر في 22تشرين ثاني من عام 1967 ، وكان الحديث يجري عن عودة الأراضي العربية المحتلة في الخامس من حزيران بما في ذلك الضفة الغربية التي كانت تتبع للأردن وقطاع غزة الذي كان يتبع لمصر، ولم يكن قبول القرار 242سهلاً وكانت هنالك معارضة شعبية واسعة آنذاك لأي تسوية مع إسرائيل ، بالرغم من أن القرار 242 لم ينص على التفاوض المباشر مع إسرائيل ، وهو ما تم اعتماده في القرار 338 بعد حرب تشرين في العام 1973.

وقد كانت عودة الأراضي العربية استناداً لمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، مسألة تخص الأنظمة العربية المعنية حسب قراري مجلس الأمن الدولي، أما الحقوق الفلسطينية المتمثلة باحتلال إسرائيل 78% من فلسطين عام 1948 ، فقد ظلت المطالبة بتحرير هذه الأراضي الفلسطينية من حق منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تأسست في العام 1964 أي قبل حرب حزيران بثلاث سنوات.

وفي عام 1973 وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الانخراط في الحل السياسي عبر اعتماد الحل المرحلي للقضية الفلسطينية ، وذلك بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، لأن هذا الحل لن يكون خاتمة المطاف ، ولكنه سيكون منطلقاً لتحرير كل فلسطين بموجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية قبل تعديله عام 1998 .

غير أن التلويح بالحل المرحلي كان يحمل ضمناً إقرارا بقبوله كحل نهائي فيما لو قبلت إسرائيل بعودة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان ذلك مقدمة لاتخاذ الدول العربية في قمة الرباط عام 1974 قرارا يعتبر المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتفويضها وحدها حق التفاوض بشأن عودة الأراضي التي احتلت عام 1967 والتي تشكل 22% من أرض فلسطين وحق التنازل عن الأرض التي احتلت عام 1948 والتي تشكل 78% من مساحة فلسطين.

لقد شكلت قرارات قمة فأس عام 1983 التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، والقبول بحل على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ، نقطة تحول تبرز الاستعداد الفلسطيني والعربي للاعتراف بإسرائيل ، مقابل قبولها بإقامة دولة فلسطينية على الجزء القليل من أرض فلسطين الذي احتلته عام 1967.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تعترف بها إسرائيل، وطوال خمسة أعوام وحتى العام 1988 ، تواصلت اللقاءات بين قيادات من منظمة التحرير الفلسطينية وبين الإسرائيليين، وكان المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و 338 صراحة، وبما يعني الاعتراف الصريح بإسرائيل وحقها في استمرار إقامة هذه الدولة على الأراضي التي احتلت عام 1948، وإقرارها بحق التفاوض على 22% من أرض فلسطين وهي الأرض التي تم احتلالها عام 1967 ، ليأتي عام 1988 الذي حمل خلال اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر إعلانا بالموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ، مما أسس لمرحلة جديدة قادت إلى مؤتمر مدريد ومن ثم اتفاق اوسلو عام 1993.

ويعد اتفاق اوسلو معاهدة دولية ، لان تعريف المعاهدة الدولية : "هي اتفاق دولي يتم إبرامه بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي يحكمه هذا القانون ، سواء تمت صياغته في وثيقة واحدة أو في وثيقتين أو أكثر ، وأيا كانت تسميته أو عنوانه".[37]

ومن الناحية القانونية يعتبر اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 باطلاً لتعارضه مع قاعدة قانونية دولية، ، فقد تضمنت المادة (53) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 نصاً صريحاً يتعلق بالمعاهدات المتعارضة مع قاعدة آمرة إذ " تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة قانونية آمرة من قواعد القانون الدولي العام ".[38]

ومن هنا لا يجوز لأي شخص من أشخاص القانون الدولي، تضمين أي اتفاق دولي نصاً يخالف قاعدة من قواعد القانون الدولي الآمرة، وفي حال جرى ذلك تعتبر الاتفاقية باطلة بطلاناً مطلقاً، وبالتالي لا وجود لأي أثر قانوني للالتزامات التي تنشأ بموجب ذلك الاتفاق .

---

[37] أبو الوفا،احمد.1995-1996.الوسيط في القانون الدولي.القاهرة:دار النهضة العربية.ص 85.

[38] سعد الله، إسماعيل. **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986. ص 138.

غير أن ما تضمنه البند الرابع من المادة الثامنة عشرة من اتفاق إعلان المبادئ جاء مخالفاً لقواعد القانون الدولي عندما نص على " أن التشريعات بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة "، وبالتالي أبقت الاتفاقية على الأوامر العسكرية لسلطة الاحتلال حتى في أراضي السلطة الفلسطينية السيادية، وهي أوامر شرعتها دولة الاحتلال على صعيد الأراضي الفلسطينية بشكل مخالف لأحكام ومبادئ اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي، اذ لا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تخلي طرف إسرائيل من مسؤوليتها القانونية عن أفعالها، وهو ما جرى في اتفاق اوسلو، رغم ان ما صدر من مراسيم رئاسية منذ عام 1994 وحتى عام 1996 وهو العام الذي شهد اول انتخابات فلسطينية عامة قادت الى تشكيل اول مجلس تشريعي بعد اوسلو ، وهي مراسيم لم تكن لتتعارض مع روح اتفاقات السلام مع اسرائيل .

وعلى امتداد عملية الإعداد والتفاوض والتوقيع على اتفاق اوسلو، يمكن ملاحظة غياب مبادىء : حرّية القبول، حسن النية، ومبدأ " الاتفاقيات تبرم لكي تنفّذ" ، حيث فرض الاتفاق من قبل إسرائيل وحلفائها وتحت ضغط موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي على الطرف الفلسطيني ، دون أن يعني ذلك إعفاء الممثلين الفلسطينيين من المسؤولية عن تصرفهم الذي انتهك الميثاق الوطني الفلسطيني.

وقد فرضت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات " حماية موضوعية للقواعد الدولية الآمرة، فجعلت البطلان جزاء يترتب على مخالفة تلك القواعد"[39]، وفي حالة اتفاقية اوسلو فان البطلان عام يصيب المعاهدة كلها، لأنها خالفت قاعدة آمرة قائمة وفقا للمادة (53) من اتفاقية فينا، وورثت السلطة الفلسطينية أوامر عسكرية صدرت عن الاحتلال والتي تتعدى صلاحية أية سلطة محتلة ، وبالتالي فإنها غير شرعية في نظر القانون الدولي.

كما أن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل ، انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كونها تعطي استمرارية للواقع الاحتلالي مثل المستوطنات ، وان أرجئ

[39] عامر، صلاح الدين . **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام** . القاهرة: دار النهضة العربية . 2003 . ص 125 .

البت فيها إلى مفاوضات الحل الدائم، إذ أن المخالفة تصطدم بالمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" ، إلى جانب أن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية تركت الباب مفتوحاً أمام سريان الأوامر العسكرية لقوات الاحتلال، وتركت مساحات واسعة من الأراضي تحت السيطرة العسكرية، والإبقاء على القدس على وضعها الحالي تحت السيادة الإسرائيلية إلى حين الدخول في المفاوضات النهائية التي قد تصيب أو تخيب، مما يعني أن الاحتلال لا يزال قائماً من الناحية القانونية ، وان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية بغض النظر عن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية .

ومن اجل المماطلة في إيجاد الحلول لأي قضية خلافية عند تطبيق اتفاق اوسلو ، عملت إسرائيل وبموافقة المفاوضين والموقعين الفلسطينيين على تضمين الاتفاق في البند الخامس عشر نصا ينص على انه " سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر، ويمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها، ويمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم" ،مما جعل مسالة التحكيم أمرا غير وارد في الحسابات الإسرائيلية ، لان التحكيم يحتاج إلى موافقة طرفي الخلاف على مبدأ التحكيم .

أما بشان قضية العملاء الذين جندتهم إسرائيل فيتخذ القانون الدولي موقفاً واضحاً وجلياً من تجنيد العملاء في أي مجتمع محتل، الأمر الذي ينطبق على إقدام إسرائيل على تجنيد العملاء في المجتمع الفلسطيني ،وهو ما لم تتطرق له الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية بشان مسؤولية الاحتلال عن مثل تلك الأفعال ، رغم أن المادة 51 من اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب نصت على "أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواعدها المسلحة أو المعاونة، كما يحذر ممارسة أي ضغط أو دعاية بغرض تطويعهم، ولا يجوز إرغام الأشخاص المحميين على القيام بأي عمل يترتب عليه إلزامهم بالاشتراك في عمليات حربية ".

كما نصت على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تعبئة العمال المدنيين في تنظيم ذي صبغة عسكرية أو شبه عسكرية ، حيث إن المادة 46 الخاصة بالجواسيس تنص على أنه "إذا وقع أي فرد من القوات المسلحة لطرف في النزاع في قبضة الخصم أثناء مقاومته للتجسس فلا يكون له الحق في التمتع بوضع أسير الحرب ويجوز أن يعامل كجاسوس وذلك بغض النظر عن أي نص آخر".

ومن هنا فان السلطة الفلسطينية تسلمت الأعباء من الإدارة المدنية للاحتلال ولم تتسلم المسؤوليات، وقيدت صلاحياتها بالالتزام بالتنسيق مع الاحتلال في كثير من المجالات ، كما أن السلطة الفلسطينية خولت بالمسؤولية الكاملة عن إدارة شؤون الموظفين في المجالات المنقولة إليها .

وفي المادتين الثانية والخامسة من إعلان المبادئ تعهدت السلطة الفلسطينية " بالاستمرار في استخدام موظفي الإدارة المدنية من الفلسطينيين والمحافظة على حقوقهم"لمدة عام واحد فقط ، في حين أن هناك أوامر عسكرية إسرائيلية تم الإبقاء عليها قائمة ، مثل الحصول على إذن من إسرائيل قبل حفر بئر ارتوازية ، مما ترك السلطة الفلسطينية أشبه بإدارة غير مستقلة في قرارتها حبيسة الموقف الإسرائيلي ، الأمر الذي دفع إلى الدعوة لحلها ، وهو موضوع الفصل السادس .

## الفصل الخامس

## الدعوة لحل السلطة الفلسطينية

وفي ظل هذا الواقع الذي لم يتغير بوجود السلطة الفلسطينية، دخلت قضية حل تلك السلطة دائرة النقاش بعد عملية السور الواقي عام 2002 ، التي اجتاحت من خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية وأعادت احتلال المناطق المصنفة (أ) وفق اتفاق اوسلو، وهي المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية الأمنية والمدنية الكاملة.

وتعود الدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية إلى أن تلك السلطة -لانها ليست دولة مستقلة- فقدت أساسين مهمين الأول: عدم قدرتها على حفظ الأمن والسلم الداخلي ، والثاني : عدم قدرتها على الدفاع عن الكيان السياسي من التهديدات الخارجية ، لأن من مقومات أي دولة أن تتوافر فيها ثلاثة عناصر أبرزها : الأرض وفي الحالة الفلسطينية فان الأرض محتلة وباتت مجرد كانتونات معزولة ، و الشعب وهو رازح تحت الاحتلال ، والسلطة التي أفرغت من مضمونها بعد أن وصل الأمر بإسرائيل إلى حد حصار الرئيس ياسر عرفات حتى وفاته عام 2004 واستهداف رموز السلطة ، واعتقال إسرائيل سبعة وأربعين وزيرا ونائباً في المجلس التشريعي بعد وصول حماس إلى سدة الحكم عام 2006، ومن هنا ازدادت الأصوات المنادية بحل السلطة الفلسطينية، لا سيما بعد المشاهد المؤلمة والمهينة التي عاشتها المقاطعة بأريحا في 14/3/2006 واعتقال جنود الاحتلال أمين عام الجبهة الشعبية احمد سعدات ورفاقه الذين كانت تحتجزهم السلطة الفلسطينية تحت حراسة أمنية اميركية وبريطانية في سجن أريحا.

وكان أمر الرئيس عرفات بإجراء محاكمة لسعدات ورفاقه المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي عام 2001 في القدس ، حيث أصدرت محكمة عسكرية فلسطينية عقدت في مقر المقاطعة في رام الله الذي كانت تحاصره قوات الاحتلال الإسرائيلي وتطالب بتسليم سعدات ورفاقه في نيسان 2002 حكما يقضي بسجن احمد سعدات ورفاقه لضلوعهم في اغتيال زئيفي انتقاما لاغتيال أمين عام الجبهة الشعبية السابق أبو علي مصطفى بمكتبه في رام الله في آب 2001.

وفي أيار 2002 توصلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى اتفاق بإشراف دولي يقضي بان ينقل سعدات ورفاقه إلى سجن أريحا تحت إشراف أميركي وبريطاني مقابل رفع الحصار الذي استمر 35 يوما عن مقر عرفات.

وفيما تحاول إسرائيل تصوير السلطة الفلسطينية على أنها دولة أو كيان سياسي ، فان من المهم النظر إلى حقيقة تلك السلطة المكبلة باتفاق اوسلو ،فهي ليست بدولة ولا بكيان مستقل أو سليم ، إذ " أن الدولة الطبيعية تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل : تنظم التعاون ، تمهد طرق السعي ، تشجع الكسب وطلب العلم، والمطلوب منها بالأساس الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج ، أي ردع العنف اللا معقول ، ما دام له اثر بين البشر" .[40]

[40] العروي،عبد الله.1998.مفهوم الدولة. ط 6.الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي. ص 14.

لقد كان من أهداف اتفاق اوسلو غير المعلنة" هو تحويل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة لسلطة سياسية مقيدة باتفاقات والتزامات، وكان من الأهداف غير المعلنة لتشكيل السلطة هو إسقاط صفة الاحتلال عن مناطق السلطة وتحميل الأخيرة مسؤوليات وأعباء يفترض أن تكون من مسؤولية دولة الاحتلال "[41].

ورغم انه من المؤكد أن من تبعات حل السلطة الفلسطينية ، ستتولد هناك حالة من الفوضى في الساحة الفلسطينية، ما بين أجهزة امن فلسطينية ستسرح ، ومقاومة مسلحة وانهيار مؤسساتي سينعكس سلباً على قطاعات الحياة المختلفة خاصة الصحة والتعليم والاقتصاد ، إلا أن هناك من يدحض هذا القول بالتعويل على منظمة التحرير المعترف بها عربياً ودولياً كممثل شرعي للشعب الفلسطيني لتقوم بإكمال الدور من خارج حدود الوطن .

وحل السلطة يعني الخروج من التسوية والعودة لخيار المقاومة فهل الفلسطينيون مستعدون لهذا الخيار ؟وهل الوضع الإقليمي والدولي يمكنه دعم خيار المقاومة إن أُتخذ هذا القرار بشكل منفرد، إضافة إلى الوضع الجيوسياسي للضفة وغزة ، كما أن قرار حل السلطة يعني وقف الدعم المالي والاقتصادي من الدول المانحة بأن الدول المانحة لا تقدم مساعداتها حبا بالشعب الفلسطيني بل لأن الفلسطينيين اختاروا نهج التسوية بما يتضمن من اعتراف بإسرائيل ، فهل نتوفر على البدائل المالية ؟ وحل السلطة يعني وقف التنسيق والتواصل مع الإسرائيليين ،فكيف سيتم التواصل بين جزئي الوطن في الضفة وغزة وما هو مصير المعابر مع الخارج؟ وكل ذلك هو بمثابة تساؤلات لا احد يجد الإجابة عليها.

إن السلطة الفلسطينية لا تمتلك أي "سلطة" حقيقية لإدارة أمورها أو السيطرة على أوضاعها الداخلية، وأنها سلطة باتت مرهونة ومقيدة بسلطة الاحتلال الإسرائيلي، وبمخططاته أحادية الجانب، وأنها لم تعد قادرة على تطوير المشروع الوطني الفلسطيني والنهوض به، وأصبحت عقبة أمام تفعيل البنى الفلسطينية الداخلية التي تشكل أرضية لقيام دولة فلسطينية مستقبلية، وتشكل عقبة أيضًا أمام بنى المقاومة ونهجها، بحيث أخذ يُصار إلى التأكيد على أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عاجزة عن تحديد نهج واضح للكيفية المثلى لإدارة الدفة الفلسطينية على

[41] أبراش ،إبراهيم. **حل السلطة الفلسطينية: سؤال مشروع ولكن ما هو البديل ؟.**2006 .استرجعت بتاريخ 3/9/2007.
- www.alburaq.org/showdetails.aspx?type=ess&id=64&dt=y - 61k

مستوى العلاقة مع الداخل الفلسطيني، وعلى مستوى العلاقة مع الكيان الصهيوني، وعلى مستوى العلاقة مع المجتمع الدولي.

إن المأزق الذي أفرزته الانتخابات التشريعية الثانية ببروز ثنائية في هرم قيادة السلطة الفلسطينية تكتسب كل منها شرعية مستندة على قاعدة انتخابية عريضة ،يدفع كل طرف من الأطراف إلى الادعاء بالشرعية لوحده ، إضافة إلى سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة في الرابع عشر من حزيران 2007 ، مما فتح شهية إسرائيل لتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإعلان الأخير كيانا معاديا في أيلول 2007 ،وبالتالي فان القيادة الفلسطينية تدخل معترك التفاوض السياسي مع إسرائيل وهي لا تمتلك التمثيل السياسي الكامل على كافة الأراضي الفلسطينية خاصة في قطاع غزة الخارج عن نطاق سيطرتها.

كما أن السلطة الفلسطينية تسعى إلى حل قضايا الوضع الدائم ، بينما إسرائيل تفاوض نفسها بنفسها وتحدد مستقبل الحل من جانب واحد ، عبر فرض الحقائق على الأرض سواء ببناء جدار الفصل و الاستيطان أو سلخ مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني ،ورفض مبدأ تطبيق حق عودة اللاجئين، والاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني وعمليات القتل اليومية ، وما سبق ذلك من تدمير لمؤسسات السلطة الفلسطينية ، وإعادة احتلال المدن والبلدات التي كانت تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، والحديث بين الحين والآخر عن عدم وجود شريك فلسطيني في السلام ، كذريعة للتهرب من الاستحقاقات السياسية .

وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية في حزيران 1999 والمحددة بخمس سنوات بموجب اتفاق اوسلو عام 1993، ووصول العملية السياسية إلى طريق مسدود ، وإعادة احتلال المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية ، فان حل السلطة الفلسطينية ليس أكثر من إصدار حكم إعدام على شخص ميت، رغم أن اتفاقية إعلان المبادئ حددت "أن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338"، وعلى الاعتراف بالحقوق الشرعية والسياسية للفلسطينيين ومبدأ التبادلية واتفاق الطرفين على "أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل لحقوقه الشرعية والسياسية " ، إلا أن إسرائيل ما زالت ترفض

الشروع بمفاوضات الحل النهائي من جديد ،بل وتحدد ملامح الحل من جانب واحد بفرض الحقائق على الأرض بشأن قضايا الحل الدائم،خاصة الاستيطان والجدار واللاجئين والقدس، الأمر الذي يطرح عدة سيناريوهات لمرحلة ما بعد حل السلطة الفلسطينية من خلال خمسة أبواب:

الباب الأول : سيناريوهات ما بعد حل السلطة الفلسطينية.
الباب الثاني : خيار الدولة المستقلة.
الباب الثالث : خيار الانفصال الأحادي.
الباب الرابع : خيار الدولة ثنائية القومية.
الباب الخامس : الخيار الأردني.

## الباب الأول
## سيناريوهات ما بعد حل السلطة

إن الدعوات لحل السلطة الفلسطينية جاءت في كثير من الأحيان كرد فعل على مغامرة عسكرية إسرائيلية ، دون دراسة معمقة واستراتيجية تضع الخيارات والبدائل والسيناريوهات المترتبة على حل السلطة، ومن المخول باتخاذ هذه الخطوة؟ وهي بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية .

والمقصود بحل السلطة الفلسطينية :" هو نزع صفة الولاية عنها وعن مؤسساتها، بما يشمل الولاية الإقليمية والوظيفية والشخصية المحددة لها بموجب اتفاق اوسلو، وهذا يفضي إلى أمرين اثنين : الأول: إلغاء إلزامية اتفاق اوسلو وما تمخض عنه من اتفاقات لاحقة، والتحلل من أية التزامات سياسية ارتبطت بها السلطة الفلسطينية، والثاني : وهو نتيجة لاحقة للأمر الأول، إلغاء وحل كافة المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية والمنبثقة عنها بما فيها مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء والمجلس التشريعي "[42] .

[42] عبد الرازق،عماد،**قراءة واقعية لمسالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية**.2006.استرجعت بتاريخ 20/3/2007.
arabic.tharwaproject.com/node/5243 - 27k

إن حل السلطة الفلسطينية، يعني إحياء واجبات دولة الاحتلال تجاه الإقليم الخاضع للاحتلال، لتجد إسرائيل نفسها ثانية أمام إعادة الإدارة المدنية لتتولى مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين،وهو ما لا يمكن ان تقبل به ،رغم ان هذه المسؤوليات تقع عليها حتى في ظل وجود السلطة الفلسطينية طبقاً للمادة (47) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على" انه لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة "، الا ان اسرائيل لم تلتزم بذلك ، خاصة في قطاع غزة الذي صورت للعالم انها انسحبت منه رغم ابقائها له محتلا من خلال سيطرتها على المعابر فيه برا وبحرا وجوا ، وعمليات التوغل والقصف له.

وبمجرد حل السلطة الفلسطينية، فان هذا سيعفيها من أية سلطة سياسية أو مدنية أو إنسانية تتحمل بموجبها أعباء المواطنين الفلسطينيين، لا سيما وان صلاحيات السلطة في الأراضي الفلسطينية نقلت من الاحتلال وإدارته المدنية إلى الفلسطينيين بموجب اتفاق اوسلو، فان حل السلطة يعني إعادة تلك المسؤوليات إلى الاحتلال ليعود المشهد إلى سابق عهده .

ومن خلال استعراض ملامح الموازنة العامة الأخيرة للسلطة الفلسطينية عام 2005 ، يلاحظ حجم الأعباء التي تقوم بها تلك السلطة نيابة عن الاحتلال الإسرائيلي ، الذي تسلمت منه الأعباء وليس المسؤوليات طبقا لاتفاق أوسلو عام 1993.

وقد كانت سلطة الاحتلال هي من تقوم بتلك الأعباء قبل توقيع اتفاق أوسلو ، وتوفر الرواتب والنفقات للعاملين في مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها ، وهو ما يترتب عليها في اتفاقية جنيف الرابعة التي تفرض عليها ذلك قبل وجود السلطة الفلسطينية وحتى أثناء وجودها ، ولا تبرئ ساحتها الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين من مسؤولياتها كسلطة احتلال.

وفي الموازنة الأخيرة للسلطة الفلسطينية التي قدمتها وزارة المالية الفلسطينية إلى المجلس التشريعي بتاريخ 16/3/2005 تم رصد مبلغ " 1,962 مليون دولار للنفقات الجارية ، منها مبلغ

938 مليون دولار للرواتب والأجور ، و 244 مليونا للنفقات التشغيلية ، و 625 مليونا للنفقات التحويلية التي تشمل رواتب المتقاعدين من قوات الأمن"[43].

أما النفقات التطويرية فقد خصص لها مبلغ 268 مليون دولار من حجم الموازنة العامة ، وهي مبالغ رصدت لبناء المدارس والمشافي والبنى التحتية من شق طرق وغيرها .

وتوقعت الموازنة تحت بند التمويل الخارجي أن يصل إلى خزينة وزارة المالية ما قيمته 1171 مليون دولار لتمويل مشاريع تطويرية ،منها 268 مليونا لتمويل مشاريع مدرجة في الموازنة ، و 663 مليونا لتمويل نفقات جارية ، إضافة إلى 240 مليونا لتمويل صندوق الرعاية الاجتماعية.

كما توقعت الموازنة في حينه أن يصل إلى صندوق وزارة المالية مبلغ 1,058 مليون دولار كإيرادات ، منها 396 من الجباية المحلية ، و 662 مليونا من إيرادات المقاصة ، في حين أن مجمل إيرادات السلطة الفلسطينية في عام 2004 بلغ 948 مليون دولار ، مقابل 875 مليون دولار هي حجم النفقات، وهذا ما يظهر في الملحق رقم (2) بشأن حجم الإنفاق الذي قامت به السلطة الفلسطينية وحجم المديونية خلال الفترة ما بين 1997-2004.

غير أن الأمور لا يمكن أن تؤول إلى وضع يقبل في الاحتلال بالعودة ثانية إلى الأراضي الفلسطينية -التي لم يغادرها أصلا- كسلطة احتلال ، تتحمل الأعباء والمسؤوليات التي كانت تقوم بها قبل توقيع اتفاق اوسلو على الأصعدة الصحية والتعليمية والزراعية وغيرها ، فمن غير المستبعد أن تقوم إسرائيل بإعلان انسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية التي لا تعتبرها ذات عمق حيوي واستراتيجي لها ، وتبقي على الكتل الاستيطانية الكبرى وتضمها لها ، وبالتالي تتحلل من مسؤولياتها عن المناطق التي انسحبت منها مثلما حصل في قطاع غزة عام 2005 بتنفيذ خطة الفصل الأحادية ، لان البديل أسوأ بالنسبة لإسرائيل وهو أن تتحول إلى دولة ثنائية القومية تكون بمثابة انتحار لها وهو ما لا يمكن أن توافق عليه .

---

43 **الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2005**. مجلة المجلس التشريعي الفلسطيني ، ع 3-4. رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني. 2005.ص 8-13.

وفي الآونة الأخيرة "تحولت السلطة الفلسطينية إلى دائرة شؤون اجتماعية تلهث كل شهر لتدبير فاتورة رواتب موظفيها "[44]، وأصبحت مرتبكة بين إعالة الشعب الفلسطيني في ظل الحصار الاسرائيلي المفروض عليها وعليه ، وبين تحرير الأرض وإنهاء الاحتلال ، وأصبح التركيز في اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية على إدخال تسهيلات على تنقل الفلسطينيين وتخفيف القيود التي يفرضها الاحتلال عليهم ، ورفع الحصار ووقف الاجتياحات ، وبالتالي ابتعد الجميع عن القضية المركزية وانغمسوا في القضايا الثانوية والتفاوض على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه عشية اندلاع الانتفاضة في 28/9/2000.

إلا أن البعض في القيادة الفلسطينية ما زالوا يدافعون عن وجود السلطة ويرون فيها غاية لا وسيلة، وبالتالي لم يطرح موضوع حل السلطة بشكل رسمي، وعليه فان اتخاذ خطوة كتلك يحتاج إلى موقف فلسطيني استراتيجي يتطلب إنهاء ما كان يسمى الغموض البناء لعملية تسوية سياسية مفتوحة ولا نهائية، وللاستمرار في هذه العملية ولضمان أن لا توظف ضد الفلسطينيين ، يتوجب معرفة الموعد النهائي لاستكمالها والنتيجة التي ستؤول إليها.

وبما أن حل السلطة سيقود إلى غياب سلطة مركزية في الأراضي الفلسطينية ، فانه سيلقي بظلاله على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية سيكون حل السلطة أشبه بمغامرة ما لم يلاق غطاء إقليميا ودولياً- وهذا مستبعد- لأن الشعب الفلسطيني سيخسر تمثيله لنفسه وتعود قضيته إلى أيدي غيره فيخسر استقلالية قراره، وهو إنجاز كان قد حققه بعد معاناة طويلة من التبعية للأنظمة العربية، أو أن يتم تجاهل ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي كرد على حل السلطة الفلسطينية أو بصورة عقابية ، خاصة وان إسرائيل نجحت في حدود معينة في الترويج لفكرة عدم وجود شريك فلسطيني في السلام، وبالتالي ستتوج تلك الفكرة بإقدام الفلسطينيين على حل السلطة.

أما من الناحية الاجتماعية، فان غياب السلطة يعني العودة إلى الحكم العشائري وأسلوب القوة في استرداد الحقوق داخل المجتمع الفلسطيني، وعودة زلم الاحتلال وروابط القرى.

---

[44] الجرباوي، علي. **حول حل السلطة مجدداً**.2006. استرجعت بتاريخ 27/03/2007.

http://www.minfo.gov.ps/admin/uploads/others/18-03-06.htm

ومن الناحية الاقتصادية فان البنية الاقتصادية التي تشكلت على مدى عمر السلطة الفلسطينية وان كانت متواضعة، إلا أنها ستشهد انهياراً بمجرد حل السلطة، وسيزداد الفلسطينيون فقرا بعد أن جرف الفقر 70% منهم إلى تحت خطه ، وسترتفع معدلات البطالة عندما يجد مئة وستون ألف موظف حكومي أنفسهم بلا مصدر رزق، خاصة مع إغلاق إسرائيل سوق العمالة فيها في وجه الفلسطينيين ببناء جدار الفصل العنصري.

وقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلبا بارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي على مدى ثلاثين عاما من الاحتلال ،"فهذا الاقتصاد يعتمد على الواردات الإسرائيلية في تلبية نحو 90% من إجمالي حاجاته الاستهلاكية ، كما يصدر إلى إسرائيل أكثر من 70% من المنتجات السلعية ، وحوالي 50% من قواه العاملة ،ورغم تـلك العـلاقة إلا أن إسرائيل اعتمدت سياسة الإغلاق للأراضي الفلسطينية، فقد أغلقت منذ توقيع اتفاق اوسلو عام 1994 وحتى عام 1997 الضفة الغربية أكثر من 313 يوما ، وأغلقت قطاع غزة في الفترة نفسها أكثر من عام كامل ، وهذه السياسة كلفت الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ثلاثة مليارات دولار ، وهو ضعف المبلغ الذي قدمته الدول المانحة للسلطة".[45]

لكن بالمقابل فقدت إسرائيل " خلال العقود الأربعة الماضية نحو 40 مليار دولار اميركي من الصادرات المحتملة بسبب المقاطعة العربية ، وتغير كل ذلك منذ رفع تلك المقاطعة ، فقد أقامت أكثر من عشرين دولة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في سنة 1994 ، وازداد العدد لاحقا " ومن هنا لم تخسر إسرائيل من اتفاق اوسلو بل كسبت الكثير سياسيا واقتصاديا.[46]

غير أن معظم من تحدثوا عن مسألة حل السلطة الفلسطينية، تناولوا القضية من بعدها الاقتصادي، في حين أن أزمة الاحتلال ستكون اكبر سياسياً وقانونياً، فالمسؤولية ستكون بضم فلسطينيي الضفة وغزة قانونياً إلى إسرائيل كمواطنين ولو من الدرجة الثانية كما هم فلسطينيو الخط الأخضر، وهذا يعتبر كابوساً حقيقياً بالنسبة لصانع القرار الإسرائيلي، لان ضم الأراضي هو الهدف وليس السكان، فمثل ذلك الضم يعني كارثة ديمغرافية واستراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

---

[45] قريع، احمد. مرجع سابق.ص 107.

[46] بشارة ، مروان.2003.**فلسطين/ إسرائيل سلام أم فصل عنصري**.بيروت:دار الكتاب العربي.ص 141.

فبعد مرور ثماني سنوات على انقضاء الفترة الانتقالية التي حدد سقفها بعام 1999، دون الخوض في مفاوضات الحل النهائي التي كان من المفترض أن تحدد ملامح الدولة الفلسطينية ، وتحسم الملفات المعقدة كالقدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات، ظل الموقف على حاله بل ازداد تعقيداً بانهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في العام ذاته، وإقدام إسرائيل على تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية ومحاصرة ومن ثم اغتيال رئيسها الراحل ياسر عرفات مروراً بتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات وتوسيع المستوطنات وانتهاء ببناء جدار الفصل العنصري الذي " التهم 349 ألف دونم تمثل ما نسبته 14% من مساحة الضفة الغربية ، حيث يتوقع أن تصل مساحة الأراضي التي سيصادرها الجدار في مراحله النهائية ما نسبته 42% من مساحة الضفة الغربية إلى جانب تهديده لخمسة وخمسين ألف فلسطيني من القدس سيصبحون خارج الجدار ". [47]

لقد كرست إسرائيل نظام فصل عنصريا في الأراضي الفلسطينية عبر فصل الضفة عن قطاع غزة، وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني بالجدران، وتقسيم الضفة الغربية إلى خمسة كانتونات للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة .

وبما أن الحديث الذي تسوقه إسرائيل الآن، هو دولة فلسطينية في حدود مؤقتة أو حكم ذاتي موسع ، وبما أن الحلول الانتقالية أثبتت عقمها، وبما أن إسرائيل تعاملت مع السلطة الفلسطينية كدولة أو كيان مستقل، ووضعت الجدار العنصري فاصلاً بينها وبينه مع إبقاء الاحتلال قائماً خلف الجدار إلى جانب الاستيطان الذي ينهش جسد تلك الأرض، فان مبرر تلك الخطوات الإسرائيلية هو وجود سلطة للفلسطينيين، أو امبرطورية شكلية، لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً، فهي سلطة مشلولة لأنها مقيدة وخاضعة للاحتلال الذي ينتهك سيادتها صباح مساء، وهي غير قادرة على حفظ الأمن الداخلي وصد العدوان الخارجي، مثلما أنها عاجزة عن إعالة شعبها أو توفير الرواتب لموظفيها المدنيين والعسكريين، بل إن الأكثر من ذلك أنها لا تقوى على تسيير أمور وزاراتها.

وعند حدود هذا الواقع كان لابد للسلطة الفلسطينية من الإقدام على إعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار 1999 ، لإن هذا الحل " يحول ما تبقى من المسألة الفلسطينية، القدس، اللاجئين، الأرض المتبقية تحت السلطة الإسرائيلية والمستوطنات، إلى صراع دائم أو خلاف

---

[47] المركز الصحافي الدولي.2004.جدار الفصل العنصري.استرجعت بتاريخ 15/6/2007.

3 - www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/2004/February/205.html

بين دولتين احداهما كاملة السيادة والثانية تدعي السيادة ولا تملكها، سرعان ما سيتحول إلى صراع من اجل الاعتراف وصراع على الحدود".[48]

وليس لحل القضية الفلسطينية سوى أربعة سيناريوهات ، أسهلها صعب ، إذ يواجه الفلسطينيون خيارا من بين أربعة هي : خيار الدولة المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 ، أو خيار الانفصال الأحادي عن الفلسطينيين مثلما فعلت إسرائيل في قطاع غزة عام 2005 ، أو خيار الدولة ثنائية القومية ، وأخيرا الخيار الأردني ، والا ستبقى القضية الفلسطينية مستعصية على الحل ، وسيبقى مشهد بقاء السلطة الفلسطينية التي لا يمكنها أن تتطور إلى دولة مستقلة إلى أمد غير محدد ، وعائقا أمام حل القضية الفلسطينية ، لان ما تريده إسرائيل هو حكم ذاتي موسع وليس دولة كاملة السيادة .

## الباب الثاني
## خيار الدولة المستقلة

تعتبر الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 ، هي الهدف الأساس للنضال الفلسطيني على مدى العقود الماضية ، في حين تعتبرها إسرائيل تهديدا لوجودها.

وتنبع قوة فكرة إقامة الدولة الفلسطينية من أنها تجد سندا قانونيا ودوليا لها ، يتمثل في قرار التقسيم رقم (181) الصادر في عام 1947 ، والذي أعطى اليهود 55% من ارض فلسطين التاريخية .

[48] شفيق، منير . **من اتفاق اوسلو إلى الدولة ثنائية القومية** . عمان : دار الشروق. 1999 . ص 44 .

إلا أن حرب عام 1948 غيرت الوقائع على الأرض ، حيث لم يتبق من الكيان الفلسطيني سوى الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تشكل قرابة 21% من مساحة فلسطين التاريخية .

لكن إعلان قيام الدولة الفلسطينية الذي صدر في الجزائر عام 1988 ، " حظي باعتراف ما يربو على المئة دولة من دول العالم ، وذلك على اعتبار أن عناصر الدولة التي يتطلبها القانون الدولي في الوحدة المعنية لتكتسب صفة الدولة من شعب وإقليم وحكومة متوافرة في الحالة الفلسطينية".[49]

ومنذ قمة الرباط عام 1974 التي اعترفت فيها الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ،ظل خيار الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل فلسطين التاريخية يشكل هاجسا للفلسطينيين الذين قدموا الشهداء وخاضوا الثورات والانتفاضات المتعاقبة من اجل ولوج يوم التحرير والانعتاق من الاحتلال.

غير أن الأحداث التاريخية المتعاقبة والتي لم تكن تصب في مصلحة الفلسطينيين في كثير من الأحيان ، قادت إلى إحداث تحول في الفكر الفلسطيني المقاوم ، خاصة بعد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان عام 1982 ، على خلفية الاجتياح الإسرائيلي لذلك البلد ، وإبعاد الثورة عن الأرض اللبنانية وعن حدود الوطن وتشتيتها في أصقاع الأرض.

لقد أدركت منظمة التحرير الفلسطينية أن خيار المقاومة المسلحة من خارج حدود الأراضي الفلسطينية لم يعد ممكننا بفعل الجغرافيا ، بعد أن اتخذت من تونس مستقرا لها ،ولذلك تشبثت بالانتفاضة الأولى التي اندلعت بشكل عفوي عام 1987 ، ودخلت على خطها أملا في أن تشكل تلك الانتفاضة نافذة جديدة تقود إلى تخليص المنظمة من أزمتها الراهنة ، لتأتي وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر ، لتؤسس لمرحلة جديدة من العمل الفلسطيني معلنة "التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته ، وأنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على

[49] تهامي ، احمد.1999.**الدولة الفلسطينية: تحديات البنية وحسابات التوقيت.السياسة الدولية**،ع.136:ص 155-157.القاهرة:مؤسسة الأهرام.

العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل".

ورافق التحول في الموقف الفلسطيني تحول في الموقف الاميركي ، نحو إيجاد حل للقضية الفلسطينية ،حيث شهد عام 1989 حوارا فلسطينيا اميركيا كان من نتائجه رعاية أميركا لمؤتمر مدريد ومن ثم اوسلو ، وممارسة دور الشريك الفاعل في مفاوضات واي ريفر ، وزيارة الرئيس الاميركي السابق بيل كلنتون إلى قطاع غزة وإلقائه خطابا أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي التأم لتعديل الميثاق عام 1998 ، وقد تعزز الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية في " الرسالة الخطية التي بعث بها الرئيس كلنتون إلى الرئيس عرفات في نيسان 1999، كما تعزز الموقف الأوروبي الداعم للحق الفلسطيني قبل ذلك ومنذ إعلان البندقية في عام 1981 والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني غير المشروط في تقرير مصيره ، وجرى تأكيد ذلك عام 1999 في برلين عبر مشروع القرار الذي أعده وزراء خارجية الدول الأوروبية الخمسة عشر آنذاك".[50]

ورغم الانحياز الاميركي لإسرائيل ، إلا أن " الولايات المتحدة لا تزال تعتقد بقوة بان السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، كما أن حلا كهذا يجب أن يوفر الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، واي شيء غير ذلك سيفشل أمام الامتحان المزدوج للعدالة والأمن".[51]

إن الرؤية الاميركية لمبدأ الدولتين قد تم التأكيد عليها في خارطة الطريق التي تحولت الى قرار صدر عن مجلس الامن الدولي حمل رقم (1515) ، وهي خطة أعدتها وتبنتها اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي أعلن عنها في 30/4/2003 ، رغم أن الرئيس الاميركي جورج بوش كان "أوضح في خطابه في 2/10/2001 ، أن قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من الرؤية الاميركية ما دام حق إسرائيل محترما في الوجود".[52]

---

[50] قريع ،احمد.مرجع سابق . ص 111.

[51] العثمان، عثمان.2003.**مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**.بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.ص 214.

[52] عبد الكريم ، قيس وآخرون.2004. **خارطة الطريق إلى أين.بيروت**: دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر.ص 12.

لقد قدم الجانب الفلسطيني كل أوراقه بسخاء إلى إسرائيل دون مقابل ، وتم تعديل ميثاق المنظمة عبر تصويت المجلس المركزي الذي اجتمع في غزة بحضور الرئيس كلينتون عام 1998 .

ورغم كل ما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات لإسرائيل أملا في تحقيق السلام ،إلا أن انتفاضة عام 2000 أثبتت انه لايمكن أن تكون هناك تسوية سلمية عادلة وشاملة ، ما لم يتم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967 ، وان الحلول الجزئية أو المؤقتة لا تقود إلى التهدئة أو السلام ،حيث إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 28/9/2000 لم يكن فقط بسبب دخول ارئيل شارون باحات المسجد الأقصى المبارك، بل إن الخلل يكمن في أن الأوضاع التي كانت سائدة قبل الانتفاضة كانت تتويجا لتراكمات سلبية على مدار مرحلة اوسلو كلها مما جعل من فعلة شارون مجرد الشرارة التي قادت إلى الانفجار.

ومن هنا فان تنكر إسرائيل للحقوق الفلسطينية كاملة بدد فرص السلام ، على عكس الموقف مع مصر والأردن، إذ " إن الذي جعل إمكانية إبرام اتفاقيتي السلام الإسرائيلية المصرية عام 1979 ، والإسرائيلية الأردنية عام 1994 ، هو قبول إسرائيل بإعادة الأراضي كاملة إلى أصحابها " ، وهو أمر غير مطروح على الفلسطينيين من قبل إسرائيل ، مثلما انه أمر غير مقبول على الإسرائيليين.[53]

لقد ظلت المنطقة أسيرة قضية فلسطين ، والصراع الذي أثارته بين العرب وإسرائيل ، لأكثر من نصف قرن.

وفى المقابل نجحت إسرائيل في استثمار الصراع على فلسطين وفى مواجهة العرب لبناء كيان قادر على التطور والإنجاز والاندماج في العالم والارتباط بمنجزات ثورته المعرفية والاتصالية. ففي الوقت الذي يرتبط فيه مستقبل المنطقة بقضية فلسطين ، تبدو القضية نفسها محيرة في تصور مسارها المستقبلي في السنوات القادمة ، والسيناريوهات المحتملة لتطورها ، ويساعد على ذلك ضعف الاهتمام بالدراسات المستقبلية في العالم العربي ، وخصوصا من الناحية المنهجية.

---

[53] عبد المجيد، وحيد .2001. **مستقبل القضية الفلسطينية**.استرجعت بتاريخ 16/7/2007.

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB103.HTM - 24k

وكان من الطبيعي أن يزداد الميل إلى سيناريوهات وتصورات أكثر تفاؤلا بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وخلال مرحلته الأولى التي امتدت حتى اغتيال اسحق رابين في نوفمبر 1995 ، كما كان مفهوما أن تتقدم السيناريوهات والتصورات المتشائمة تدريجيا منذ انتخابات 1996 في إسرائيل ، ثم تتراجع لتفسح الطريق أمام موجة متفائلة بعد انتخابات 1999 وقبل مفاوضات كامب ديفيد.

أما وقد أظهرت هذه المفاوضات أن الفجوة أوسع مما تصوره كثيرون ، فقد سادت سيناريوهات وتصورات شديدة التشاؤم عقب إخفاقها ، وبدا فيما بعد أن فرصة جديدة للعملية السلمية تتشكل في نهاية العام 2004 ومطلع العام 2005 ،بعد خمس سنوات طاحنة من الانتفاضة أفقدت الجانبين الثقة ببعضهما البعض ودمرت جسور المحبة والسلام التي بناها البعض من خيالاته ووهمه ، بالرغم من أنها تنطوي على تطور لا سابق له ، وهو انسحاب إسرائيل من أرض فلسطينية في قطاع غزة ، فهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الانسحاب منذ بداية الصراع ، غير أن هذا الانسحاب كرس الفكرة التي أثبتت عملية أوسلو سلامتها ، وهي أن في الإمكان التوصل إلى حلول انتقالية أو مؤقتة ، ولكن ليس إلى حل نهائي .

لكن الضفة الغربية ظلت مستعصية على الحل الوسط بمقدار ما يبدو قطاع غزة قابلا لهذا الحل ، فالقطاع يقع خارج الحدود الأيديولوجية التقليدية في الفكر الصهيوني ، بخلاف الضفة ، كما أنه بكثافته السكانية الهائلة وظروفه الاجتماعية التي تجعله منتجا للغضب ومن ثم المقاومة كان عبئا على إسرائيل منذ أن استولت عليه.

أما الضفة الغربية فهي على العكس ، لا يقبل أي من الأحزاب والقوى الرئيسة الانسحاب من الضفة كاملة ، ففي كامب ديفيد عام 2000 كان المفاوض الإسرائيلي غير مستعد للانسحاب من من كامل الضفة ، ووضع شروطا تجعل الدولة الفلسطينية منزوعة السيادة تقريبا ، وهكذا يبدو طريق الحل النهائي مسدودا في الأمد القصير على الأقل.

ومما يؤكد صحة ذلك هو انهيار مفاوضات كامب ديفيد التي جرت عام 2000 بين الوفدين الفلسطيني برئاسة الرئيس عرفات ، والإسرائيلي برئاسة أيهود باراك رئيس الوزراء آنذاك ، تحت رعاية الرئيس الاميركي السابق بيل كلنتون ، والتي اقترح فيها باراك " أن يعيد

للفلسطينيين 90% من الضفة الغربية وكامل قطاع غزة ، ولم يطالب بالمقابل سوى بضم ما مساحته 10% من الأراضي التي تتركز فيها الكتل الكبيرة من المستوطنات حيث يقيم 150,000 إسرائيلي" .[54]

وقد استندت مقترحات باراك في كامب ديفيد إلى " وثيقة عرفت باسم تفاهمات بيلين-ابومازن، وتم إنجاز هذه الوثيقة اثر مفاوضات سرية مكثفة جرت في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني / نوفمبر 1995 ، قبل بضعة أيام فقط من قيام طالب يهودي في كلية الحقوق باغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين ، قدم الخطاب الإسرائيلي تلك التفاهمات بوصفها تنازلات ضخمة، لم يكن أي رئيس وزراء إسرائيلي سبق باراك مستعدا لقبولها ، ومع ذلك فان تفاهمات بيلين- أبو مازن هي في واقع الأمر وثيقة مخجلة تبقي على المستوطنات كلها كما هي دونما

تفكيك أو إخلاء ، وقد نصت الوثيقة التي قدمها يوسي بيلين الذي كان وزيرا للعدل إلى اجتماع الحكومة الإسرائيلية على أن تنسحب إسرائيل من 90 إلى 95 بالمئة من الضفة الغربية وتبقي حوالي 130 مستوطنة تحت السيادة الإسرائيلية وتظل 50 مستوطنة أخرى ضمن حدود الدولة الفلسطينية ، كما يبقى الجيش الإسرائيلي في مواقعه في وادي نهر الأردن الذي سيخضع للسيادة الفلسطينية ، وتعترف الدولة الفلسطينية بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل ، في حين تعترف إسرائيل بان الجزء من تلك المنطقة التي كانت تعرف بالقدس قبل حرب الأيام الستة ، والتي تتجاوز المنطقة التي ضمتها إسرائيل في العام 1967 ، سوف يكون عاصمة الدولة الفلسطينية وتمنح السيادة على جبل الهيكل(مجمع الأقصى) للدولة الفلسطينية" .[55]

وفي مفاوضات منتجع طابا المصري عام 2001 ، التي استؤنفت من النقطة التي كانت توقفت عندها مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 ، أعيد إحياء أفكار ورؤية كلنتون للحل ، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بأهمية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للعيش في قطاع غزة بأكمله ومعظم الضفة الغربية ، واقترح كلنتون أيضا " أن تشمل القدس العاصمتين المعترف بهما دوليا لكل من دولة فلسطين وإسرائيل ، وأوصى باقتسام السيادة في القدس الشرقية حيث يصبح ما هو يهودي إسرائيليا ، ويصبح ما هو عربي فلسطينيا من اجل فسح المجال لبقاء

---

[54] راينهايت،تانيا.2004.**إسرائيل/فلسطين سبل إنهاء حرب 1948 بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام**.دمشق: دار الفكر .ترجمة رنده بعث ورشا الصباغ.ص 37.

[55] المرجع السابق. ص 44-45.

المدينة مفتوحة وغير مقسمة " ، إلا أن إسرائيل كانت السباقة للرفض لأنها تريد حكما ذاتيا موسعا للفلسطينيين ، واتفاقات مرحلية طويلة المدى.[56]

ولم يكن هناك استعداد إسرائيلي للانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، " إذ كان بامكان إسرائيل ضم بعض مستوطنات الضفة الغربية المجاورة مباشرة لحدود 1967، لان المفاوضين عن السلطة الفلسطينية قد أوحوا ضمنا أن بامكانهم قبول تعديلات حدودية ضئيلة تجعل حوالي 50% من المستوطنين بالمقارنة مع نسبة 80% التي طلبها باراك داخل إسرائيل ، بشرط ألا تشمل الإضافات الأعداد الكبيرة للقرى الفلسطينية ، وان يتم تعويض الأراضي الفلسطينية بأراض من إسرائيل مماثلة لها من حيث الحجم والنوعية".[57]

ومن خلال مفاوضات كامب ديفيد اتضح أن الإسرائيليين غير مستعدين لتسوية تاريخية مع الفلسطينيين ، لكنهم لم يدركوا بعد ذلك أن تعزيز الفصل العنصري لن يقود إلا إلى كيان ثنائي القومية في نهاية المطاف ، حيث كانت أكثر القضايا شائكية في تلك المفاوضات هي قضية القدس " التي يعيش فيها 27 ألف فلسطيني و ألفا يهودي فقط في البلدة القديمة".[58]

إن حقيقة ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد ، يؤكد أن مستقبل الحل القائم على إعادة الحقوق كاملة للفلسطينيين ،لم يعد مدخلا للسلام من قبل إسرائيل ، إذ أن أفضل ما عرضه الإسرائيليون بالنسبة لقضية القدس التي انهارت عندها تلك المفاوضات ، هو ما وصف بالصفقة المقدسية التي بلورها دينس روس مبعوث السلام الاميركي في المنطقة آنذاك ، والتي تنص على " سيادة فلسطينية في الحيين الإسلامي والمسيحي ، وحراسة في منطقة الحرم تحت السيادة الإسرائيلية ، وحكم ذاتي عملي تحت السيادة الإسرائيلية في الأحياء القائمة داخل البلدة القديمة ، وسيادة فلسطينية في الأحياء التي سيضمها الإسرائيليون من مناطق عام 1967 ، وقد رد الفلسطينيون بالقول : لن نقبل باستبدال الاحتلال بالسيادة الإسرائيلية " [59]

---

[56] بشارة ، مروان.مرجع سابق.ص 126.

[57] سليتر،جيروم.2002.**انهيار العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية أين الخلل؟**أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ع 45.ص 37.

[58] بشارة،مروان.مرجع سابق.ص 96.

[59] شير ،جلعاد.2002.**قاب قوسين أو أدنى من السلام/تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد(2)**.ترجمة بدر عقيلي.عمان:دار الجليل للنشر.ص 244.

لقد أراد الاميركيون والإسرائيليون تفصيل الحل على المقاس الإسرائيلي ، وبالشكل الذي يلبي احتياجات إسرائيل الأمنية ، على حساب الحقوق الفلسطينية سواء بالنسبة للقدس أو الحدود أو الأراضي أو رفض عودة اللاجئين.

فالذي قدمه باراك من مقترح بشأن القدس هو ، " استعداده لمنح الفلسطينيين حكما بلديا محدودا ، مع إدارة مشتركة خاصة في البلدة القديمة تحت السيادة الإسرائيلية ، حيث رأى أن هناك أهمية عليا لضمان حق اليهود في الصلاة في منطقة الحرم وفي ألاماكن المسموح بها حسب عقيدتنا".[60]

هذا الموقف يستند فيه غلاة التطرف في إسرائيل الذين يطالبون بوجوب سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والقدس بأكملها إلى" أنهم عندما لا يتمكنوا من إيجاد سند من التوراة لمطالبهم فإنهم يحولون جدلهم إلى الاعتماد على التاريخ الحديث فيشيرون إلى أن كلا من تصريح بلفور وصك الانتداب الصادر

من عصبة الأمم يقولان بان الوطن القومي اليهودي يجب أن يشمل كل فلسطين كما كانت موجودة في سنة 1917 ، بوصفها إقليما تركيا وان شرق الأردن قد أخذه فيما بعد ونستون تشرتشل وأعطاه للأمير عبد الله ، ولذلك فإنهم يجادلون بأنهم إنما يتوطنون في اقل مما وعد العالم اليهود به بعد الحرب العالمية الأولى" مما يؤكد عدم وجود استعداد إسرائيلي لإعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الفلسطينيين.[61]

إن من مقومات قيام أية دولة هو أن تتمتع بأربعة عناصر ، وهي الشعب والأرض والسيادة والسلطة ،ومن بين العناصر الأربعة لا يتمتع الفلسطينيون إلا بعنصر واحد وهو الشعب، حيث لا توجد سيادة ولا سلطة حقيقية ، فيما الأرض لم يتبق منها ما يحتضن الدولة الفلسطينية بسبب أن أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 متناثرة في ثلاث جزر هي القدس وقطاع غزة والضفة الغربية المجزأة هي الأخرى إلى معازل وكانتونات ، ولم يتبق منها سوى 42% من مساحتها الإجمالية ، مما جعل التواصل الجغرافي أمرا معدوما بشكل يفقد الدولة المنشودة أهم عناصرها وهي الوحدة الجغرافية.

---

[60] المرجع نفسه.ص 266.

[61] جيللون، فيليب .(د.ت.ن).**أنا صهيوني: وأطالب بدولة للفلسطينيين**.القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر.ترجمة عبد العظيم حماد.ص 18.

إن الأساس القانوني للدولة الفلسطينية مستمد من الحق الأصيل والثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره انطلاقا من قرارات الشرعية الدولية ، لاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 والقرار رقم 194 وهما القراران اللذان كانا شرطا لقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة مقابل اعترافها بهما ، إضافة إلى إعلان الاستقلال عام 1988 الذي لاقى اعترافا من أكثر من مئة دولة في العالم ، مثلما أن البيئة الإقليمية والدولية أصبحت مهيأة لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما أكده الرئيس الاميركي جورج بوش الابن في أكثر من مناسبة ، وما بات يعرف برؤيته لمبدأ الدولتين ،ليطرح التساؤل عن أية ارض يتم الحديث لإقامة الدولة الفلسطينية ؟ فالأرض غير محددة ، **وحدود الرابع من حزيران غير مقدسة** وهو ما تم التفاهم عليه بين بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارئيل شارون ، والضفة الغربية لن يبقى للفلسطينيين منها سوى 42% ، فيما القدس مقتطعة ومضمومة لإسرائيل .

والتقت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية بما فيها كاديما والعمل والليكود في برامجها الانتخابية على معظم القضايا الحساسة المتعلقة بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين ، مثل "رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة سنة 1948 "إسرائيل ، وبقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لـ"إسرائيل ، ورفض الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967 ، وإبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وإتمام بناء الجدار الفاصل".[62]

إن الدولة الوحيدة في العالم التي لم تحدد حدودها هي إسرائيل ، وجعلتها تتمدد على حساب جيرانها من الدول العربية حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1978 واتفاقية وادي عربه مع الأردن عام 1994 ، في حين أن الوضع مع الفلسطينيين ظل محل خلاف ولم تلتزم إسرائيل بمشروع التقسيم لعام 1947 ولا حتى بخط الهدنة لعام 1949 الذي يختلف عن حدود التقسيم ، لان حدود التقسيم تعطي الفلسطينيين أراض اكبر، فيما يشكل جدار الفصل العنصري الذي أنشأته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية عقبة كأداء في طريق الدولة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي يشهد فيه الكون حمى العولمة التي أنهت الحدود وأزالت العقبات والقيود ،وانهيار سور برلين ، عاد المشهد بصورة أسوا بوضع إسرائيل الفلسطينيين في

[62] صالح،محمد.2007.**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** .بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.ص 4.

سجون عبر الجدار الذي بدأت حكومة "أرئيل شارون" بتاريخ 23/6/2002، ببنائه على امتداد طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، بدعوى منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل.

ويشكل الجدار امتدادا للمشروع الاستيطاني ووجها جديدا لمصادرة الأراضي الفلسطينية ، إذ أن هدف بنائه هو نهب الأراضي الفلسطينية، حيث يمتد على طول 620 كيلومتراً – أي ضعف طول حدود الهدنة لعام 1967 أو ما يسمى "الخط الأخضر"- الممتد بين الضفة الغربية وإسرائيل بعد توقيع اتفاقية رودس عام 1949 بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وبلغ طول الخط نحو 350 كم ، أما سبب الزيادة في طول الجدار فيعود إلى كثرة التعاريج والالتواءات الناتجة عن التداخل بين المدن والقرى الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بعد احتلالها لهذه الأراضي في أعقاب حرب عام 1967 ،إذ يتوغل الجدار أحياناً إلى عمق يصل إلى 20 كم داخل الأراضي الفلسطينية، كما هو الحال في منطقة سلفيت ، حيث أقامت إسرائيل مستوطنة أرئيل التي قررت الحكومة الإسرائيلية ضمها داخل الجدار.

ويمتد الجدار من شمال الغور حتى قرية سالم في محافظة جنين شمال الضفة الغربية ،ثم إلى الشرق من الخط الأخضر غرب الضفة الغربية ، حتى أقصى جنوب محافظة الخليل في جنوب الضفة ، وقد استولى في مرحلته الأولى على حوالي 124 ألف دونم ، مما يمثل 2% من مساحة الضفة الغربية الكلية.

وأخذت سياسة الفصل العنصري أشكالا عدة منها تركيب بوابات حديدية على جدار الفصل، لفصل السكان الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية ومراعيهم، ولكي يصلوا لهذه الأراضي يتوجب عليهم الحصول على عدد من التصاريح من سلطات الاحتلال ليستطيعوا المرور عبر هذه البوابات، مثلما هو عليه الحال في منطقة قلقيلية شمال الضفة الغربية ، الأمر الذي يفند مزاعم إسرائيل بان هدف الجدار امني وليس سياسيا من خلال فصله الفلسطينيين عن بعضهم البعض ، وليس فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين.

إن نظام الجدار الفاصل يتكون من سلسلة من العوائق تمتد بموازاة خط الهدنة المعترف به دولياً عام 1967 والمعروف بـ"الخط الأخضر"، وتتكون هذه السلسلة من جدران أسمنتية، وخنادق عميقة، وأنظمة مراقبة إلكترونية، وأسيجة مكهربة.

إن أخطر مراحل الخطة الإسرائيلية هو "غلاف القدس" والذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى سلب وضم " حوالي 20% من الأراضي الفلسطينية، وعزل حوالي ربع مليون مواطن فلسطيني عن بقية الأراضي الفلسطينية، وسيسمح لهم فقط بالتنقل ما بين البلدات المعزولة داخل الجدار وخارجه، بعد حصولهم على التصاريح اللازمة لذلك من سلطات الاحتلال ".[63]

وسيمتد جدار الفصل العنصري في نهايته على مسافة 620 كيلومتراً على طول وعبر الضفة الغربية، وبذلك سيفصل الأراضي الفلسطينية ويحولها إلى مجموعة من المعازل والجيوب الصغيرة، وبالتالي سيحاصر 12500 عائلة فلسطينية خلفه.

و سيقسم الجدار الأراضي التي كانت تحت السيادة الوطنية الفلسطينية إلى ثمانية كانتونات تتكون من 64 غيتو صغيرا ، بأسلوب يذكر بالغيتوهات اليهودية في بولندا وألمانيا إبان النظام النازي، وهذه المنطقة التي ستكون تحت السيادة الفلسطينية ، ستضم فقط 54.7% من الأراضي التي يجب أن يسيطر عليها الفلسطينيون حسب اتفاقية أوسلو للسلام عام 1993، وبالتالي فإن الجدار سيضم على أرض الواقع 45.3% من الأرضي الفلسطينية لإسرائيل.انظر الملحق رقم ( 3).

أما بالنسبة لمجموع الأراضي الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها لصالح الجدار، فإن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى فقدان 187,000 دونم من الأراضي الفلسطينية لصالح بناء الجدار، موزعة ما بين المحافظات الفلسطينية، سواء كانت أراضي حكومية أم خاصة، حيث إن محافظة قلقيلية الأكثر تعرضاً للخسائر جراء بناء جدار الفصل العنصري ،فيما بلغ مجموع التجمعات السكانية الفلسطينية التي تأثرت بسبب الجدار الفاصل بشكل مباشر 84 تجمعاً في عدد من المحافظات الفلسطينية.انظر الملحق رقم (4).

[63] المركز الصحافي الدولي.مرجع سابق.

وبمناسبة الذكرى الأربعين للنكسة صدر تقريران ،أحدهما عن منظمة العفو الدولية (أمنسي) ، والآخر عن مكتب التنسيق في الأمم المتحدة للأعمال الإنسانية (OCHA) ، حيث اظهرا أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية يجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للعيش ومستمرة أمراً خيالياً.

وبحسب تقرير أل (OCHA) فإن" 45-47% من مجموع 5600 كم مربع من أراضي الضفة محرّمة على الفلسطينيين أو مسموحة بموجب تصريح خاص ، وذلك بسبب وجود المستوطنات أو تمركز الجيش أو إعلانها محميات طبيعية ، إضافة إلى أن معدل نمو المستوطنات السنوي هو 5,5% ، وهذا يعادل حجم ركاب باصين ممتلئين يضافا كل يوم إلى 450000 شخص تمركزوا فعلياً ، أي ثلاث مرات معدل النمو الطبيعي للدولة اليهودية ، وإن الأمل في انقلاب الوضع أو هدم المستوطنات هو أمل خيالي ، وهذا معناه أن إقامة دولة فلسطينية كما عبّر جورج بوش في رؤياه في 24 حزيران 2002 وكما تردد الحكومة الإسرائيلية هو وهم من الصعب أن يتحول إلى حقيقة".[64]

ان بناء جدار الفصل العنصري لم يقتصر على الجهة الغربية من الضفة الغربية بل امتد أيضا إلى الجهة الشرقية ، لخلق منطقة أمنية شرقية على طول الغور" بمساحة 1237 كيلو متراً مربعاً أي ما يعادل 12.9% من مساحة الأراضي الفلسطينية ، بحيث تضم هذه المساحة 40 مستعمرة إسرائيلية ومنطقة أمنية غربية بمساحة 1328 كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل 23.4% من مساحة الأراضي الفلسطينية ـ هذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان 45.3% من مساحة الأراضي الفلسطينية، ويخلق منطقة ثالثة تبلغ مساحتها 54.7% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى ستقسم إلى 8 مناطق و 64 معزل "غيتو" فلسطيني".[65]

---

[64] ريشار ،ميشيل. **إمكانية قيام دولة فلسطينية** . 2007. استرجعت بتاريخ 5/7/2007 .

www.voltairenet.org/article148985.html - 43

[65] منظمة العفو الدولية (أمنستي).**العيش مع الاحتلال**.2007.استرجعت بتاريخ 10/7/2007.

- www.abrar.org.uk/ara/index.php?show=news&action=article&id=4748 - 43k

إن سرد تلك الحقائق يدلل على أن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 ، لم يعد خيارا واقعيا في ظل الحقائق والوقائع على الأرض وسياسة الأمر الواقع التي انتهجتها إسرائيل .

فجدار الفصل العنصري الذي تبنيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي يرمي إلى السيطرة على 45.3% من مساحة الضفة الغربية، فيما سيحول الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات معزولة ترتبط مع بعضها البعض إما بأنفاق أو جسور في أحسن الأحوال.

أما قطاع غزة فسيبقى مجرد كيان منفصل أو سجن كبير ، تفصله عن الضفة الغربية الأراضي الإسرائيلية ، على أن يتم ربط رئتي الوطن مع بعضهما البعض بنفق أو سكة حديد أو ممر امن تغلقه إسرائيل متى شاءت تحت ذرائع الأمن.

وأما الجزء الثالث من الأراضي المحتلة فهو القدس التي أسقطتها إسرائيل من أجندة المفاوضات ، وأعلنتها العاصمة الموحدة لها عام 1980 ، إذ تبدو صورة الحل بالنسبة لها هي تامين دخول الفلسطينيين للاماكن الدينية لتأدية العبادات فيها.

وبعد تلك الصورة القاتمة يبقى السؤال أين هي الدولة الفلسطينية وما هي مقومات قيامها؟ مما يدفع باتجاه إسقاط خيار الدولة على حدود الرابع من حزيران 1967 ، إلا إذا أريد تسميتها إمبراطورية المعازل.

إن حالة اللاحرب مع الفلسطينيين هي كحالة اتفاق تتضمن برأي ارئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، دولة فلسطينية "في حدود اتفاق واي ريفر، تضاف إليه إعادة الانتشار الثالثة، لتصل إلى 42% من الأرض باتفاق ونتيجة مفاوضات، أي ليس من طرف واحد ".[66]

[66] المركز الصحافي الدولي.مرجع سابق.

وتكون هذه الدولة مقيدة محددة ومنزوعة السلاح ، ولها قوات شرطة فقط مع السلاح اللازم للحفاظ على الأمن، وتحافظ إسرائيل لسنوات طويلة على حدودها الخارجية، على ألا توقع دولة كهذه على تحالفات مع دول معادية لإسرائيل، ومن حق إسرائيل الطيران في أجوائها.

وبالعودة إلى جذور أفكار شارون في الكيان الفلسطيني المستقبلي ،فقد أيّد فكرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن، وجعلهما محور أفكاره السياسية المتشعبة في القضية الفلسطينية خاصة بعد حرب لبنان 1982 والتي فشل فيها بتهجير الفلسطينيين إلى الأردن بالتواطؤ مع المليشيات اللبنانية المعنية بتهجيرهم.

وبينما كان الهجوم الإسرائيلي على لبنان في أوجه عام 1982 كان شارون قد فضح العلاقة بين تلك الحرب وخطة الحكم الذاتي من كامب ديفيد ، حيث صرح في مؤتمر صحفي يوم 21 حزيران 1982 قبل انقضاء أسبوعين على بدء الحرب:"على سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة أن يفهموا الآن انه لا يوجد الآن سواهم من يحل لهم مشاكلهم ، تفهم العديد من الشخصيات كما يفهم السكان حاليا إن الطريق إلى السلام هو مفاوضات مباشرة بينهم وبين إسرائيل ، هذه القضية متعلقة معلقة إلى أن يتضح إلى أي مدى يقطع رأس م.ت.ف ، أنا اعتقد أن عرب يهودا والسامرة وغزة سوف يجرون مفاوضات، وفي الأيام القادمة بعد أن تهدأ الجبهة سوف نبدأ بهجوم سلام على غرب المناطق في محاولة لإيجاد اتصال مركز معهم من اجل الحوار لإقامة حكم ذاتي ، اوتونوميا".[67]

وخلافا لما يعتقد البعض فان شارون قصد أن الأردن هي الدولة الفلسطينية ، ولكن ليس بالضرورة بمعنى تغيير النظام السائد في المملكة الأردنية، فلا يهمه أن تكون الدولة الفلسطينية مملكة هاشمية طالما وجد الفلسطينيون في الضفة والقطاع تعبيرهم فيها.

ويدرك شارون أن الدولة الفلسطينية بالمواصفات التي يقصدها والتي طرحها رسميا لأول مرة في خطابه في اللطرون عام 2001 قبل أن يطرحها بوش لا يمكن أن تعيش إلا من خلال علاقة مع شرق الأردن، وهذا هو الأساس: أن يتم الفصل الديموغرافي مع إسرائيل السيادية

[67] **رسائل بوش وتصريحاته**. 2004. استرجعت بتاريخ 12/7/2007 ?www.palvoice.com/forums/showthread.php t=18603 - 41k

بشروطها الأمنية والتاريخية ، وان تكون العلاقة السيادية مع شرقي الأردن ، ولذلك وقال شارون في مرحلة مبكرة عام 1980 داعيا الملك حسين إلى لقاء مباشر:" لم اقل انه يجب تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وإنما أن الأردن هو دولة فلسطينية، 60% من سكانها فلسطينيون" والقصد هو انه لا يدعو إلى عمل فاعل في الأردن تغييرا أو قلبا للنظام وإنما أن تعتبر المملكة كما هي دولة فلسطينية .[68]

وحصل شارون من خلال تبادل الرسائل مع بوش في 14 نيسان 2004 على ضمانات اميركية، بشأن مسائل القدس واللاجئين وحدود الرابع من حزيران .

فالضمانات الاميركية لإسرائيل تطال الاستيلاء على القدس، وعلى أجزاء من أراضي الضفة، وعلى رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم ،وان حدود عام سبعة وستين غير مقدسة ، ثم ألحق بوش ضماناته هذه بالتشكيك بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية حتى نهاية العام 2005 وفق ما نصت عليه خطة خارطة الطريق التي أعلنت في مايو 2003، باعتبار ذلك بات أمراً غير واقعي.

لقد ولدت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية مشوهة ، فبعد اوسلو استفحل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ، " وبالرغم من اتفاق اوسلو الذي عقد مع حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين ، إلا أن هذه الحكومة شجعت خلال عام 1993 على بناء المستوطنات في قلب مدينة الخليل وجنوب جبل الخليل ، فضلا عن تشجيع المستوطنين للاستيلاء على 1243 وحدة استيطانية تم بناؤها أثناء حكومة حزب الليكود ، وهذه الخطة تهدف إلى توطين 2,6 مليون مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة".[69]

وقد تحول الاحتلال الإسرائيلي إلى نظام فصل عنصري ، فاليوم " يوجد في الضفة الغربية 190 ألف مستوطن ومثل العدد ذاته في القدس الشرقية ، فيما كان عدد المستوطنين قبل عملية السلام في مدريد 75 ألفا بما في ذلك المستوطنين في قطاع غزة " الذين تم ترحليهم عام 2005.[70]

---

[68] المرجع نفسه.

[69] أبو الدهب،رندا.1999.**المستعمرات الاستيطانية عقبة في طريق الدولة الفلسطينية**. صامد،ع.118: ص 128-137. عمان:دار الكرمل للنشر والتوزيع.

[70] بشارة،مروان.مرجع سابق.ص 158.

فقد أدخل بوش وشارون تعديلات على خارطة الطريق أهمها:

ـ "إسرائيل دولة يهودية ولليهود دون غيرهم ، لذلك لا عودة للاجئين إلى ديارهم، والتفاوض حول اللاجئين يكون للبحث لهم عن مكان سكن دائم وليقدم الفلسطينيون إعلاناً صريحاً بتخليهم عن حق العودة.

ـ القدس الموحدة (والمستوطنات المحيطة بها) عاصمة أبدية للدولة اليهودية ولا انسحاب إطلاقاً من القدس الشرقية، والتفاوض حول القدس للبحث بكيفية السماح للمسلمين بالوصول إلى أماكن العبادة فيها دون أن يشكل ذلك خطراً على الأمن الإسرائيلي، وليقدم الفلسطينيون إقراراً بتخليهم عن القدس الشرقية.

ـ العودة إلى حدود 4 حزيران (يونيو) 67 بات أمراً غير واقعي لأسباب ديمغرافية (أي وجود عشرات المستوطنات التي لا يمكن تفكيكها وترحيل سكانها إلى داخل إسرائيل) ولأسباب أمنية "، لأن إسرائيل هي المعنية برسم الحدود التي ترى فيها ضمانات أمنية لوجوده ،وان التفاوض حول الحدود هو لإبلاغ الفلسطينيين بالخارطة الجديدة للضفة ، بعد اقتطاع ما يجب اقتطاعه وضمه لإسرائيل.[71]

وبعد ذلك تشارك إسرائيل من موقع الشريك الأكبر وصاحب الحق في الفيتو، في صياغة ملامح الدولة الفلسطينية، ودستورها، وصلاحياتها السياسية، وعديد شرطتها، وما إلى ذلك من مستلزمات تحويل السلطة الحالية إلى دولة مستقلة ، تخضع في كل ملامحها لشروط وضرورات يرسم سقفها الشريك الإسرائيلي ، بحيث تكون الدولة الفلسطينية في أحسن أحوالها دولة فاقدة للسيادة والمضمون ومنقوصة بكل أبعادها ، ودولة معازل وكانتونات على جزء من الأراضي المحتلة وليس جميعها .

ولم يعد خيار الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 خيارا واقعيا في ظل المعطيات على الأرض ، فمن جهة حددت إسرائيل ملامح الدولة الفلسطينية من جانب واحد ، وحصرتها خلف الجدار الذي اقتطع أكثر من 40% من الأراضي الفلسطينية ليكمل حلقاته مع الاستيطان المستشري في الضفة الغربية والقدس ، ومن جهة ثانية أعطت إسرائيل

[71] **رسائل بوش وتصريحاته**.مرجع سابق.

لنفسها الحق ودون مفاوضات مع الفلسطينيين في أن تسقط موضوعي القدس واللاجئين من أجندة التفاوض ،ورفضت مسبقا أن تكون الحدود الشرقية للضفة الغربية خاضعة لأي سلطة غير سلطتها، وفصلت الضفة عن قطاع غزة وأعلنته كيانا معاديا ، في محاولة لمنع التواصل الجغرافي وبالتالي الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية.

## الباب الثالث

## خيار الانفصال الأحادي الجانب

إن فكرة فصل الاراضي الفلسطينية الأهلة بالسكان عن إسرائيل ليست بالجديدة ، فهي فكرة تعود إلى عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين ، وقد أسس اتفاق اوسلو بذلك لسياسة الفصل العنصري ، إذ تم فصل الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال في المناطق المصنفة (ب) و (ج) عن المستوطنين من خلال إجراءات أمنية وصلت حد منع الفلسطينيين من التنقل على طرق معينة في الضفة الغربية وحظر دخول القدس حتى لأداء العبادات.

ويغلب على أفكار رابين الهاجس الأمني فيما تغفل البعد السياسي ، وقد استخدم اسحق رابين مصطلح الفصل لأول مرة في معرض رد فعله على العملية الاستشهادية التي حدثت في أواخر شهر يناير 1995 في مفترق بيت ليد والتي أسفرت عن مقتل واحدٍ وعشرين جندياً إسرائيلياً حيث قال رابين: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الأخر الذي

نسيطر عليه وإننا سوف نصل إلى هذه الغاية إن عاجلاً أو آجلاً ، وإننا لن نعود إلى خطوط عام 1967، ولن ننسحب من القدس ولن نتزحزح عن غور الأردن".[72]

ورغم وثيقة المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية التي أعدها لمواجهة نهاية الفترة الانتقالية في مايو عام 1999 ، والتي نصت على " أن الضم الكامل أو الجزئي لمناطق من الضفة الغربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية ، كردة فعل على الإعلان عن الدولة الفلسطينية ستكون عملية مشكوك في قانونيتها " ، إلا أن إسرائيل وبعد ثلاث سنوات شرعت بعمليات الضم والتهويد عبر بناء جدار الفصل العنصري.[73]

ورغم أن خطة الفصل تغفل الجانب السياسي ، إلا أنها سيترتب أثاراً اقتصادية واجتماعية تمس السكان الفلسطينيين ،حيث بدأت حكومة رابين وما أعقبها من أربع حكومات برئاسة نتنياهو و باراك وشارون واولمرت ، بتنفيذ الخطوات الأولى لسياسة الفصل عن طريق فرض الأطواق الأمنية على الأراضي الفلسطينية ، حيث تم تقنين دخول الأفراد والمركبات بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل ، قامت بتدعيم نقاط العبور بأجهزة المراقبة وقوات الجيش ، كما قامت بالفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في كثير من الحالات.

لقد تركت هذه الإجراءات أثاراً سلبية على مجمل حركة المجتمع الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، فتدنى معدل النمو، وازدادت نسبة البطالة، وارتفع خط الفقر، وانعدم التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية ، خاصة خلال انتفاضة الأقصى عام 2000.

إن فكرة الفصل الذي كان يجري تنفيذه من خلال مشاريع الطرق الالتفافية والمناطق الأمنية العازلة، تحول إلى فكرة بناء جدار إسمنتي ، حيث إن خطة مسار الجدار تتطابق إلى حد كبير

[72] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .(د.ت.ن).**خطط الفصل الإسرائيلية**.استرجعت بتاريخ 15/7/2007.
www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/jdarazl/plan.html - 33k

[73] شفتان،دان.2004.**الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني**.ترجمة احمد أبو هدبه.ط 2.بيروت:باحث للدراسات.ص 190.

مع خارطة المصالح الاستراتيجية وغيرها من الخرائط التي قدمت في مفاوضات طابا وكامب ديفيد ، وان كان قاسمها المشترك هو أنها ترسم حدود التسوية النهائية مع الفلسطينيين ، وتكرس نظام فصل عنصريا ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، بل بين الشعب الفلسطيني نفسه ، وتحقيق الحلم الصهيوني "أرض إسرائيل الكبرى" منقوصاً منه تلك الأراضي التي لم يشملها جدار الفصل.

إن الهدف الإسرائيلي المعلن من وراء تلك الإجراءات كان منع العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، رغم إقرار الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات العامة بعدم نجاعة هذه الخطط في منع العمليات الاستشهادية منعاً باتاً.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بدأ الحديث يعود مرة أخرى حول الفصل عندما قال أيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية الاسبق: "نحن هنا وهم هناك".[74]

وتضمنت رؤية باراك للفصل " تجميع المستوطنين في ثلاث كتل استيطانية لضمها إلى إسرائيل وهي منطقة غوش عتصيون جنوب بيت لحم و بيتار عيليت ومستوطنتي ألفية منشية وأرئيل جنوب نابلس" .[75]

وتم اقتراح ما بين 6 إلى 7 معابر تحت إشراف سلطة خاصة لمرور البضائع والمركبات والمشاة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود مع فصل شبكة البنية التحتية خصوصاً الماء والكهرباء ،والعمل على فصل اقتصادي خصوصاً في المجالات التجارية والأيدي العاملة.

وتختلف هذه الأفكار عن الأفكار والخطط التي طرحت في عهد حكومة رابين ، والتي ظلت داخل أدراج هذه الحكومة مع استمرار سياسة الأطواق الأمنية، فعلى الرغم من أن هذه الأفكار قد غلب عليها البعد الأمني، إلا أنها حملت بين طياتها البعد السيادي المستقبلي ، حيث تناولت الأفكار هذه المرة قضية المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية وإمكانية تفكيك عدد منها وتجميع الآخر في كتل معينة قريبة من الخط الأخضر، كما أن هذه الأفكار

[74] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .مرجع نفسه.
[75] المرجع نفسه.

تتيح الفرصة لنشاط اقتصادي، وتبادل تجاري ومشاريع اقتصادية مشتركة مستقبلاً، وربما أخذت هذه الأفكار في الاعتبار قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقاً من المفاهيم الإسرائيلية التي عرضها باراك على القيادة الفلسطينية في مباحثات كامب ديفيد عام 2000.

ومع مجيء ارئيل شارون إلى الحكم في آذار من عام 2001، أعلن استعداده للسماح بإقامة دولة فلسطينية على 42% من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تكون منزوعة السلاح وحدودها وأجواؤها بيد الاحتلال ، وأنه مستعد للتنازل المؤلم عن أجزاء مما أسماه بأرض إسرائيل من أجل السلام ، ولم يتحدث عن خطة للفصل، إلا أنه وبعد التصعيد المستمر للانتفاضة ووقوع العديد من العمليات الاستشهادية في قلب مدينة القدس وفي وسط التجمعات السكانية الإسرائيلية الكبيرة مثل نتانيا وحيفا وتل أبيب وغيرها، بدأ التحدث عن ذلك واعتبر هذا في نظر الكثيرين تراجعاً عن مواقفه السابقة.

وبتوالي الدعوات الداعية للفصل خصوصاً في أعقاب كل عملية من العمليات الاستشهادية وجد شارون نفسه مضطراً للتراجع عن استراتيجيته، وأوعز" للمجلس الأمني المصغر لإقرار خطة خاصة بعزل القدس سميت في حينها خطة غلاف القدس، والهدف من ذلك منع الفلسطينيين من الدخول إلى القدس للقيام بعمليات استشهادية، وتقضي الخطة بإقامة حزامين أمنيين الأول: حول ما يسمى بالقدس الكبرى حيث يبدأ من خط مستوطنتي هارجيلو - جيلو جنوب القدس، ثم إلى مستوطنة معالية أدوميم في الجنوب الشرقي، ثم إلى مستوطنات جبعات زئيف ، أما الثاني: حزام داخل مدينة القدس يحول بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية، وقد يبدو هذا الحزام للوهلة الأولى أن طوله لا يتعدى 11 كيلومتر، إلا أنه في الحقيقة يصل إلى 57 كيلومتر لكثرة التعاريج والالتواءات، وتقضي الخطة عبور سكان القدس الشرقية إلى القدس الغربية عبر بوابات معينة توضع لهذا الغرض" ولم يتم تنفيذ هذا الحزام بعد.[76]

أما المخطط المتعلق بباقي الضفة الغربية فيتكون من إقامة ثلاث مناطق جغرافية ونوعين من العوائق ، والمناطق الجغرافية هي: غلاف القدس ، والخط الأخضر وهو الذي سيحوي

[76] **دراسة حول مشروع الجدار الأمني الصهيوني**.2003.استرجعت بتاريخ 16/7/2007.
- www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2003/3-2003/report-03&09&12214.htm - 33k

كافة أنواع العوائق التي ستنشر عليه، وعليه يتم تحديد المعابر ، والمنطقة العازلة وهي منطقة واسعة تمتد على طول الخط الأخضر يعمق يتراوح بين كيلومتر واحد إلى عشرة كيلومترات وتزداد أكثر من ذلك في بعض المناطق خصوصاً التي يتواجد فيها كتل استيطانية كما هو الحال في منطقة سلفيت، وسوف تعتبر هذا المنطقة منطقة عسكرية يمارس فيها الجيش الإسرائيلي نشاطاته الأمنية، إلا أن هذه المنطقة ستكون خالية من العوائق لمنع المتسللين من الوصول إلى العوائق التي ستوضع على الخط الأخضر.

وتضمنت خطة جدار الفصل التي قدمها وزير الجيش الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر بشأن مسار الجدار الذي سيقام بين أراضي أل 48 والضفة الغربية، " المرحلة الأولى من الجدار بطول 110 كم من قرية تعنك حتى منطقة فلامة جنوبي مدينة طولكرم، وحسب الأوامر العسكرية الصادرة من الجيش الإسرائيلي والتي بدأت بالصدور منذ عام 2001 وكان أولها الأمر العسكري رقم 1/1/س بإقامة جدار طوله 100كم حتى منطقة طولكرم، والأمر العسكري رقم ت/8/2002 وت/9/2002 الصادر في شهر مايو عام 2002 بإقامة جدار طوله 10كم، فإن مسار الخط سيكون بعمق يتراوح ما بين 1 ـ 3 كم شرقي الخط الأخضر القديم" .[77]

ولم يتوقف تصور رئيس الوزراء السابق ارئيل شارون عند ذلك ، بل تعداه بتنفيذ خطة الانفصال أحادية الجانب من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة عام 2005 ، سوى محاولة لقطع الطريق على عملية سلام جادة تقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، إلا أنها بالمقابل خلقت واقعا جديدا في الوضع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة ، ونزعت القدسية عن الاستيطان والمستوطنين بعد ترحيلهم وتدمير بيوتهم ونقل قبورهم ، وتكرست سابقة مهمة في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لم تتحقق في المفاوضات ، وقدمت الخطة نموذجا عمليا جديدا في أشكال وطرق حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المتعلقة بقضايا الحل النهائي الحساسة خاصة الاستيطان والحدود والمعابر.

إن خطة الانفصال في قطاع غزة وان أبقت الاحتلال قائما من الخارج ، بسيطرته على المعابر والمنافذ البرية والجوية والبحرية ، إلا أن هذا النموذج الإسرائيلي يمكن للمفاوض

[77] المرجع نفسه.

الفلسطيني التسلح به عندما تستأنف المفاوضات، ويمكن استخدامه في حقل السياسة الدولية والمطالبة بحل النزاع باعتماده أساسا في معالجة القضايا ذاتها في الضفة الغربية ، انطلاقا من وجود سابقة إسرائيلية في إخلاء أراض فلسطينية وإزالة مستوطنات منها.

وبصرف النظر عن التفسير الذي قدمه شارون للجمهور الإسرائيلي، فالقراءة الموضوعية لخطة الانفصال تشير إلى تراجع في أيدلوجية حزب الليكود ، وحدوث تغير في موقف شارون السياسي المعلن بشأن الاستيطان والمستوطنين ، لاسيما أن عقيدة الليكود كانت وما زالت تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة "ارض الميعاد وهبها الله لبني إسرائيل"، وظل شارون سنوات طويلة يعتبر عراب الاستيطان وحامي حمى المستوطنين.

أما الضفة الغربية فإنها لا تملك ضمن مخططات إسرائيل أي مدخل حر نحو الأردن ، حيث تصر إسرائيل على بقاء وادي الأردن تحت سيطرتها ، كما أن إنشاء مناطق آمنة لفترة غير محددة سيؤدي إلى تقطيع أواصر أراضي الضفة الغربية إلى عدة مناطق معزولة الواحدة عن الأخرى ، وبهذا الأسلوب استطاع زعيم حزب كاديما ايهود اولمرت أن يحول انتخابات عام 2006 إلى مشروع للاستفتاء حول خططه المتعلقة بالحدود الشرقية لفلسطين.

وتقوم تلك الخطة المسماة بخطة الانطواء الإسرائيلية في الضفة الغربية على أساس أنها بديل عن خريطة الطريق، وتستند إلى عدة أفكار أهمها:

-" السلطة الفلسطينية ستعجز عن تفكيك البنى التحتية "للإرهاب" وهذا يعني أن المرحلة الأولى من خريطة الطريق لن تتم.

- تبقى خريطة الطريق مجرد "ورقة توت" تستعملها القيادة الإسرائيلية كما تريد.

- تشرع إسرائيل والولايات المتحدة في مباحثات سرية للاتفاق على الحدود الشرقية لإسرائيل حيث تتولى أميركا دور الوصي أو الوكيل عن الفلسطينيين الذين سيتم تقديمهم على أساس أنهم عاجزون عن إدارة شؤونهم بأنفسهم ، وحيث لا توجد فرص تحقيق إنجاز عملي في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

- لا يتوقع أن يزيد الخلاف بين تل أبيب وواشنطن على 8 إلى 12% من مساحة الضفة التي ستضمها إسرائيل إلى أراضيها.

- ستنال إسرائيل من أميركا إقراراً بالسيادة في القدس القديمة كلها مع نقل جميع الأحياء العربية في القدس للسيادة الفلسطينية، كما ستنال إقراراً أميركياً بالرفض التام لحق الفلسطينيين بالعودة إلى الأرض التي هُجِّروا منها سنة 1948.

- إتمام بناء الجدار العازل، وإخلاء تدريجي للمستوطنات ، مع الإبقاء على الكتل الاستيطانية الستة الكبيرة.

- تُقدِّم أميركا مساعدة مالية سخية لإسرائيل.

- يتم الإعلان عن الاتفاق باعتباره إنجازاً أميركياً تاريخياً، وباعتبار أميركا الوحيدة التي نجحت في دفع إسرائيل للانسحاب من أكثر مناطق الضفة، أو السماح بإقامة دولة فلسطينية ذات امتداد جغرافي في الضفة ". [78]

ان جوهر المشروع يتمحور حول انسحاب أحادي الجانب وبغياب أي شريك فلسطيني، وفق ترتيبات تتم مع أميركا وتحظى بموافقتها الرسمية واعترافها بالحدود الجديدة لإسرائيل بحيث يتم السعي لتوفير دعم وغطاء دولي لها.

وقد ارتأى رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بعد انتخابات عام 2006 ان" إسرائيل على عجلة من أمرها للانفصال عن الفلسطينيين، وإنها لا تملك الانتظار عشرين سنة لكي تنضج حماس وإنه في حالة عدم وجود شريك فلسطيني فستتخذ مبادرات جانبية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأوروبيين ، وأقرّت الحكومة الإسرائيلية الجديدة يوم 5 مايو/أيار 2006 برنامجها السياسي، حيث أكدت سعيها إلى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية، وأنه إذا لم يتم

[78] صالح ، محسن .**مسار التسوية التائه**.(د.ت.ن).استرجعت بتاريخ 12/7/2007. www.altareekh.com/doc/article.php?op=Print&sid=1476 - 22k

الوصول إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين فستقوم الحكومة بتحديد حدودها النهائية قبل عام 2010 ".[79]

وسرعان ما تراجع اولمرت عن تنفيذ خطة الانفصال في الضفة الغربية في النصف الثاني من عام 2006 بعد إخفاقه في انتزاع دعم الرئيس الاميركي جورج بوش لتلك الخطة والاعتراف بحدود إسرائيل المقترحة ، إلى جانب فوز حركة حماس وتشكيل حكومتها والفشل في إسقاطها ، وعلى الرغم من أن ذلك قد عزز من فكرة عدم وجود شريك فلسطيني وبالتالي زاد من مبررات الحل أحادي الجانب ، فإن الانسحاب من مساحات واسعة من الضفة كان سيعدّ انتصاراً لحماس وتثبيتاً لنفوذها على الأرض، وسيكون من الصعب جداً تسويقه خصوصاً وأن صعود حماس جعل من احتمالات إنشاء دولة فلسطينية بحدود آمنة أمراً أكثر صعوبة خاصة مع استمرار استهداف التجمعات السكانية الإسرائيلية المتاخمة لقطاع غزة بالصواريخ محلية الصنع ، مما يجعل المشهد يتكرر وبصورة اكبر في الضفة الغربية لو تم الانسحاب الأحادي منها.

وقد لعب تراجع شعبية أولمرت وحزب كاديما، وضعف ثقة الناخب الإسرائيلي فيه ، وفي التحالف الحاكم مع تصاعد شعبية قوى اليمين الإسرائيلي ، دورا في دفع اولمرت نحو التخلي عن خطته في الضفة الغربية.

كما أن فشل الهجوم الإسرائيلي على حزب الله ولبنان في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة مما زاد مخاوف تكرار مثل هذا السيناريو في الضفة الغربية أيضا.

ومما زاد من العراقيل أمام تنفيذ اولمرت لخطة الانطواء هو " ظهور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض ، وهذا ما أشارت إليه لجنة التجميع

[79] المرجع نفسه.

التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها منتصف أغسطس/آب 2006، كما أشارت اللجنة إلى مخاطر إطلاق الصواريخ من الضفة ، وإلى أن إسرائيل لن تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بإنهاء الاحتلال لأنها تنوي الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية ".[80]

ومع نهاية الحرب على لبنان كان قد ظهر تفكك واضح في أوساط حزب كاديما تجاه خطة الانسحاب، حيث ان عدداً كبيراً من وزراء كاديما وأعضائه في الكنيست يعارضونها ، وهو ما أضعف القوة الرئيسية الدافعة لها ، مما دفع اولمرت بعد بضعة أيام من انتهاء حرب لبنان إلى الإعلان عن أن خطة التجميع لم تعد تقف على سُلّم أولوياته .

وقد حصلت إسرائيل على دعم الإدارة الأمريكية لضم أراض عليها وجود استيطاني كثيف في الضفة الغربية ، وهو ما أعلنه الرئيس بوش عام 2004 بقوله :" إن العودة إلى حدود ما قبل 1967 أمر غير واقعي ، وهو ما سُمّي في حينه بوعد بوش على غرار وعد بلفور المشؤوم".[81]

ولم تخف إسرائيل أطماعها في الضفة الغربية ،وهو ما أكده دوف فايسجلاس مستشار رئيس الوزراء السابق شارون " إن الانسحاب الأحادي الجانب من غزة يساعد في القضاء علي العملية السياسية مع الفلسطينيين ، بحيث يتم منع إقامة دولة فلسطينية ، والحيلولة دون مناقشة ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأملاكهم ، ومنع التفاوض على مسألة الحدود والوضع النهائي للقدس".[82]

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة في حينه أيهود أولمرت، فقال:" إن المستوطنات التي سيتم إخلاؤها سوف تنقل إلى الكتل الاستيطانية التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وبإمكان

---

[80] عزام ، ماجد.2007.**حرب لبنان تطلق رصاصة الرحمة على خطة الانطواء**.استرجعت بتاريخ 15/7/2007.
www.al-akhbar.com/ar/node/1924 - 23k

[81] الداعور ،سيد.2006.استرجعت بتاريخ 13/7/2007.
www.al-jazirah.com.sa/magazine/11042006/almlfsais2.htm - 32k

[82] محسن، مرفت . 2005.**خطة شارون ضرب عصفورين بحجر واحد**.استرجعت بتاريخ 15/7/2007
www.al -ahaly.com/articles/05-08-17/1241-anw04.htm - 32k

الفلسطينيين أن يقيموا دولة في المساحة المتبقية ، وأن مسار جدار الفصل والضم العنصري سيتغير بشكل يتناسب مع الخارطة الجديدة للكتل الاستيطانية ، ولن يتبقى إسرائيلي واحد خلف الجدار لسببين، الأول أمني والثاني من أجل منح الفلسطينيين تواصلاً جغرافياً لإقامة دولتهم المستقلة".[83]

غير أن تنفيذ خطة الانفصال في الضفة الغربية ، سيجعل هناك استحالة إلى التواصل الجغرافي مع قطاع غزة ، مثلما انه سيقلّص حجم مسؤولية إسرائيل عن الضفة كسلطة احتلال ، لكنه يشكّل خطراً على أمن إسرائيل ، عندما تبقي الشعب الفلسطيني في سجون مقفلة ، مثلما أن تلك الخطة لن تلاقي اعترافا دوليا بان الاحتلال انتهى للأراضي الفلسطينية ، وان إسرائيل تحللت من مسؤولياتها ، خاصة وان ما سيتبقى للفلسطينيين من مساحة الضفة الغربية هو ما نسبته 42% ، في حين أن القدس ستبقى هي الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك منطقة الأغوار المتاخمة للحدود الأردنية ، وهو ما طرح في مفاوضات كامب ديفيد حتى حين التوصل إلى اتفاق دائم ، عبر" إقامة سياج الكتروني ومنظومة امن شاملة وإمكانية العمل غربا للمطاردة في حالات الضرورة ، ورقابة على خط الماء في نهر الأردن لاكتشاف عمليات التسلل ونقاط رقابة ونظام امني خاص لفترة محددة تعمل خلالها ستة فصائل تحت قيادة كتيبتين من ثمانمائة جندي إسرائيلي " .[84]

ورغم تجميد إسرائيل لخطة الانطواء في الضفة الغربية ، إلا أن هذا الخيار يبقى قائما في حال لجأ الفلسطينيون إلى حل السلطة الفلسطينية ، أو استمر الانسداد في آفاق السلام ، خاصة وان إسرائيل نجحت في إقناع العالم بان خطة الانفصال التي نفذتها في قطاع غزة عام 2005 ،هي انسحاب وان القطاع لم يعد محتلا ، وأنها لا تتحمل أية مسؤوليات عنه .

غير أن واقع الأمر سيبدو أصعب بالنسبة للفلسطينيين الذين سيجدون أنفسهم في ثلاثة سجون مغلقة ومتباعدة عن بعضها البعض واحد هو قطاع غزة والثاني هو الضفة الغربية والثالث هو القدس ، مما سيباعد الفلسطينيين عن تحقيق حلم الدولة المستقلة لأجل غير مسمى ، مقابل ما قد ينتج عن ذلك من تصعيد غير مسبوق في المقاومة ، عندما يجد الفلسطينيون أنفسهم سجناء محاصرين وجياعا .

---

[83] مرجع سابق

[84] شير ،جلعاد.مرجع سابق.ص 289.

## الباب الرابع

## خيار الدولة ثنائية القومية

أما الخيار الآخر فهو خيار الدولة ثنائية القومية، كبديل لرفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 من جهة ، وكبديل آخر للابارتهايد الذي تكرسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ستصبح إسرائيل دولة المواطنين رغم أن هذا سيحدث تغيراً ديمغرافياً لصالح الفلسطينيين ، وهو ما لا يمكن القبول به من جانب إسرائيل التي أبدت ندمها في أكثر من مناسبة لبقاء أكثر من مليون فلسطيني داخل الخط الأخضر واصفة إياهم بأنهم قنبلة ديمغرافية موقوتة .

ويرجع البعض شعار الدولة الديمقراطية، إلى حركة فتح التي طرحته عام 1968 ، في محاولة منها لدرء تهمة العداء لليهود، " لكن الحقيقة أن مصطلحي الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية ظهرا في الأدب السياسي الفلسطيني أواخر ثلاثينيات وبداية أربعينيات القرن الماضي ، في تلك الفترة تشكل في فلسطين تجمع سكاني يهودي، مثّل ثلث سكان البلاد، وذلك نتيجة تدفق الهجرة اليهودية من أوروبا، بخاصة عقب صعود النازية في ألمانيا، وقد أقام هذا التجمع، بدعم من سلطات الانتداب البريطانية، اقتصاداً مزدهراً، عماده صناعة وزراعة

عصريتين، منفصل في الوقت ذاته عن الاقتصاد العربي الفلسطيني، وكانت سني الثورة الفلسطينية 1936 – 1939 قد عمقت هذا الانفصال".[85]

وأمام تلك التداعيات تشكل داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني – المنظمة السياسية الوحيدة في فلسطين التي كانت تضم في صفوفها عرباً ويهود – تصوران مختلفان، من بعض الوجوه، في معالجة القضية الفلسطينية، أحدهما للعضوية العربية والآخر للعضوية اليهودية، مع استمرار تطابقهما فيما يتعلق بضرورة إنهاء الانتداب البريطاني ، ورفض تقسيم فلسطين وتحقيق استقلالها.

ففيما طالبت العضوية العربية بدولة ديمقراطية لجميع سكان فلسطين دون تمييز، على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد، بشكل شكل تطابقا مع طرح القيادة الوطنية الفلسطينية التقليدية، التي كانت تنادي بقيام دولة عربية في فلسطين يحق لليهود الذين كانوا في فلسطين، قبل عام 1918 العيش فيها.

أما العضوية اليهودية في الحزب الشيوعي الفلسطيني، فكانت ترى أن التجمع اليهودي في فلسطين قد تبلور اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً على نحوٍ أصبح يشكل قومية في دور التكوين، لها حق تقرير المصير، مع حصر هذا الحق في إطار دولة ثنائية القومية، وترفض وتعارض طرح الحركة الصهيونية التي تصرّ على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وقد تطوّر هذا التباين بين العضوية العربية والعضوية اليهودية حتى أدى في أيار 1943 إلى تفكك الحزب الشيوعي الفلسطيني العربي – اليهودي ، حيث وقع فرز العضوية العربية عن العضوية اليهودية.

---

[85] الاشهب،نعيم.2007. حول شعار الدولة الديمقراطية أو الدولة ثنائية القومية .

www.palpeople.org/viewbayan.aspx?bayanid=696 - 83k

وفي الشهادة التي قدمها " وفد الحزب الشيوعي الفلسطيني (العضوية اليهودية) أمام لجنة التحقيق الدولية في تموز 1947، هذه اللجنة التي أوفدتها الدورة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة التي انعقدت في نيسان 1947 لبحث القضية الفلسطينية، أوضح هذا الوفد أمام هذه اللجنة بعض المقومات الدستورية للدولة ثنائية القومية والتي تميزها عن الدولة الديمقراطية – الأمر الذي ربما يجهله اليوم، بعض المنادين بهذين الشعارين – فقد اقترح هذا الوفد قيام مجلسين تشريعيين مشتركين في الدولة ثنائية القومية، الأول – مجلس نواب ، على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد. والثاني مجلس قوميات، فيه تمثيل متساوٍ للطرفين العربي واليهودي".[86]_

ان المشروع الصهيوني جرت صياغته على اساس اقامة دولة يهودية نقية، وليس دولة مختلطة، اذ أن مقولة هيرتسل" ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" لا تنكر فقط وجود الشعب الفلسطيني، بل وتحدد طبيعة الدولة اليهودية، وبالتالي فإن تراجع اسرائيل عن تلك الاستراتيجية سيكون بمثابة نهاية للمشروع الصهيوني.

وفي ظل هاجس العامل الديمغرافي في خيار الدولة ثنائية القومية، فإن اسرائيل لن تقبل بمثل ذلك الخيار وستبحث عن حلول اخرى كالعودة الى حدود التقسيم لعام 1947، أو الانسحاب الى ما خلف الجدار الفاصل.

ان تحقيق خيار الدولة ثنائية القومية يحتاج الى موافقة الفلسطينيين والاسرائيليين، فبالنسبة للاسرائيليين لديهم دولة قوية وقائمة على الأرض، بينما الفلسطينيون رازحون تحت الاحتلال ولم يحصلوا بعد على حق تقرير مصيرهم.

[86] المرجع نفسه.

إن الداعين إلى ذلك الخيار استندوا إلى " أن إسرائيل ما دامت ترفض وتعمل على إنهاء خيار الدولتين ، فإنه من الأفضل العودة لمشروع الدولة ثنائية القومية وبذلك نحافظ على الأرض والشعب ، وربما لم يقرأ أصحاب هذه الدعوة المتغيرات التي حدثت على الأرض منذ أن أطلقت هذه الدعوة عام 1947 ، وأهمها قيام دولة إسرائيل وحرصها على طابعها اليهودي وهو الأهم، وحرصها على التخلص من الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل ولا يمضي عام ويعقد فيه مؤتمر هرتسليا الاستراتيجي إلا ويناقش موضوع الخطر الديمغرافي الفلسطيني وتهديده لهوية دولة إسرائيل ، والدعوات التي تصدر دائما بما يسمى الترانسفير أو التبادل السكاني مع السلطة الفلسطينية ، وليس الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة " إلى جانب بناء جدار الفصل العنصري والذي يرسم من جانب واحد الحدود السياسية والديمغرافية للكيان الفلسطيني ،مثلما أن حل الدولة ثنائية القومية يحافظ على هوية دولة إسرائيل ويلغي هوية دولة الفلسطينيين.[87]

إن طرح فكرة دولة ثنائية القومية ليس مشروعا سياسيا على أجندة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، كما انه لم يجد له حضور في الفكر السياسي الصهيوني منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، خاصة لدى الحركتين السياسيتين الرئيسيتين حزب العمل وحزب الليكود، حيث لن يجد الطالع في أفكار وبرامج الحزبين أي توجه أو رغبة لإقامة دولة ثنائية القومية، فشمعون بيرس المخضرم في حزب العمل - وقبل انتقاله إلى حزب كاديما الذي أسسه شارون في تشرين ثان عام 2005 بعد انشقاقه عن حزب الليكود - يتحدث كثيرا عن رفضه تلك الفكرة ولا يخفي توجهه الداعي إلى دولة يهودية نقية، بل يؤكد أن الوحدة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين هي الحل الأمثل، أما حزب الليكود المعروف بعنصريته، فانه لا يرفض فقط فكرة الدولة ثنائية القومية بل يذهب إلى ما هو ابعد من ذلك عبر أفكاره العنصرية التي تعتبر كل ارض فلسطين يهودية، وضرورة استخدام الترانسفير بحق الشعب الفلسطيني.

ولذلك فان ابسط مقومات ومتطلبات إقامة دولة ثنائية القومية، هو الاحترام المتبادل بين أفراد الجانبين وتحقيق المساواة، وهو ما لا تتوفر حدوده الدنيا، ولنا أن نستذكر تجربة أكثر من مليون فلسطيني يعيشون داخل حدود دولة الاحتلال ويحملون جنسيتها ولا يتمتعون بحقوقهم أسوة

---

87 مجدلاني، احمد.2007 .مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني.استرجعت بتاريخ 10/10/2007.
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=103883 - 31k

بالإسرائيليين، بل يعانون من التمييز والاضطهاد ، وينظر إليهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

ويختلف مفهوم المساواة في دولة ثنائية القومية عنه في دولة لكل مواطنيها ، " فمفهوم المساواة في دولة ثنائية القومية يقوم على اعتراف كل جماعة قومية بالجماعة القومية الأخرى ، والتسليم بشخصيتها القومية ، وخصوصيتها الثقافية ، بغض النظر عن حجمها ، وبهذا تكون المساواة مساواة بين قوميتين ، لا مساواة بين مواطنين ، أما المساواة في دولة لكل مواطنيها ، فهي مساواة بين مواطنين يتساوون في الواجبات والحقوق ضمن دولة محددة ، بغض النظر عن انتماء اؤلئك المواطنين إلى فئات قومية أو طائفية أو مذهبية أو ثقافية".[88]

ومن وجهة النظر القانونية فان قيام دولة ثنائية القومية فيه مخالفة للأعراف والقوانين الدولية والقرارات الدولية خاصة القرارين 181 و 194 ، وكذلك من زاوية أن بقاء وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967 فيه مخالفة لقاعدة آمرة، مثلما هو الحال بالنسبة لضم القدس أيضا، ومثلما هو الحال بالنسبةً لقرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب ملف اللاجئين الذي سيوضع خلف الظهور أمام سيناريو الدولة الثنائية القومية .

إن الاختلاف في الثقافة واللغة والدين والحضارة والتطلعات والمستوى الاجتماعي والاقتصادي يعيق تحقيق ذلك التطلع، وان العوامل المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي الصراع على الأرض الواحدة.

وانطلقت فكرة الدولة ثنائية القومية من أرضية استحالة إمكانية تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،" فإذا كانت عملية السلام برمتها التي بدأت في اوسلو 1993 تمثل الأداة السليمة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأتبنى وجهة النظر القائلة بأن عملية السلام أدت في الواقع إلى تأجيل المصالحة الحقيقية التي يجب أن تتم ، إذا كان لحرب المئة سنة بين الصهيونية والشعب الفلسطيني أن تنتهي ، ومعروف انه حتى القذافي أدلى بدلوه في هذا المجال

[88] الخالدي ،كمال.1999.**فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين :خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟**.الدراسات الفلسطينية،ع.37:ص 3-25.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حيث جاء في كتابه "الأبيض" أن المساحة بين النهر والبحر لا تتسع لدولتين ثم أطلق على الدولة الموعودة، (اسراطين)".[89]

فشعار الدولة الديمقراطية أو الثنائية القومية ينادي به أيضا بعض المثقفين الإسرائيليين اليهود المعادين للصهيونية، مثل البروفسور ايلان بابيه، الذي قال :"إن الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو إيجاد دولة واحدة، يشارك فيها اليهود والعرب وآخرون ، وان دولتين مستقلتين في ارض فلسطين لا يمكن أن تتعايشا".[90]

ان وجهة النظر المدافعة او الداعية الى خيار الدولة ثنائية القومية مثل عزمي بشارة ، استندت الى البون الشاسع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نظرة كل طرف لمستقبل الحل، مما جعل فكرة الدولة ثنائية القومية بمثابة حل وسط ، فمن جهة سيستعيد الفلسطينيون وحدتهم الجغرافية والديمغرافية في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، ومن جهة ثانية ستذوب هواجس إسرائيل بشأن قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والموارد المشتركة مع الفلسطينيين.

فتقسيم الأراضي المحتلة أصبح مستحيلاً ، وعملية بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي خلقت واقعاً لا رجعة عنه، فلا اوسلو ولا جدار الفصل ولا الحديث عن دولة فلسطينية باستطاعتها تغيير الوضع، فالواقع الذي نعيشه اليوم أضحى واقعاً ثنائي القومية بشكل غير رسمي.

إن المشكلة التي ستواجه الفلسطينيين أمام مثل ذلك الحل تكمن أيضا في صعوبة المواءمة بين كونهم مواطنين في دولة ثنائية القومية ، وانتمائهم إلى الأمة العربية .

وفكرة إقامة دولة ثنائية القومية دون التأكيد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة ، هي فكرة تفتقد إلى أي معنى ، وان حل قضية اللاجئين لا يتم إلا عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

---

[89] سعيد ،ادوارد.**خيار الدولة ثنائية القومية**.صحيفة الحياة اللندنية.2/2/1999.
[90] بابيه ،ايلان .نيسان 2007.مقابلة مع قناة الجزيرة بالإنكليزية.

غير أن التحدي أمام إسرائيل يكمن إما في قبولها بفكرة دولة لشعبين والتخلي عن الطابع اليهودي لها، أو دولة عنصرية تمارس الابارتهايد ضد الفلسطينيين، أو الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران وإقامة دولة فلسطينية.

ورغم أن دعاة الدولة ثنائية القومية هم غالباً من المثقفين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي اوساط الفلسطينيين بشكل عام ، يضاف إليهم الرئيس الليبي معمر ألقذافي الذي دعا هو الآخر إلى تجسيد تلك الفكرة وتسمية إسرائيل وفلسطين "اسراطين "، إلا أن البعض يرى في ذلك نقلة نوعية في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من صراع الأرض لصراع على البشر أيضاً، كونه يشتمل على تفكيك إسرائيل ذاتها، وهو ثانياً ينقل الفلسطينيين إلى مرحلة سياسية مختلفة، إلا أن هذا الطرح يبقى طرحا نظرياً لأفكار يستحيل على إسرائيل قبولها من جهة، ثم إن ذلك يعني تسليم الفلسطينيين بهزيمتهم أمام المشروع الإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 بما فيها القدس.

أما الخيار الأخير ، فهو الخيار الأردني من خلال إعطاء دور للأردن في الأراضي الفلسطينية ، وهو ما ترى فيه إسرائيل الخيار الأنسب لها .

## الباب الخامس

## الخيار الأردني

إن مسالة العلاقة العضوية بين الأردن والأراضي الفلسطينية جرى حسمها منذ عام 1974، عندما اتفق العرب كلهم أولاً في قمة الجزائر ومن ثم في قمة الرباط الشهيرة، التي أعقبتها بشهور قليلة، على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،إلا أن ذلك لم يقنع ولم يوقف حديث إسرائيل عن أن حل القضية الفلسطينية موجود في الشرق أي الأردن.

وكانت حرب حزيران عام 1967 قد دفعت بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مركز الحدث ، وأصبحت تملك زمام المبادرة في القضية الفلسطينية ، وتحظى بشعبية في أوساط الفلسطينيين في الضفتين الغربية والشرقية ، لكن العلاقة الأردنية الفلسطينية أخذت بالتأزم ، خاصة عام 1967 " على ضوء قصف إسرائيل أهدافا أردنية في منطقة الغور كالذي حدث في نوفمبر من ذلك العام ، وازداد تضارب المصالح في الأشهر الأولى لسنة 1968 على ضوء قيام قوات فتح بمركزة قواتهم وقيادتهم في الأردن نفسها ، وطالبوا بالعمل والنشاط الحر الذي شكل في نظر النظام مسا خطيرا بسيادة الدولة".[91]

وشهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية حالة من المد والجزر ، غير أن يوم 12/3/1968 شكل محطة مهمة في العلاقة الأردنية الفلسطينية ، عندما هاجمت القوات الإسرائيلية قرية الكرامة في الأغوار الأردنية بهدف ضرب النشاط الفدائي الفلسطيني ، فتصدى الفدائيون لها وتدخلت

[91] حبيب الله،غانم.1987.**علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني**.ط 2.عكا:دار الأسوار.ص 49.

المدفعية الأردنية إلى جانبهم مما افشل الهجوم الإسرائيلي ، لتعيد تلك المعركة الكرامة للعرب بعد عام من الهزيمة.

ولم يمض سوى عامين على ذلك ، حتى اشتعلت المواجهة بين الأردن والفصائل الفلسطينية والتي عرفت بأحداث أيلول عام 1970 ، والتي قادت إلى تدخل عربي أفضى إلى " توقيع اتفاق في العاشر من تموز عام 1970 بعد أحداث 9/6/1970 الدامية ، ينص على حرية العمل الفدائي ، ومنع ظهور الفدائيين بأسلحتهم في ألاماكن العامة ،ووضع ترتيبات تحكم العلاقة بين الطرفين".[92]

إلا أن عودة الاشتباكات المسلحة ثانية بين الجانبين ، قادت الملك حسين إلى تشكيل حكومة عسكرية واتخاذ قرار بالقضاء على منظمة التحرير، حيث سيطر الفدائيون على مناطق هامة في عمان ، حتى تم التوصل إلى " اتفاق في القاهرة في 27/9/1970 على وقف العمليات العسكرية ،ولكن سرعان ما انهار الاتفاق وعادت الصدامات من جديد لتنتهي في 17 يوليو عام 1971 بإعلان الملك حسين أن السكوت الكامل يخيم على الأردن والآن لا توجد مشكلة " ، وبذلك فقدت الثورة الفلسطينية قاعدتها في الأردن وانتقلت إلى لبنان. [93]

إن حالة عدم الثقة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية ليست وليدة اللحظة ، ففي اليوم الذي "عقد فيه المجلس الوطني الفلسطيني بزعامة الحاج أمين الحسيني في مدينة غزة، هذا المجلس الذي انبثقت عنه حكومة عموم فلسطين، كان ينعقد بالمقابل مؤتمر مواز في مدينة أريحا من وجهاء بعض العائلات الفلسطينية من اجل التمهيد إلى خلق وحدة بين الأردن و ما تبقى من فلسطين والمناداة بالملك عبد الله ملكاً على الدولة الجديدة الموحدة".[94]

وشكل يوم 24 نيسان / ابريل 1950 محطة هامة في العلاقة الفلسطينية ، " لدى تصويت مجلس النواب الأردني المكون من عدد متساو من نواب الضفتين على توحيد الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، وهكذا تم منح الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون على ضفتي النهر كل

---

[92] المرجع نفسه.ص 59.

[93] المرجع نفسه.ص 80.

[94] نوفل، احمد وذياب مخادمة. 1999.**اتجاهات العلاقات الأردنية- الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل**.السياسة الدولية، ع.136:ص 42-59.القاهرة: مؤسسة الأهرام.

الحقوق المقررة للمواطنين الأردنيين ، وأعيد إصدار قانون الجنسية الأردنية سنة 1954 الذي نظم المواطنة على أسس متكافئة من دون اعتبار للأصل والمنبت".[95]

ومنذ ذلك الحين حتى عام 1964 ذابت الهوية الفلسطينية في دولة الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، حتى أعيد بلورة الهوية الفلسطينية من جديد بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وبدا واضحاً التصادم بين وجهتي نظر متناقضتين، عندما استمر الأردن بالتحدث نيابة عن الشعب الفلسطيني.

وفي عام 1972 طرح الملك حسين مشروع الاتحاد الفيدرالي والذي عرف باسم مشروع المملكة العربية المتحدة الذي يتضمن "خطة الحكم الذاتي الأردنية التي تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل والاستبدال المرحلي للقوات الإسرائيلية بالقوات الأردنية وتنادي بتغيير اسم الأردن إلى اسم المملكة العربية المتحدة مكونة من إقليمين : الضفة الغربية واي جزء محرر مما كان فلسطينيا ( المفروض أن يكون قطاع غزة) لتكون كلها فلسطين وتكون القدس عاصمتها والضفة الشرقية مركزها عمان التي تكون عاصمة المملكة العربية المتحدة ومركزا للسلطة التنفيذية الموحدة ،أما كل إقليم فيكون له مجلس للشعب منتخب وحكومته بينما تبقى السلطة العليا بيد الملك الذي يستمر في سيطرته الكاملة على الجيش ويشرف على برلمان يتألف من أعضاء متساوين من كلا الإقليمين وقد عارض كل من إسرائيل والعالم العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية وحتى من كثير من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة هذه الخطة".[96]

وكان رد الفعل العربي هو رفض ذلك المشروع ، لان مسالة التسوية مع إسرائيل الذي طرحه الملك حسين رأوا فيه حدا للآمال الفلسطينية في تقرير المصير والاستقلال.

وإذا كان إعلان فك الارتباط مع الضفة الغربية من قبل الحكومة الأردنية عام 1988 قد شكل مرحلة هامة في العلاقات الأردنية الفلسطينية، فإن تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاق اوسلو عام 1993، قد أضاف تأكيداً على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

---

[95] كرباج ، يوسف.1999. **إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل** .مجلة الدراسات الفلسطينية.ع 38.ص 20-29.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[96] بلاسكوف، أفي. (د.ت.ن).**الدولة الفلسطينية فحص الخيارات**.القدس:جمعية الدراسات العربية.ترجمة احمد العلي.ص 49.

غير أن اتفاقية أوسلو فاجأت الأردن الذي لم يبلغه الجانب الفلسطيني بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، مما زاد من أزمة الثقة بين الجانبين ، إذ لم يخف الأردن استياءه من الطريقة التي تم فيها الاتفاق رغم تأييده واحترامه له، إلا أن ردة فعل الملك حسين كانت جلية بقوله" سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا"، حيث لم تمر سوى أربع وعشرين ساعة على اتفاق اوسلو حتى تم التوقيع على إعلان المبادئ بين الارد ن وإسرائيل في واشنطن.[97]

وقد خشي الأردن من أن يكون اتفاق اوسلو على حساب مصالحه، ولهذا فقد سارع في اليوم التالي إلى توقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل دون تنسيق مع الفلسطينيين الذين لم ينسقوا بالمقابل معه ، مما اغفل بعض المصالح الفلسطينية مثل حقوق الفلسطينيين في مياه نهر الأردن، حتى وصلت الأمور إلى عدم دعوة الجانب الفلسطيني لحضور احتفالات التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل والتي جرت فوق الأراضي الأردنية وبمشاركة وفود عربية ودولية عديدة.

كما أن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية زادت من شكوك الفلسطينيين حيال الأردن،"عندما وافقت إسرائيل على أن يعطى الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس إلى الأردن، وأشارت الفقرة الثالثة من الإعلان الأردني الإسرائيلي إلى الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في ألاماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وان إسرائيل حينما تبدأ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس، ستولي أولوية كبيرة لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، كما أن الملك حسين تطرق عند التوقيع على إعلان واشنطن بالقول : إن عقيدتنا الدينية توجب أن تكون السيادة على ألاماكن المقدسة لله وحده".[98]

وأثارت قضية اللاجئين والنازحين حفيظة الجانب الفلسطيني، لأن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية اعتبرت الأردن احد الأطراف التي لها حق التفاوض على قضية اللاجئين، وبررت الحكومة الأردنية هذا الموقف بوجود أكثر من مليوني لأجئ ونازح فلسطيني فوق أرضها، إلى جانب قضية الحدود الأردنية الإسرائيلية والتي نص اتفاق وادي عربة على عدم المساس بوضع الأراضي التي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967 وهو ما فسره الفلسطينيون على انه اعتراف أردني بالحدود مع إسرائيل على حسابهم.

---

[97] نوفل،احمد.مرجع سابق.ص 42-59.
[98] المرجع نفسه.

ويعتقد الإسرائيليون أن الطريق للخلاص من الفلسطينيين دون التخلي عن سيطرتهم العسكرية على المناطق الحيوية والاستراتيجية في الضفة الغربية ، تكمن في وضع الفلسطينيين تحت إدارة أردنية ، بشكل يحقق الحاجة السياسية والأمنية لإسرائيل المتمثلة في إبقاء إسرائيل دولة يهودية خالصة ، في حين يتاح المجال أمام الفلسطينيين للتعبير السياسي عن أنفسهم من خلال دولة أردنية- فلسطينية ، وهو ما تضمنته خطة ألون الإسرائيلية.

غير أن عودة الضفة الغربية إلى الأردن هي الخيار السهل الممتنع ، في ظل تعذر الخيارات الأخرى ،إلا أن ذلك يحتاج إلى استفتاء الشعبين الأردني والفلسطيني ، وهذا يستدعي تعريف من هو الفلسطيني فهل الأردني من اصل فلسطيني ويحمل الجنسية الأردنية هو فلسطيني أم أردني؟.

فإذا ما عدنا إلى المادة الخامسة من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا نجد تعريف الفلسطينيين بأنهم :" هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني" وبالتالي فان الفلسطينيون من حملة الجنسية الأردنية ليسوا أردنيين وإنما فلسطينيون وفق ميثاق المنظمة ، وبالمقابل هم أردنيون وفق القانون الأردني ، وهذا سيدخل الطرفان في جدل عقيم.

أما على صعيد الداخل الفلسطيني وحتى الأردني فثمة أصوات، بعضها ذو ثقل باتت تجاهر وترحب بعودة الخيار الأردني، فالرموز التي كانت تعارض هذا الخيار باتت في ذمة الله ، والفلتان الأمني والتسيب والفوضى العارمة والجمود السياسي والتخريب الاجتماعي في العقل والوعي والحصار، كلها مضايقات يقول البعض أنها لم تترك مخرجا للشعب الفلسطيني إلا العودة للخيار الأردني.

أما على المستوى السياسي فيدرك الفلسطينيون والأردنيون على السواء أن ما فعلته إسرائيل في الضفة الغربية من استيطان وجدار فصل عنصري ، فضلا عن أبعاد أمنية استراتيجية تخص إسرائيل ، تجعل من التذكير بخطة باراك في مفاوضات كامب ديفيد عن إعادة نحو 95% من أراضي الضفة مجرد أكذوبة، فما تبقى من الضفة لا يسمح البتة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة

وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي بوش الابن من أن الواقع على الأرض ينسف خطته في إقامة دولتين.

وفي هذا السياق تبقى العقبة في قطاع غزة حيث للمقاومة الفلسطينية ثقل أكبر وهو ما تجسد باستيلاء حماس على مجريات الأمور هناك في حزيران 2007،ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من ضبط الوضع في القطاع بعد إعادة الانتشار الإسرائيلية فيه وتفكيك المستوطنات عام 2005.

كما أن خيارات الهروب إلى الأمام، وهي في جوهرها أيضا عودة إلى الوراء، باتت ترى في استخدام ورقة الدولة الديموقراطية أو الدولة ثنائية القومية وسيلة للضغط على إسرائيل للقبول بالدولة الفلسطينية ، إلا أنه لم يعد هناك مجال لإقامة دولة فلسطينية في ظل التوسع الاستيطاني من جهة وانسداد أفق الدولة الفلسطينية المستقلة عبر سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل على الأرض، وحددت من خلالها حدود تلك الدويلة من جهة أخرى.

وتعرض طروحات العودة إلى الوراء أو القفز إلى الأمام في ظل إحساس متعاظم بالخطر الوجودي ، ليس فقط على القضية الوطنية وإنما على الأفراد أيضا، فالحصار المفروض على الفلسطينيين في ظل صمت دولي وعربي، والاقتتال الداخلي بين حماس وفتح، وتنامي نزعات العنف في المجتمع بات يدفع نحو البحث عن مخارج معقولة ، فمن أجل وقف الاقتتال ثمة من يتمنى عودة الاحتلال الإسرائيلي ، فيما يتمنى آخرون عودة الوصاية أو فرض وصاية دولية أو عربية جديدة.

وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات تراجع المستوى القيادي في الحلبة الفلسطينية، ليس في فتح فحسب وإنما في الفصائل مجتمعة، فيما لم يفلح الرئيس محمود عباس في تشكيل حالة تملأ الفراغ، بل إن المشكلة أنه في ظل قيادة عباس تكشفت الساحة الفلسطينية عموما وحركة فتح على وجه الخصوص، وانفتحت الحلبة الفلسطينية على كل أنواع التدخل الخارجي العربي والإسرائيلي والدولي.

وهكذا فإن افتقار الفلسطينيين للدولة الواحدة وللأرض المتواصلة أوجد تباينات داخلية واسعة ، وأسهم في خلق تمايزات جيو سياسية بين شطري الوطن، فالميل في الضفة الغربية لحل مع الأردن يجد قبولا ما، إذا لم يكن بفعل العقل فعلى الأقل بفعل العادة، فالأردن كان حاكما في

الضفة وهو بوابة الضفة إلى العالم العربي، أما في غزة فالحال مختلفة ونظرا لانعدام التواصل بين الضفة والقطاع غدت مصر هذه البوابة إلى العالم ومتنفس القطاع الوحيد.

وبرغم أن مصر والأردن يعلنان جهارا انه لا مطامع لأي منهما في العودة للسيطرة لا على الفلسطينيين عموما ولا على الشطر الذي كان يخضع لهما في الماضي، فإن الواقع السياسي يشير إلى تباينات عديدة ، فقد كانت القضية الفلسطينية على الدوام جزءا من الأمن القومي المصري، وبالتالي لم يتم التعاطي أبدا مع قطاع غزة إلا بوصفه بوابة لهذا الأمن.

وإذا كان الأمن القومي المصري لم يصطدم بالطموحات الوطنية الفلسطينية لأنها ظلت أمرا خارجيا،وغادرت مصر القطاع بمجرد هزيمة عام 1967 ، إلا أن الموقف بالنسبة للأردن مختلف تماما ، إذ تنازل الأردن في قمة الرباط في السبعينيات عن التمثيل الفلسطيني ، ثم أعلن عام 1988 عن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية.

وأيا تكن الحال، فثمة في الجانب الفلسطيني من لا يزال يؤمن بوجوب إعادة الوحدة بين الضفتين وتحت شعار فيدرالي أو كونفدرالي، وثمة قوى سياسية مؤثرة ذات امتداد في الضفتين ممثلة بالاخوان المسلمين لم تتقبل قرار فك الارتباط ولا تزال تعتبره غير دستوري وتطالب الملك عبد الله الثاني بالتراجع عنه.

وهناك من يرى أن حل الوضع الفلسطيني الداخلي عبر العاملين الأردني والمصري بات مقبولا إسرائيليا، وذلك لأن الدولتين تقيمان علاقات سلمية مع إسرائيل ، وتشاركان في محور الاعتدال الذي ترعاه الولايات المتحدة في المنطقة.

إن العمل الذي تواصل لسنوات من قبل الفلسطينيين دفاعا عن القرار المستقل قد يجد نفسه اليوم أمام اختبار صعب ،فإذا ما استمرت إسرائيل في "إضعاف القيادة الفلسطينية وتهميشها بشكل منتظم ، وإذا وجدت القيادة الأردنية نفسها مدعوة لملئ الفراغ حتى ولو بشكل غير رسمي ، فان النتيجة ستكون نوعا من انقسام وظيفي بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين".[99]

[99] الحمارنه،مصطفى وآخرون.1997.**العلاقات الأردنية- الفلسطينية:إلى أين؟**.نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.ص 131.

لقد جاء قرار شارون بالانسحاب من القطاع بمثابة محاولة أخيرة من قبله للبقاء في السلطة بعد أن لم يتبق لديه ما يعد به الإسرائيليين إثر معالم الفشل الأميركي في العراق، ومعه فشله في قمع المقاومة وإنهائها ، وهنا جاهدت الدوائر الإسرائيلية ومن ورائها الأميركية من أجل إيجاد شريك سياسي يتعامل مع الخطة، وهو أمر كان على درجة من الأهمية كي لا تتحول إلى وصفة نهاية لشارون حين ينسحب وتبقى المقاومة مستمرة ويبدو الموقف انتصارا للمقاومة.

وقد وجدت الأجهزة المصرية أن الانسحاب من القطاع في ظل ابتعادها عنه ، والوجود القوي لحماس والجهاد سيعني تحول القطاع إلى نقطة خطيرة تجر المشاكل إلى مصر، وتهدد أمنها القومي في وقت لا تبدو فيه مستعدة لاحتمال تصعيد من أي نوع مع الإسرائيليين.

ومن هنا كان التوجه نحو إعطاء بعد سياسي لإعادة الانتشار الإسرائيلية في قطاع غزة ،لاسيما أن ذلك يتم تحت ذرائع تبدو مقنعة في الظاهر، وذلك عبر القول إن ما سيجري سيكون جزءا من خريطة الطريق ، وفاتحة نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما على الجانب الأردني وهو الأهم بالنسبة لإسرائيل لما تشكله الضفة الغربية من عمق استراتيجي لها ، فقد عاد الحديث عن الخيار الأردني مطلع عام 2007 ، عبر زيارة رئيس وزراء الأردن الأسبق عبد السلام المجالي إلى إسرائيل.

وقد فسرت الزيارة على أن هدفها هو إبلاغ رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت بأن الأردن ينوي إلغاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية والعودة إلى مشروع الكونفدرالية في إطار مشروع للتسوية، إلا أن الملك عبد الله الثاني عاد وأكد مجدداً على أنه لا عودة عن فك الارتباط هذا، وأنه لن يكون هناك أي شكل من الأشكال الوحدوية بين الأردنيين والفلسطينيين قبل أن يقرر الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه ويقيم دولته المستقلة على كل الأراضي التي أُحتلت في عام 1967.

وفي هذا المشروع، الذي لم يُؤخذ على محمل الجد من قبل الأردن، او من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، اقترح عبد السلام المجالي الذي كان ترأسً الفريق الأردني إلى المفاوضات

الأردنية ـ الإسرائيلية التي أفضت إلى إبرام معاهدة وادي عربة ، قيام كيان فيدرالي بين إقليمين ، هما إقليم أردني تمثله الحكومة الأردنية، ويكون له برلمانه الخاص وإقليم فلسطيني تمثله المنظمة ويكون المجلس الوطني برلماناً له .

إن الواقع يحتم إدخال بعض التعديلات على التقسيم التقليدي للدول المركبة ، إذ أن" التعديل يتناول الأسماء فيستعيض عن كلمة فدرالية بكلمة اتحاد ، ويحل كلمة تعاهد محل كلمة كونفدرالية ، والتعديل يمزج ثانيا بين الإتحادين الحقيقي والشخصي ويجعل منهما اتحادا واحدا يحمل اسم : الاتحاد الملكي ، والسبب هو أن الإتحادين يشتركان في أساس واحد لاغنى عنه ، وهو وجود ملك أو أمير يتولى عرش الدولتين". [100]

وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية من منطلق الخيار الأردني ،إلا أن المعضلة تكمن في أن الفلسطينيين ليست لديهم دولة كاملة السيادة أو حتى دولة ناقصة السيادة،فهل نطلق عليها اسم دولة مشتركة أم ماذا؟ ، ففي الحالة الأولى بامكانهم إقامة كونفدرالية مع الأردن ، وفي الحالة الثانية تكون سيادتها مقيدة ولا تتمتع بكامل حريتها في التصرف ، والدول ناقصة السيادة أربعة أنواع والأراضي الفلسطينية ليست واحدة منها وهي :" الدول التابعة: وهي الدولة التي تربطها بالدولة المتبوعة روابط خضوع وولاء تنقص أو تحد من سيادتها ، والدول المحمية: وهي تلك التي تضع نفسها بمحض إرادتها أو رغم إرادتها ، تحت حماية دولة أخرى أقوى منها ، والدول الموضوعة تحت الانتداب وفق المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم ، والدول المشمولة بالوصاية وفق المادة (76) من ميثاق الأمم المتحدة التي استبدلت الانتداب بالوصاية". [101]

وكان اقترح عبد السلام المجالي في هذا المشروع، الذي جرى تداوله على نطاق ضيق، والذي لم يأخذه أحد على محمل الجد، أن يكون العاهل الأردني الراحل الملك حسين ملكاً للدولة الفيدرالية الموحدة، وأن يكون إلى جانبه برلمان فيدرالي وحكومة فيدرالية، وأن تكون عمان هي عاصمة هذه الدولة في حين أن القدس الشرقية هي العاصمة الدينية لها، هذا بالإضافة إلى كونها العاصمة السياسية للإقليم الفلسطيني في الفيدرالية الأردنية ـ الفلسطينية.

---

[100] المجذوب،محمد.2004.**القانون الدولي العام**.ط 5.بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية.ص 153.
[101] المرجع نفسه.ص 156.

غير ان الملك حسين قطع الشك باليقين ، عندما لجأ في عام 1988 إلى فك الارتباط الإداري والسياسي بين الضفة الشرقية (الأردن) والضفة الغربية (فلسطين)، بقرار لا يزال ساري المفعول على أثر انهيار اتفاق كان قد تم إبرامه بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية في شباط عام 1985 بعد نحو شهرين من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان قد انعقد في عمان في تشرين الثاني عام 1984 إنقاذاً للشرعية الفلسطينية بعد تلك الانقسامات، التي حدثت عقب إخراج الفلسطينيين من بيروت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982.

وألقى الملك حسين" في 31/7/1988 خطابا متلفزا أعلن فيه فك الارتباط وذكر أسباب اتخاذه ذلك القرار قائلا: على انه ينبغي أن يفهم بكل وضوح وبدون أي لبس أو إبهام ، أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية إنما تتصل فقط بالأراضي الفلسطينية المحتلة وأهلها ، وليس بالمواطنين الأردنيين من اصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية ".[102]

أما الإسرائيليون فلم يتوقفوا عن التلويح بين الحين والآخر بورقة الخيار الأردني كحل للقضية الفلسطينية ، وغالبا ما تصدر تلك الأفكار عن معسكر اليمين الذي عارض كل تسوية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة تقليدية.

وفي خضم الإرباك الشامل الذي تمخض عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أخذت تنتعش أفكار متباينة في اوساط الإسرائيليين قاسمها المشترك هو إدخال طرف ثالث إلى الساحة السياسية.

لقد ظل الموقف التقليدي لغلاة التطرف في إسرائيل يستند إلى أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، حتى قبل اتفاق وادي عربه بين الأردن وإسرائيل عام 1994 ، ولم تخل الدعوات الإسرائيلية من خيار عودة الأردن إلى الضفة الغربية وفق ترتيبات معينة تتفق عليها الأطراف .

[102] كرباج ، يوسف.مرجع سابق.ص 23.

وبعد الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة وسيطرة حركة حماس على مقاليد الحكم هناك يوم الخامس عشر من حزيران 2007 ، دعا زعيم المعارضة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مقابلة مع شبكة "سي أن أن" الإخبارية الاميركية خلال زيارته لواشنطن بثت يوم الحادي والعشرين من حزيران 2007 ، إلى دور مصري في قطاع غزة ، وآخر أردني في الضفة الغربية ، منطلقا من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضعيف ولا يمسك بزمام الأمور، وان حل القضية الفلسطينية يستدعي دورا أردنيا ومصريا.

وبالدفع نحو هذا السيناريو ادعى وزير السياحة الإسرائيلي الأسبق بني ألون أن الأردن هو فلسطين، ونشر ألون برنامجا تفصيليا يقوم على مبدأ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية في الدول العربية ودول أخرى، بينما يتم إعطاء باقي السكان جنسية أردنية مع حكم ذاتي مستقل عندما يتم ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

ويجد الإسرائيليون وفق رؤيتهم الحل في الخيار الأردني مستندين إلى عدة اعتبارات أبرزها: أن الأردن قادر على قمع "الإرهاب" في المناطق الفلسطينية، وهم في نفس الوقت يملكون عاصمة، الأمر الذي يسهل حل مشكلة القدس، ومن المحتمل أيضا أن يوافقوا علي عدم حصولهم على كل مساحة الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات.

ووفق الرؤية الإسرائيلية فإن السيطرة الأردنية على الأراضي الفلسطينية ستتيح المجال لحل مشكلة اللاجئين في دولة واحدة كبيرة من دون بعثرتهم في دول كثيرة ومن دون إدخالهم إلى المناطق المزدحمة أصلا، مثلما أن هناك ارتباطا ديمغرافيا بين الأردن وفلسطين ، كما لم يكن صدفة أن يستظل الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد بالمظلة الأردنية وضمن وفد واحد.

وشهدت العلاقات الفلسطينية الأردنية حالة من التجاذب والتنافر ، ففي 11/2/1985 اقر الملك حسين من خلال الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك ، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت غير القابل للنقض لتقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك في إطار الكونفدرالية العربية المقترحة بين دولتي الأردن وفلسطين ".[103]

[103] الحسن،خالد.1985.**الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك**.القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر.ص 113.

إن آخر محاولة لإحياء الخيار الأردني كانت في إطار اتفاق لندن الذي عقده بيريس عام 1987 من خلف ظهر شريكه في الحكومة اسحق شامير، الذي عارض المسألة، وقد تمت عرقلة الاتفاق من قبل الدخول في تفاصيله بسبب موافقة بيرس على عقد الاتفاق في إطار مؤتمر دولي

كما طالب الملك حسين، إلا أن شامير عارض هذه الفكرة بشدة وبعدها بعدة أشهر اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987 ومن ثم أعلن الملك الأردني الحسين بن طلال عام 1988 عن فك الارتباط مع الضفة الغربية خشية امتداد الانتفاضة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

وما سعى إليه بيرس في حينه هو تجنب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، وإبقاء المستوطنات في مواقعها ، وإعطاء المسؤولية للأردن عن مواطنيه ، لان أغلبية سكان الضفة الغربية يحملون الجنسية الأردنية ، مع حكم ذاتي لقيادة محلية منتخبة، على ان يكون هذا الحل عبارة عن حكم مشترك ذو تقاسم وظيفي إسرائيلي أردني في الضفة الغربية.

إن إعلان الأردن عن فك الارتباط ، وقراره معارضة أي علاقة جديدة بين الضفتين يعود إلى خشيته من فرار الفلسطينيين الجماعي إلى الأردن بحثا عن مصدر رزق ،وهربا من العدوان الإسرائيلي، وبالتالي يصبح هناك خلل في التركيب الديمغرافي في الأردن .

واليمين الإسرائيلي يصر على إدخال الأردن إلى دائرة المسؤولية من خلال العصا المتمثلة بالضغط الأمريكي والجزرة المتمثلة بالصلاحيات والمكاسب الاقتصادية والإمتيازات.

أما الأردن فانه مازال يعارض التدخل في الضفة الغربية ويؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة خشية قيام إسرائيل بطرد الفلسطينيين إلى أراضيه في حالة عدم قيام هذه الدولة.

ومن حين لآخر يتم تسريب معلومة أو نصف معلومة حول استحالة التوصل إلى تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، وانه لا بد من البحث عن بدائل معقولة ، وأفضل هذه البدائل هي الخيار الأردني ، وبلغة أخرى "خطة ألون " ، المطروحة مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

غير أن الخيار الأردني لا يمكن أن يكون معقولا بدون مقدمات وبدون تهيئة المناخات الملائمة له، واهم هذه المقدمات الفوضى والانفلات الأمني وعدم وجود شريك فلسطيني بحسب

الادعاء الإسرائيلي ،ولعل هذا الخيار يصبح ذا نجاعة أكثر إذا توفر طرف فلسطيني لديه الاستعداد أن يعمق من الأزمة ويزيد الحالة تعقيدا ، وفجأة تصبح الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي هي عنوان المرحلة ، كما كان عليه الحال في حزيران 2007 بين حركتي فتح وحماس واستيلاء الأخيرة على مقاليد السلطة في قطاع غزة .

إن الخيار الأردني ليس جديدا وبخلاف ما يعتقد الكثيرون فانه أوسلو بذاته ، وبحسب أوسلو لا عودة للاجئين والقدس عاصمة إسرائيل الموحدة ، مع ضم الكتل الاستيطانية الثلاثة إلى إسرائيل وكذلك منطقة غور الأردن ، على أن يبقى نهر الأردن هو حدود إسرائيل الشرقية .

وبحسب الخيار الأردني أو "خطة ألون" - نسبة إلى وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق ألون- ،"تحتفظ إسرائيل بحزام امني متقدم يوازي نهر الأردن ، وتسيطر على سلسلة الجبال ووادي الأردن ، كما تنقل إلى سيطرة على المناطق القريبة الآهلة بالسكان الفلسطينيين إلى الأردن ، ويمنح بالوصول إليها من خلال مضيق يمر عبر حزام شرقي ، يسكنه عدد قليل ولكن معظمهم من الإسرائيليين والذي سيصبح تحت السيادة الإسرائيلية ، وتبقى الضفة الغربية بهذا حاجزا لإسرائيل ، بالإضافة إلى كونها مركز انطلاق لجيش الدفاع الإسرائيلي للتحرك داخل الأردن".[104]

وواحد من الحلول هو الخيار الأردني في ظل استحالة الحل القائم على أساس الدولتين ، ويبدو أن ذلك هو الإطار الأنسب وربما يكون ذلك الخيار الفلسطيني الأفضل حيث تتشارك كافة الأطراف في نفس الثقافة واللغة، كما أن هنالك علاقات ودية وثيقة بين قيادة السلطة الفلسطينية وقيادات مصر والأردن، وتتمتع الأجهزة الأمنية في الأردن ومصر بمعرفة وافية حول السكان الفلسطينيين والجغرافيا والأجهزة الأمنية الفلسطينية وقادتها، وهم يتشاركون بحدود مفتوحة في حين يسمح التقارب الجغرافي بأقل التكاليف عند استبدال أو تعزيز أو تخفيض عدد الوحدات العاملة.

كما أن هناك الخبرة السابقة للقوات العسكرية الأردنية في إطار نشاطات قوات حفظ السلام الدولية التي ستساهم بهذا الهدف، والأهم من ذلك، أن هناك مصلحة إستراتيجية للمصريين والأردنيين لكي يكون لهم دور في المناطق الفلسطينية بصفتهم دولتين مجاورتين كما أن لدى

[104] بلاسكوف،افي .مرجع سابق. ص 51.

مصر والأردن مصلحة مباشرة لاستيعاب وامتصاص قوة وقدرات القوى الراديكالية لمنعها من التأثير والتسلل إلى أراضيها وما تشكله الأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية من تهديد للأمن القومي الأردني والمصري ، وفي المقابل فان مثل هذا الحل سيكون مقبولا على إسرائيل حيث أنها بصفتها شريكة في اتفاقيات سلام مع مصر والأردن، لا يتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تعارض مبادرة تشارك فيها هاتان الدولتان ، إلى جانب ما يمثله مثل هذا الحل من إسقاط أعباء واستحقاقات مترتبة عليها في أي حل مع الفلسطينيين يقود إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة .

كما أن فشل اتفاق أوسلو أمام اختبار الواقع في الوصول إلى الحل الدائم بعد أربعة عشر عاما بسبب المماطلة الإسرائيلية في الخوض في مفاوضات الحل النهائي، مثلما فشلت مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى التي أسست لحقبة جديدة انهار معها اتفاق اوسلو لوجستيا وان لم تعلن وفاته ، بإعادة إسرائيل احتلالها للمناطق المصنفة (ا) والتي تخضع لسيادة فلسطينية كاملة.

لقد عاد الخيار الأردني إلى الواجهة من جديد عبر طرح اطراف فلسطينية واردنية -تتقاطع في المصالح -ذلك الخيار من جديد تحت ذريعة ان إسرائيل لا تريد السلام القائم على الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، ويحاول الفلسطينيون تجنب الحديث عن الخيار الأردني ، ففي نيسان 2007 تجنب هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خلال ندوة نظمت في جمعية الشؤون الدولية بالعاصمة الأردنية في 10/4/2007، بحضور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق ، و سعيد التل نائب رئيس الوزراء الأسبق ، ودعا إلى تشكيل هيئة شعبية أردنية فلسطينية تقوم ببحث ودراسة مستقبل مشترك أردني فلسطيني، ثم انتقاله قبل تشكيل الهيئة المقترحة، وقيامها بالبحث عن شكل هذا المستقبل، إلى الدعوة إلى قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية، ثم تراجع الحسن عن ذلك بشكل موارب مؤكدا أن الكونفدرالية يجب أن تتبع قيام دولة فلسطينية مستقلة أولا، ثم عاد للقول أنه يريد "أن نولد متحدين، لأنه إذا ولدنا غير متحدين لن يدعونا نتحد".[105]

وظل الأردن يرفض إقامة كونفدرالية مع الفلسطينيين ، حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك خشية من أن يرتب عليه اتفاق الكونفدرالية المبكرة مسؤوليات والتزامات، وربما

[105] الجوهري،شاكر. **هاني الحسن :إذ يتأرجح بين العروبة والأسرلة**. 2007.استرجعت بتاريخ 12/7/2007.

www.safsaf.org/04-07asdikaa-safsaf/shakerjuhari_hanialhassan.htm - 46k

صدام مع إسرائيل، ليس من مصلحته وقوعه، حتى لا يجد نفسه، وقد تعرى من معاهدة السلام، التي ضمنت له أول اعتراف إسرائيلي بوجوده، بعد أن ظلت إسرائيل، تنادي لفترة طويلة بأن الأردن جزء من أرض إسرائيل الكبرى.

ثم أن إعلان الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة قد يكون، في حالة امتناع إسرائيل عن الانسحاب من الضفة الغربية، مجرد مدخل لتحقيق مشروع الوطن البديل على حساب وجود الكيان الأردني ، وقطع الطريق على الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

أما وزير السياحة الإسرائيلي بيني أيلون فانه أعاد الطرح مجددا لشعاره المعروف وهو " فلسطين هي الأردن" ، وطالب الدولة الصهيونية بالعمل على وضع استراتيجية لتطبيق هذا الخيار باعتباره الحل الجذري للمشكلة الإسرائيلية.

وذهب موشيه آرنز وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إلى الدعوة لإحياء الخيار الأردني فهو يرى أن الحل موجود في الشرق أي الأردن، ومن وجهة نظره فان "الأردن هو الخيار الوحيد القادر على فرض سيطرته وفرض نظامه في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تنوي إسرائيل الانسحاب منها ، ولإسرائيل جارة في الشرق كانت قد أبدت الحزم طوال السنين في قمع الإرهاب واستطاعت تنفيذ ذلك أيضا ، وتحويل الأردن إلى شريك في تسوية المشكلات المعلقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ليس مجرد تحليل صرف، لا يوجد شك تقريبا في شرعية الأردن للعب هذا الدور، إذ أن 70 في المائة من سكانه هم من أصول فلسطينية وملكته فلسطينية، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) كانت قد ألحقت بالمملكة في عام 1949 حيث حصل سكانها على الجنسية الأردنية". [106]

[106] ارنس،موشيه.2004.استرجعت بتاريخ 18/6/2007.

/www.haaretz.co.il

وأشار إلى أن "المشكلات الأصعب - القدس والتسوية الإقليمية - ستكون قابلة للمعالجة في هذا الإطار، للأردن عاصمة الآن وهي عمان، ولذلك هو ليس بحاجة إلى عاصمة ثانية، ومناطق يهودا والسامرة ملاصقة للأردن ، إلا أن هناك مشكلة واحدة فقط: الأردنيون يخشون أن يؤدي استيعاب فلسطينيين آخرين تسببت منظمة التحرير الفلسطينية في تطرفهم خلال السنوات الأخيرة، إلى زعزعة الاستقرار في المملكة".[107]

ويذهب ارنس إلى الحديث عن أن الأردن يستطيع قمع الإرهاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإذا وافقوا على ذلك فان لديهم عاصمة وبالتالي فان حل مشكلة القدس معهم ستكون أسهل بكثير ومن المحتمل أن يوافقوا على قبول الوصاية الكاملة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يوفر حماية واسعة جدا للمستعمرات الصهيونية.

وإذا كانت حركة فتح متمنعة عن إبداء موقفها بشكل واضح من مسالة الدور الأردني فان حركة حماس بادرت إلى إعلان رفضها.

إن محاولات إسرائيل للتهرب من موضوع الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ، وإيجاد المخرج في إعادة إحياء الدور الأردني ، مازالت تواجه برفض أردني وهو ما جدد التأكيد عليه الملك عبد الله بقوله:" لقد مللنا من الحديث في هذا الموضوع ، موقفنا واضح ومعلن ، ولن يستطيع أي شيء أو أمر أن يغيره ، نحن نرفض صيغة الفيدرالية والكونفدرالية، كما أننا نرى أن طرح هذا الأمر وفي هذه المرحلة بالذات هو مؤامرة على فلسطين والأردن، ونحن موقفنا واضح ومبدئي، لا يمكن أن نقبل بهذه الحلول مهما بلغت الضغوطات، وأما شكل العلاقة المستقبلية مع فلسطين فهو أمر سابق لأوانه، ولن يتم الخوض فيه، إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية، والشعبان الأردني والفلسطيني هما من يقرر شكل هذه العلاقة، الأردنيون مجمعون على رفض أي تسويات للقضية الفلسطينية على حسابهم ،وأقول بكل وضوح أن طرح الكونفدرالية أو الفيدرالية، أو ما يسمى بالتقاسم الوظيفي، هو مؤامرة على القضية الفلسطينية، لن ينخرط الأردن فيها، ومع ذلك وكما أكدنا سابقا يبقى الخيار مفتوحا أمام الشعبين في تقرير أي شكل من أشكال العلاقة عندما يصبح القرار الفلسطيني مستقلا، وتقام دولة القانون والمؤسسات غربي النهر على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة".[108]

---

[107] المرجع نفسه.

[108] **جريدة القدس**.1/7/2007 .ع 313360

ولم يخف العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الإشارة إلى محاولات إسرائيل الالتفاف على الحقوق الفلسطينية، إذ يرى أن "على من يريد السلام التوقف عن محاولة التهرب من استحقاقاته، ومحاولة الالتفاف على هذه الاستحقاقات بطروحات الكونفدرالية أو غيرها، على من يريد السلام أن يبذل كل جهد ممكن للوصول إلى حل الدولتين ،هذه رسالة إلى إسرائيل وإلى كل من يحاول حل القضية على حساب الأردن وعلى حساب الفلسطينيين".[109]

غير أن هناك خللا في الخيار الأردني يكمن في التوازن الديمغرافي الجديد الذي ستتسبب به عودة الضفة الغربية إلى السيطرة الأردنية ، وفي الوقت الذي لم يزل فيه الأردن قلقا من المسالة الديمغرافية على أرضه ، حيث إن نحو نصف سكانه هم من الفلسطينيين اللاجئين أو النازحين ، إلا انه ورغم ذلك يبقى الخيار الأردني الأسهل للتحقيق من الخيارات الثلاثة السالفة في ظل انسداد الأفق السياسي مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، ومحاولاتها تقزيم القضية الفلسطينية ، وتحويل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى دولة معازل وكانتونات ، تفتقر إلى مقومات قيام الدول .

وعلى نقيض السنوات الطويلة الماضية التي كان الفلسطينيون فيها يرفضون بشكل قاطع أي دور أردني في الأراضي الفلسطينية، فقد شهد هذا الموقف التقليدي تراجعاً سواء من خلال حالة اليأس التي تنتاب الفلسطينيين من قيادتهم من جهة، أو جراء غياب فرص السلام مع إسرائيل، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن حلول أخرى.

[109] المرجع نفسه.

## ملحق رقم (1)

## توزيع المستوطنات في القدس والضفة الغربية

| | | |
|---|---|---|
| .1 | جنين | 9 |
| .2 | نابلس | 48 |
| .3 | طولكرم | 8 |
| .4 | رام الله | 27 |
| .5 | القدس | 28 |
| .6 | بيت لحم | 18 |
| .7 | أريحا | 11 |
| .8 | الخليل | 27 |
| .9 | قطاع غزة قبل إعادة الانتشار في 2005 | 18 |
| .10 | المجموع | 194 |

المصدر:المركز الجغرافي الفلسطيني. www.sis.gov.ps/arabic/roya/7/page5.html - 313k

# ملحق رقم (2)

# الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة(1997-2004) بعملة الدولار الاميركي

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة | 954 | 1084 | 1136 | 1364 | 1053 | 1037 | 1266 | 1562 |
| إيرادات محلية | 648 | 754 | 901 | 964 | 287 | 335 | 748 | 947 |
| إيرادات ضريبية | 503 | 616 | 782 | 848 | 200 | 276 | 615 | 751 |
| منها: إيرادات مقاصة | 476 | 544 | 580 | 587 | 0 | 150 | 455 | 580 |
| إيرادات غير ضريبية | 145 | 138 | 119 | 116 | 87 | 59 | 133 | 196 |
| إيرادات خارجية | 306 | 330 | 235 | 400 | 766 | 702 | 518 | 615 |
| منها : منح لدعم الموازنة | 0 | 0 | 0 | 0 | 551 | 502 | 261 | 354 |
| منح لدعم المشاريع التطويرية | 306 | 330 | 235 | 400 | 215 | 200 | 257 | 261 |
| النفقات العامة | 1113 | 1194 | 1194 | 1364 | 1239 | 1249 | 1513 | 1764 |
| نفقات جارية | 790 | 819 | 927 | 940 | 1016 | 1049 | 1256 | 1503 |
| أجور ورواتب | 475 | 495 | 555 | 562 | 644 | 626 | 716 | 874 |
| منها: مدنيين | | | | | | | 439 | 540 |
| عسكريين | | | | | | | 277 | 334 |
| نفقات تشغيلية | 159 | 158 | 203 | 182 | 156 | 144 | 125 | 196 |
| نفقات تحويلية | 156 | 166 | 169 | 181 | 201 | 188 | 204 | 270 |
| نفقات رأسمالية عادية | 0 | 0 | 0 | 15 | 15 | 24 | 36 | 18 |
| صافي الإقراض | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 67 | 175 | 145 |
| النفقات التطويرية | 323 | 375 | 267 | 424 | 223 | 200 | 257 | 261 |
| العجز الجاري | 142- | 65- | 26- | 24 | 729- | 714- | 508- | 556- |
| العجز قبل المنح والمساعدات | 465- | 440- | 293- | 400- | 952- | 914- | 765- | 817- |
| العجز بعد المنح والمساعدات | 159- | 110- | 58- | 0 | 186- | 212- | 247- | 202- |
| موازنة التمويل | | | | | 79- | 80 | 361 | 210 |
| المقاصة المفرج عنها | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 82 | 304 | 97 |
| تمويل من المصارف التجارية | | | | | 39 | 39- | 0 | 0 |
| صافي التغير في المتأخرات | | | | | 0 | 169 | 115- | 49- |
| صافي التمويل المحلي | | | | | 140- | 0 | 85 | 162 |
| دعم البطالة وتشغيل العمالة | | | | | 22 | 0 | 0 | 0 |
| العجز/الفائض بعد التمويل(الفجوة المالية) | 159- | 110- | 58- | 0 | 265- | 0 | 27 | 8 |

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات

# ملحق رقم (3)

ويوضح الجدول التالي التجمعات السكانية الفلسطينية المتأثرة بالجدار:

| الموقع | عدد التجمعات السكانية الفلسطينية | التعداد السكاني | النسبة المئوية لعدد سكان الضفة الغربية الإجمالي |
|---|---|---|---|
| جيوب غرب الجدار الرئيسي | 53 | 115,500 | 5 |
| جيوب شرق الجدار الرئيسي * | 28 | 147,700 | 6.4 |
| شرق القدس | **23 | 210,000 | 9.1 |
| بلدان وقرى قرب الجزء الشرقي من الجدار | 102 | ***402,400 | 17.5 |
| المجموع | 206 | 875,600 | 38 |

* الأحياء الفلسطينية الواقعة على أطراف الحدود البلدية للقدس.

** البلدات والقرى المحاطة بالجدار الرئيسي (مثل قلقيلية) وتلك المحاطة بجدار ثانوي (مثل طولكرم).

*** التعداد الإجمالي لسكان البلدات والقرى التي يوجد جزء من أراضيها غربي الجدار.

المصدر: www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/2004/February/205.html_

4k

## ملحق رقم (4)

مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من التجمعات السكانية الفلسطينية حتى 2007.

| المحافظة | المساحة بالدونم | | |
|---|---|---|---|
| | حكومية | خاصة | المجموع |
| جنين | 37,143 | 20,261 | 57,404 |
| طولكرم | 2,465 | 37,395 | 39،860 |
| قلقيلية | 800 | 49,077 | 49,877 |
| سلفيت | 40 | 6,000 | 6,040 |
| القدس | 12 | 7,934 | 7,946 |
| رام الله | 0 | 22,217 | 22,217 |
| بيت لحم | 0 | 3,656 | 3,656 |
| المجموع | 40,460 | 146,540 | 187,000 |

المصدر: www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/2004/February/205.html

4k

## ملحق رقم (5)

## رسالة الاعتراف الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية

من: إسحق رابين

الى: الرئيس ياسر عرفات

السيد الرئيس

رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

المصدر: www.yafa-news.com/tareek1/t77.htm - 47k

## ملحق رقم (6)

## رسالة الاعتراف الفلسطينية بإسرائيل

من الرئيس ياسر عرفات

إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

**السيد رئيس الوزراء**

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط ، ومن منطلق إيمان راسخ أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1 - تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338.

2 - إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

3 - وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار.. حقبة خالية من العنف. وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

4 - وفي ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و 338، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

المصدر: www.yafa-news.com/tareek1/t77.htm - 47k

## الفصل السادس

## الخاتمة والنتائج

إن حل السلطة الوطنية الفلسطينية كخيار، بدأ يكسب المزيد من الزخم، ، وان فهم هذا الطلب في سياق الصراع القائم بين فتح وحماس على السلطة بعد الفوز الانتخابي الذي حققته حماس على حساب فتح في يناير 2006.

وإن الجهة الوحيدة المخولة بحل السلطة الفلسطينية هو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لانه هو الجهة المنشاة لتلك السلطة، ولكن ونظرا لسيطرة حماس على المجلس التشريعي والحكومة فانه ليس بوسع فتح حل السلطة دون تعاون حماس، خاصة وان حماس غير ممثلة في منظمة التحرير في الوقت الذي تبدو فيه حماس لا مصلحة لها في حل السلطة التي تسيطر عليها حاليا في قطاع غزة عنوة ، وهي مترددة في نفس الوقت في تقوية منظمة التحرير التي لا يوجد لها فيها أي موطئ قدم .

وبين الحين والآخر كانت تخرج الدعوات لحل السلطة الفلسطينية كردة فعل على عدوان إسرائيلي جديد ضد الشعب الفلسطيني ، إذ تجددت تلك الدعوة إلى إمكانية حل السلطة الفلسطينية، على خلفية اختطاف رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، من قبل قوات الاحتلال، في الخامس من أغسطس 2006، ، ومن قبله اختطاف نصف وزراء السلطة الفلسطينية والعديد من أعضاء المجلس التشريعي، في سياق استهانة حكومة أولمرت بالسلطة ومؤسساتها، وتدمير أجهزتها وبنيتها التحتية، واستمرارية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة و الضفة الغربية المحتلة ، وبطش الاحتلال الذي دمر كل ما تم إنجازه على مدى سنوات وجود السلطة.

وتجدد دعوات سابقة إلى حل السلطة الفلسطينية والبحث في جدوى استمرارها، لا سيما بعد انهيار محادثات "كامب ديفيد" في يوليو من عام 2000، ثم اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام ذاته ، وبات من الصعوبة بمكان الجمع بين منطق المقاومة ومنطق السلطة، وإمكانية تحول السلطة إلى سلطة مقاومة، كما أنه من غير المصلحة الوطنية العليا أن تقاوم المقاومة السلطة الفلسطينية، ومن ثم القبول الاضطراري لصيغة "التعايش التنافسي" بين المقاومة والسلطة.

ولقد أثارت هذه الدعوة العديد من الأصداء والجدل بين مؤيد ومعارض، حيث طالب بعض أعضاء المجلس التشريعي بحل السلطة كرد فعل تجاه اعتقال رئيس المجلس التشريعي وأعضاء آخرين فيه.

إن هدف تلك الإجراءات الإسرائيلية، هو تقويض أسس الديموقراطية والشرعية الفلسطينية، وتدمير النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف الترويج لأكذوبة غياب الشريك الفلسطيني، التي تستخدمها حكومة أولمرت لتبرير خطتها الهادفة إلى فرض حل توسعي أحادى الجانب على الشعب الفلسطيني، بديلاً للحل القائم على قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي فان هناك أهمية في توفير الشروط والمقومات لاستمرار السلطة، كركيزة من ركائز النظام السياسي الفلسطيني والشرعية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني المستقل والموحد.

إن بقاء السلطة والدفاع عن وجودها يستند إلى عدة مسوغات ومبررات وتحذيرات من مغبة الإقدام على خطوة حلها ، والتأكيد على أهمية السلطة كوحدة وككيان، باعتبارها إنجازًا وطنيًا يستدعي الدفاع عنه، ومنحه الفرص الكاملة والكافية ليتطور وينهض بنفسه وبمقوماته، فضلاً عن كونه الحجر الأساس والأول في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، فهو نتيجة ومحصلة صراع وكفاح وطني طويل ومرير.

وينطلق ذلك من التبعات المحتملة لحلّ السلطة الفلسطينية، إذ سيكون لأمر مماثل تأثيرات على أكثر من صعيد تتوزع بين الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والقانوني، وجميعها تعود بشكل سلبي على وضع الفلسطينيين المقيمين في أراضى السلطة الفلسطينية، بمعنى أن حل السلطة يعني، من الناحية العملية، غياب سلطة مركزية في أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومنذ تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية اشترطت إسرائيل من اجل وقف مقاطعتها السياسية والاقتصادية للسلطة قبول حماس بثلاثة شروط هي: الاعتراف بإسرائيل وتأكيد التزامها بالاتفاقيات الموقعة والتوقف عن ممارسة ما سمته بالإرهاب، وهذه الاشتراطات الإسرائيلية الثلاثة أدت إلى إلحاق الشلل بالسلطة الفلسطينية، وهو شيء سيؤدي إما إلى انهيار

السلطة أو إشعال نيران انتفاضة ثالثة، خاصة وان الآمال التي عقدت على أن نافذة الأمل وكسر الحصار ستأتي على يد حكومة الوحدة الوطنية والتي لم تتمكن من الإقلاع، لان الاشتراطات لم تتبدل إسرائيليا ودوليا ، مثلما أن النوايا لم تتغير فلسطينيا.

إن حل السلطة الفلسطينية ستكون له تداعيات استراتيجية كثيرة على العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، فانهيار السلطة يعني للفلسطينيين فشل الخيار الدبلوماسي كما انه سيشكل نكسة قوية لمبدأ الحل القائم على إقامة دولتين، إضافة إلى أن إسرائيل هي قوة الاحتلال الفارضة لنفسها على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانهيار السلطة يعني تحميل إسرائيل تكلفة إدارة الشأن الفلسطيني طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة التي ترتب عليها مسؤوليات كبيرة ، بحيث يتحول الاحتلال من احتلال غير مباشر (نظيف) ، إلى احتلال مباشر تقع على عاتقه مهمة إدارة الأراضي المحتلة وتوفير احتياجات سكانها ، في وقت مازالت فيه السلطة الفلسطينية فاقدة للسيادة ، غارقة في المسؤوليات.

لقد جاءت الدعوة لحل السلطة الفلسطينية متأخرة ،حيث كان على السلطة الفلسطينية استغلال أول حدث والدعوة أو التهديد على الأقل لحل نفسها نتيجة اختراق إسرائيل وبشكل فاضح لاتفاقيات أوسلو في حينه ، إلا أن التوقيت الذي كان أكثر خطورة وتجاوزت عنه السلطة الفلسطينية وعدم قيامها بحل نفسها مباشرةً ، هو بدء عملية السور الواقي في العام 2002 ، بعد عملية نتانيا واحتلال معظم أراضي الضفة الغربية التي كانت تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة والمصنفة (أ) ، ومحاصرة رأس السلطة الفلسطينية في حينه الرئيس ياسر عرفات ، ومنعه من التنقل وممارسة صلاحياته السياسية كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وتعطيل عمل كافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت التهديدات الإسرائيلية باغتياله كبيرة ولم يتخلوا في إسرائيل عن ذلك حتى تم لهم ما أرادوا عن طريق تسميمه بشكل لم تترك بصمات مباشرة على عملية الاغتيال التي صمت العالم أجمع عنها، ونسيها أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية ولم نعد نسمع عن لجنة التحقيق الفلسطينية التي شكلت لهذا الغرض ، واستمرت الحياة السياسية الفلسطينية وكأن شيئاً لم يكن بعد انتهاء أيام الحداد على رحيل الرئيس ياسر عرفات.

كما أن عملية الحصار لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية شملتها عملية تدمير مبرمجة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الأمنية منها والمدنية، بغرض شل هذه السلطة داخلياً وإشاعة الفوضى في الأراضي الفلسطينية بطريقة تجعل الأمور بعيدة جداً عن التحدث في الحلول السياسية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وجعل الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية منشغلين بالوضع الداخلي، وعدم فسح المجال أمامهم للتفرغ للشؤون السياسية.

إن تلك الممارسات الإسرائيلية لم تكن نتاج ردة فعل على عملية نتانيا ، بل كانت السبب المُعلن فقط رغم أنه سبقها الكثير من العمليات التي أوقعت الكثير من القتلى الإسرائيليين ، ولكن لم تكن ردة الفعل الإسرائيلية بهذا الحجم من القتل والدمار للشعب الفلسطيني ومؤسساته، بل كانت عملية اعد لها منذ فترة طويلة وما يعزز هذا تصريح أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، وقبل وصول حزب الليكود وأرئيل شارون لرئاسة الحكومة في الانتخابات قبل الأخيرة، عندما سُئل في حينه كيف سيتعامل الليكود مع السلطة الفلسطينية في حال وصوله للسلطة؟ أجاب وبكل وضوح وصراحة: سنعمل على تدمير جميع المكتسبات التي حققتها السلطة الفلسطينية كنتاج لاتفاق أوسلو، مما يعني إعادة السلطة الفلسطينية عشر سنوات إلى الوراء وفي حال اضطررنا لمفاوضات سياسية معها سنبدأ من جديد.. وهذا ما تم بالفعل، فلم يتبقى للسلطة الفلسطينية وقادتها إلا المسميات الوظيفية التي حصلوا عليها بموجب اتفاق أوسلو.

ويبقى السؤال الأخير والملح ما هو البديل بعد حل السلطة الوطنية الفلسطينية إن تم ذلك؟ والإجابة يجب أن تأتي من الفصائل التي قادت ولا زالت تقود العمل الوطني الفلسطيني ، وإن لم تكن لديها القدرة أو أن لديها التخوف من اتخاذ قرار مصيري كهذا، فليكن مصير السلطة بيد الشعب الفلسطيني من خلال استفتاء شعبي ، ولعل مثل هذا الإجراء قد يدفع العالم إلى تحمل مسؤولياته ، ولتعود الأمور للمربع الأول وكما كان عليه الوضع قبل اتفاقيات أوسلو.

إن حل السلطة الفلسطينية سيضع العالم أمام مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني من جهة ، وسيضع إسرائيل أمام مأزق حقيقي ، مما سيدفعها إلى البحث عن حل للصراع مع الفلسطينيين ، إذ لن تقبل بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية كسلطة احتلال مباشر ، مما سيضعها أمام خيارات

صعبة مثل خيار الدولة الفلسطينية المستقلة وفق رؤيتها الخاصة ، أو أن يتم إحياء الخيار الأردني ، وهو الخيار الأسهل الذي لن يكون مكلفا لإسرائيل ، بل سيكون مكلفا للاردن .

غير أن جدار الفصل العنصري الذي أنشأته إسرائيل في الضفة الغربية ، أصبح الحدود الشرقية لها ، وان حاولت تسويقه على انه جدار امني وليس سياسيا ،إلى جانب الكتل الاستيطانية الكبرى التي ستضمها إليها ، الأمر الذي يحول دون إقامة دولة فلسطينية على ما أبقاه الجدار والاستيطان من أراض متناثرة.

## النتائج

* إن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية التي مضى عليها أربعة عشر عاما لم ينقل الفلسطينيين من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال والتحرر ، بل كرس الاحتلال بصورة جديدة.

* لقد تنصلت إسرائيل من الاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير من خلال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني منذ آذار عام 2006، والاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وعزل القدس ومنطقة الأغوار، وسعت إلى استبدال الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بدولة في حدود مؤقتة ، ليست أكثر من دولة معازل وكانتونات،حيث استغلت الاتفاقيات المرحلية مع الفلسطينيين كغطاء على سياساتها الرامية إلى فرض الوقائع على الأرض، فمن جهة كانت تخوض مفاوضات عقيمة، ومن جهة ثانية لم تتوقف عن مشاريعها الاستيطانية التوسعية لإضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني ، وتحديد ملامح الحل النهائي من جانب واحد .

* إن اتفاقية أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات مرحلية كاتفاق القاهرة أو واشنطن لا تعفي سلطة الاحتلال من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، غير أن السلطة الفلسطينية أعفت سلطة الاحتلال من تلك المسؤوليات عندما حملت الأعباء عنها.

* يعتبر اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 باطلاً لتعارضه مع قاعدة قانونية دولية، ، فقد تضمنت المادة (53) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 نصاً صريحاً يتعلق بالمعاهدات المتعارضة مع قاعدة آمرة إذ تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي.

* أن الاتفاقيات تلك لم تحدد المركز القانوني الذي توجد فيه القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما أنها لم تصف الوجود الإسرائيلي بالاحتلال ، مثلما أنها لم تضف شرعية قانونية على ذلك الوجود.

* عدم قدرة السلطة الفلسطينية على المواءمة بين ازدواجية المقاومة و العمل السياسي ، وقيود الاتفاقيات مع إسرائيل بشكل أصبحت فيه السلطة الفلسطينية عاجزة عن المواءمة بين العملين أمام مسؤولياتها على مستوى العلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي، لتجد نفسها في مواجهة عبئ فرضته الممارسات التعسفية الإسرائيلية.

* لقد نص اتفاق اوسلو على أن هدف التسوية السلمية هو حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية في غضون خمس سنوات من توقيع اتفاق اوسلو ، إلا أن ذلك الهدف لم يتحقق رغم مرور أربعة عشر عاما ،حيث جعلت إسرائيل التفاوض- إلى ما لا نهاية- وسيلة للمماطلة والتسويف.

* لقد تسلمت السلطة الفلسطينية الأعباء من الإدارة المدنية للاحتلال ولم تتسلم المسؤوليات، وقيدت صلاحياتها بالالتزام بالتنسيق مع الاحتلال في كثير من المجالات ، كما أن السلطة الفلسطينية خولت بالمسؤولية الكاملة عن إدارة شؤون الموظفين في المجالات المنقولة إليها ، ليتحول الاحتلال الإسرائيلي إلى احتلال نظيف دون أعباء.

* إن حقيقة ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد ، يؤكد أن مستقبل الحل القائم على إعادة الحقوق كاملة للفلسطينيين ،لم يعد مدخلا للسلام من قبل إسرائيل ، إذ أن أفضل ما عرضه الإسرائيليون بالنسبة لقضية القدس التي انهارت عندها تلك المفاوضات ، هو ما وصف بالصفقة المقدسية التي بلورها دينس روس مبعوث السلام الاميركي في المنطقة آنذاك ، والتي تنص على سيادة فلسطينية في الحيين الإسلامي والمسيحي ، وحراسة في منطقة الحرم تحت السيادة الإسرائيلية ، وحكم ذاتي عملي تحت السيادة الإسرائيلية في الأحياء القائمة داخل البلدة القديمة ، وسيادة فلسطينية في الأحياء التي سيضمها الإسرائيليون من مناطق عام 1967 .

* إن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 ، لم يعد خيارا واقعيا في ظل الحقائق والوقائع على الأرض وسياسة الأمر الواقع التي انتهجتها إسرائيل ، فجدار الفصل العنصري الذي تبنيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي يرمي إلى السيطرة على 45.3% من مساحة الضفة الغربية، فيما سيحول الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات معزولة ترتبط مع بعضها البعض إما بأنفاق أو جسور في أحسن الأحوال.

* إن خيار الدولة ثنائية القومية فيه مخالفة للأعراف والقوانين الدولية والقرارات الدولية خاصة القرارين 181 و 194 ، وكذلك من زاوية أن بقاء وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967 فيه مخالفة لقاعدة آمرة، مثلما هو الحال بالنسبة لضم القدس أيضا، ومثلما هو الحال بالنسبةً لقرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب ملف اللاجئين الذي سيوضع خلف الظهور أمام سيناريو الدولة الثنائية القومية .

* إن قبول الفلسطينيين بخيار الدولة ثنائية القومية يعني تسليمهم بهزيمتهم أمام المشروع الإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 بما فيها القدس، كما أن إسرائيل لا يمكن لها القبول بدولة ثنائية القومية نظرا لمخاوفها من الخطر الديمغرافي الناتج عن ذلك.

* يبدو الخيار الأردني الوجهة المتاحة لاسرائيل لحل القضية الفلسطينية ، لانه يحل المشكلة لاسرائيل ، لكنه بالمقابل يزج بالاردن في مشكة جديدة ، مثلما ان ذلك الخيار لا يحل مشكلة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

* يعاني الخيار الأردني من مشكلة التوازن الديمغرافي الجديد الذي ستتسبب به عودة الضفة الغربية إلى السيطرة الأردنية ، وفي الوقت الذي لم يزل فيه الأردن قلقا من المسالة الديمغرافية على أرضه ، حيث إن نحو نصف سكانه هم من الفلسطينيين اللاجئين أو النازحين ، إلا انه ورغم ذلك يبقى الخيار الأردني الأسهل للتحقيق من الخيارات الثلاثة السالفة في ظل انسداد الأفق السياسي مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، ومحاولاتها تقزيم

القضية الفلسطينية ، وتحويل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى دولة معازل وكانتونات ، تفتقر إلى مقومات قيام الدول .

## المصادر والمراجع

**الكتب العربية:**


أبو عامر،علاء.2002.العلاقات الدولية العلم والظاهرة-الدبلوماسية والاستراتيجية.غزة:مكتبة آفاق.

أبو النصر،عبد الرحمن. 2000.اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.غزة:مطابع مركز الشوا الثقافي.

أبو الوفا،احمد.1995-1996.الوسيط في القانون الدولي.القاهرة:دار النهضة العربية.

_____.1998. اتفاقية جنيف الرابعة والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية النظرية والممارسة.غزة:المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

بشاره ، مروان.2003.فلسطين/ إسرائيل سلام أم فصل عنصري.بيروت:دار الكتاب العربي.

بيريز،شمعون.1996.الشرق الأوسط الجديد.ترجمة دار الجليل.ط 2.عمان:دار الجليل للنشر .للدراسات والأبحاث الفلسطينية

التكروري،عثمان وعمر ياسين. 1986.الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي.القدس: مركز الدراسات- نقابة المحامين فرع القدس.

تود،ايمانويل،2003.ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الاميركي. ترجمة محمد زكريا إسماعيل .بيروت:دار الساقي.

جيللون ، فيليب .(د.ت.ن).أنا صهيوني: وأطالب بدولة للفلسطينيين. ترجمة عبد العظيم حماد.القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر.

الحسن،خالد.1985.الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك.القدس: وكالة أبوعرفه للصحافة والنشر.

حلبي،أسامه. 1994. اتفاقية إعلان المبادئ ازدواجية السلطة والانتخابات لمجلس سلطة الحكم الذاتي.رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

الحمارنه،مصطفى وآخرون.1997.العلاقات الأردنية- الفلسطينية:إلى أين؟.نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

دورتي،جيمس وروبرت بالستغراف.1985.النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ترجمة وليد عبد الحي.بيروت:مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

ألدويك،موسى. 2004.المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر. الإسكندرية: منشأة المعارف.

راينهايت،تانيا.2004.إسرائيل/فلسطين سبل إنهاء حرب 1948 بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام. ترجمة رنده بعث ورشا الصباغ.دمشق: دار الفكر .

ربيع،محمد.1987.مناهج البحث في العلوم السياسية.ط 2.الكويت:مكتبة الفلاح.

الريس، ناصر. 2003.القضاء في فلسطين ومعوقات تطوره.ط 2.رام الله: مؤسسة الحق.

_____.1999.المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني.رام الله: مؤسسة الحق.

سعد الله،إسماعيل. 1986.تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام.الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

سويشر ، كلايتون.2006.حقيقة كامب ديفيد ، الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.ترجمة رضوان زياده وآخرون. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون.

شحادة،رجا. 1994.إعلان المبادئ والنظام القانوني في الضفة الغربية .القدس:الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا).

شحادة،رجا وجوناثان كتاب. 1983.الضفة الغربية وحكم القانون.ط 2.ترجمة وديع خوري.بيروت:دار الكلمة للنشر.

شفتان،دان.2004.الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني.ترجمة احمد أبو هدبه.ط 2.بيروت:باحث للدراسات.

شفيق،منير. 1999.من اتفاق اوسلو إلى الدولة ثنائية القومية.عمان:دار الشروق.

شير ،جلعاد.2002.قاب قوسين أو أدنى من السلام/تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد(2).ترجمة بدر عقيلي.عمان:دار الجليل للنشر.

عامر،صلاح الدين. 2003 .مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. القاهرة:دار النهضة العربية.

عايد،خالد. 1986. الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984.نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عبد الرحمن،محمد.2004.التدخل الإنساني في العلاقات الدولية.ابوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد الكريم ، قيس وآخرون.2004. خارطة الطريق إلى أين.بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر.

العثمان، عثمان.2003.مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

.العروي،عبد الله.1998.مفهوم الدولة. ط 6.الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي

غالي،بطرس وشمعون بيريس.2007.ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ.القاهرة:دار الشروق.

كيسنجر،هنري.2002.هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية .ترجمة عمر الأيوبي.بيروت:دار .الكتاب العربي

ليش، آن موسلي.الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني. ترجمة نهلة الخطيب.بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1993.

قريع،احمد.2005.في الطريق إلى الدولة، قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

النابلسي، تيسير. 1975 . الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام .بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.

النابلسي،محمد.2004.في مواجهة الأمركة.دمشق:دار الفكر.

_____.1995. واقع ومستقبل العمالة والعمل في فلسطين. وزارة العمل الفلسطينية.رام الله:وزارة العمل.

_____.2007. وزارة المالية الفلسطينية. دائرة الموازنة العامة. رام الله.

**الدوريات:**

أبو الدهب،رندا.1999.المستعمرات الاستيطانية عقبة في طريق الدولة الفلسطينية. صامد،ع. 118: ص 128-137. عمان:دار الكرمل للنشر والتوزيع.

تهامي ، احمد.1999.الدولة الفلسطينية: تحديات البنية وحسابات التوقيت.السياسة الدولية،ع. 136:ص 155-157.القاهرة:مؤسسة الأهرام.

الحمارنه،مصطفى وآخرون.1997.العلاقات الأردنية- الفلسطينية:إلى أين؟.نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الخالدي ،كمال.1999.فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين :خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟.الدراسات الفلسطينية،ع.37:ص 3-25.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سعيد ،ادوارد.خيار الدولة ثنائية القومية.صحيفة الحياة اللندنية.2/2/1999.

سليتر،جيروم.2002.انهيار العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية أين الخلل؟أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ع.45: ص 37.

صالح،محمد.2007.التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 .بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

عاروري،نصير.2002.حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب .المستقبل العربي ،ع. 284:ص 54-68.

كربا

ج ، يوسف.1999. إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي

لمنطقة فلسطين/إسرائيل. الدراسات الفلسطينية.ع 38.ص 20-29.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المجذوب،محمد.2004.القانون الدولي العام.ط 5.بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية.

_____. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2005. مجلة المجلس التشريعي الفلسطيني ، ع 3-4: ص 8-13. رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني

جريدة القدس.1/7/2007 .ع 3 13360 .

نوفل، احمد وذياب مخادمة. 1999.اتجاهات العلاقات الأردنية- الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل.السياسة الدولية، ع.136:ص 42-59.القاهرة: مؤسسة الأهرام.

**المواقع الالكترونية:**

ابراش، إبراهيم. حل السلطة الفلسطينية: سؤال مشروع ولكن ما هو البديل ؟ 2006 .استرجعت بتاريخ 3/9/2007.
- www.alburaq.org/showdetails.aspx?type=ess&id=64&dt=y - 61k

إبراهيم،حيدر.الآثار المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية.2005.استرجعت بتاريخ 2/4/2007.
www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/GBO/64/report/ettehad – %20falasten%20letter%20d%2064.doc

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.1979.استرجعت بتاريخ 14/7/2007.
www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/UnDocs/AUNDocs52_3-1.htm_cvt.htm - 59k

الاشهب،نعيم.2007. حول شعار الدولة الديمقراطية أو الدولة ثنائية القومية .استرجعت بتاريخ 9/10/2007.

www.palpeople.org/viewbayan.aspx?bayanid=696 - 83k

باكير،علي حسين.2006.خريطة الشرق الأوسط .استرجعت بتاريخ 16/12/2006.
http://www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=80&artid=7682 - 63k -

الجرباوي، علي. حول حل السلطة مجدداً.2006. استرجعت بتاريخ 27/3/2007.
http://www.minfo.gov.ps/admin/uploads/others/18-03-06.htm

_____.لا آفاق حقيقية للتسوية.2006 .استرجعت بتاريخ 4/5/2007.
www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2006/4-2006/a/report-04&08&22708.htm - 15k -.

_____. لكي لا تذهب ريحنا. 2006 . استرجعت بتاريخ 14/5/2007.
www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=35905 - 46k

الجوهري،شاكر. هاني الحسن :إذ يتأرجح بين العروبة والأسرلة. 2007.استرجعت بتاريخ 12/7/2007.
www.safsaf.org/04-07asdikaa-safsaf/shakerjuhari_hanialhassan.htm - 46k

حركة السلام الآن الإسرائيلية.2007. استرجعت بتاريخ 6/7/2007
http://www.arabs48.com/display.x?cid=%206&sid=7&id=46805

الداعور ،سيد.2006.استرجعت بتاريخ 13/7/2007.

www.al-jazirah.com.sa/magazine/11042006/almlfsais2.htm - 32k

دراسة حول مشروع الجدار الأمني الصهيوني.2003.استرجعت بتاريخ 16/7/2007.
www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2003/3-2003/report-03&09&12214.htm - 33k -

رسائل بوش وتصريحاته. 2004 . استرجعت بتاريخ 12/7/2007 .
www.palvoice.com/forums/showthread.php?t=18603 - 41k

ريشار ،ميشيل. إمكانية قيام دولة فلسطينية .9/6/2007. استرجعت بتاريخ 5/7/2007.

www.voltairenet.org/article148985.html - 43k

الزعاترة،ياسر.خيار حل السلطة الفلسطينية إذ يزداد رواجا.استرجعت بتاريخ 3/3/2007.
www.aljazeera.net/NR/exeres/0CCD6802-6368-4D0D-8140-2BCA7DECC717.htm - 63k -

شعبان، إبراهيم. وماذا عن المسؤولية الدولية لإسرائيل عن أفعالها في الأراضي المحتلة.(د.ت).
20/3/2007 استرجعت بتاريخ http://www.alquds.com/inside.php?opt

صالح ، محسن .مسار التسوية التائه.(د.ت.ن).استرجعت بتاريخ 12/7/2007.

www.altareekh.com/doc/article.php?op=Print&sid=1476 - 22k

عبد الرازق،عماد.قراءة واقعية لمسالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية.2006.استرجعت بتاريخ 20/3/2007.

arabic.tharwaproject.com/node/5243 - 27k

عبد المجيد، وحيد .2001. مستقبل القضية الفلسطينية.استرجعت بتاريخ 16/7/2007.

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB103.HTM - 24k

عزام ، ماجد.2007.حرب لبنان تطلق رصاصة الرحمة على خطة الانطواء.استرجعت بتاريخ 15/7/2007.

www.al-akhbar.com/ar/node/1924 - 23k

كريشان، محمد. حل السلطة الفلسطينية. 2004. استرجعت بتاريخ 27/03/2007.

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/09-01-2004/a20.htm

مجدلاني احمد.2004.الدولة ثنائية القومية تهديدا حرك المياه الراكدة. استرجعت بتاريخ 10/10/2007.

www.al-moharer.net/moh164/majdalani164.htm - 11k

ـــــــــــ . 2007.مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني.استرجعت بتاريخ 10/10/2007.

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=103883 - 31k

محسن، مرفت . 2005.خطة شارون ضرب عصفورين بحجر واحد.استرجعت بتاريخ 15/7/2007.

www.al-ahaly.com/articles/05-08-17/1241-anw04.htm - 32k

المركز الصحافي الدولي.2004.جدار الفصل العنصري. استرجعت بتاريخ 5/7/2007

www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/2004/February/205.html

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .(د.ت.ن).خطط الفصل الإسرائيلية.استرجعت بتاريخ 15/7/2007.

www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/jdarazl/plan.html - 33k

مقاومة الاحتلال ليست إرهاباً في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.(د.ت.ن).استرجعت بتاريخ 14/7/2007

www.qudsway.com/Links/Felisteenyiat/9/Html_Felisteenyiat9/treoris+estshhad/shohda&07.htm - 42k

منظمة العفو الدولية (امنستي).العيش مع الاحتلال.2007.استرجعت بتاريخ 10/7/2007.

www.abrar.org.uk/ara/index.php?show=news&action=article&id=4748 - 43k -

## المقالات الأجنبية

Marsheimer,john.1990.Why we would soon miss the cold war .August 990.http//www.TeachingAmericanhistory.org1-14.

Walt,Stephen M.1998.One World Many Theories.http\\ www.geocities.com.pu

**مقابلات**

بابيه ،أيلان .نيسان 2007.مقابلة مع قناة الجزيرة بالإنكليزية.

## الوثائق

1- اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.1993.
2- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
3- اتفاقية واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.1995.
4- ميثاق الأمم المتحدة.1945.
5- ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية . 1968.
6- وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية .1988.